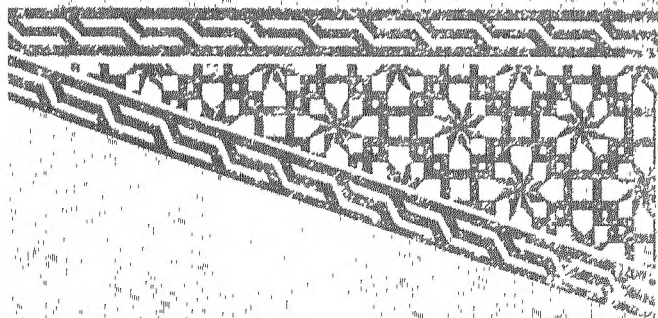


الدكتور محمد رافان الدغمي

# في الأسلام الغذاء لكل فم

مكتبة





# في الإسلام الغذاء لكل فم

الدكتور محمد رافان الدغمي



دار المعارف



## إهداء

إلى زوجتي وأولادى : طارق،  
ومصعب، وإلى بناتى : نائلة،  
وعاتكة، ونسيبة، ورفيدة. أهدي  
هذا الجهد اعترافاً بفضلهم في  
إتاحة الجو المناسب لكتابة هذا  
البحث.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا

قَرِيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا  
مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ  
الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾





## تقديم

باسم الله وبحمده، والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة، سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

وبعد

فقد رغب إلى الأخ الكريم الدكتور «محمد راكان الدغمي» أن أقدم له كتابه هذا في نظرية الأمن الغذائي في الإسلام. ومن خلال شواغل العمل التي تستهلك الوقت كان لابد أن ألبى رغبته. وكلما قرأت مبحثاً من مباحثه شدني إلى قراءة تالية، حتى انتهيت منه؛ لأجدني مشدوداً إلى استئناف قراءته من جديد.

ويظن كثير من الناس أن ما يسمى الآن (الأمن الغذائي)، أمر مستحدث. ولكن الباحث - وهو محق فيما ذهب إليه - أراد أن يذكر بأن هذا الأمر عرفه الإسلام، وعالجه بأكثر من وسيلة، وتناولته كتب الفقه، وشروح التفسير والحديث، ومصنفات التاريخ والسياسة والاجتماع، على تداول الأعصار والأمصار.

ومن هنا: كان للأخ الدكتور الدغمي، فضل المبادأة في عصرنا هذا، بالإحاطة بأبعاد هذا الموضوع في الفقه الإسلامي والسياسة الإسلامية، حين عرض - في الباب الأول - لمفهوم الأمن الغذائي، وارتباطه بحاجات الناس ومطالبهم. ومن ثم: تطرق - في الباب الثاني - إلى

الحديث عن: فلاحه الأرض، وإصلاح البور وإحياء الموات. ونفى بالكلام في شئون العمل، والإنتاج، والأجور، والحوافز، وحقوق العامل، وواجباته، وتأمين وظيفته. واستطرد إلى حماية المستهلك، ودور المحتسب في الرقابة على السوق، وما يسمى «ترشيد الاستهلاك»، والحاجة إلى الأخذ بأسلوب الادخار، وضرورة استثمار المال. وركز الباحث - في الباب الثالث - على مجموعة «المستوليات» الواقعة على عواتق الدولة والأفراد في مجتمعاتنا الإسلامي؛ قياماً بالحقوق، وأداءً للواجبات، ونشداناً للاستقرار، وإشاعة للتكافل الاجتماعي. ومن وراء ذلك كله - إذا ما تحقق - استقرار المجتمع الراشد.

ولقد أعجبني من الباحث الدكتور الدغمي تصميمه على أن يكشف نظرية الأمن الغذائي في الإسلام. وفي تصميم منه على هذا دخل في نقاش ومخالفة مع الدكتور «محمد شوقي الفنجري» - ص ٣٨ -؛ ليثبت أن المسلمين عرفوا زراعة الحقول والبساتين، ووضعوا أحكام التعامل والضمان والتعويض فيها منذ العهد الأول. ونقل عن ابن القيم - ص ٨٢ - أن العرب كانت لهم حرف وصناعات أقرهم الرسول ﷺ عليها؛ لقيامها بحاجات المجتمع، ومن ثم أقبل المسلمون - في العهود المتعاقبة - على استخدامها في استغلال الموارد الطبيعية. وعرف الإسلام - ص ٨٧ - نظام التقاعد للعاملين والمستخدمين. وأوجب الإسلام - ص ١٠٩ - على ولي الأمر أن يتدخل لصالح العمل والعمال، في مواجهة كبار الملاك والتمولين، إذا ما رغبوا في السيطرة والاحتكار والاستيلاء على سوق العمل. ومس الباحث - ص ١٢٧ - أطرافاً من معالجة الصحابي «أبي ذر» - رضي الله عنه - للمال، وسماها الباحث - لفرط إعجابه بهذا الصحابي الجليل - «فلسفة أبي ذر في الاقتصاد»؛ من حيث رآها نابعة «من درعه» وحرصه على مصلحة المسلمين، وفهمه لمقاصد

النريعة السمحة، فكان مشهوراً بالورع، حريصاً على مصالح المسلمين، يقول الحق ولو على نفسه، وأخذ يسهر رأيه في المال، وأخذ حزباً من أهل الشام، وطالب معاوية برد المال للمسلمين، وأعلن عدم رضاه عن كنزه في بيت المال، ولا يد من توزيعه على كافة المسلمين - وأيده كثير من المسلمين - وإنكاره هذا إنما كان لما رأى السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم، ولا ينفقون المال في وجهه - كما ذكر ذلك في «فتح الباري، والقاسمي في التفسير». وعلى نحو من هذا عرض الباحث - ص ١٤٥ - للضريبة التي تحصلها الدولة، موجهاً النظر إلى ضرورة الاستفادة منها - بصور متعددة - في تشجيع الصناعة والزراعة، وتخفيف البطالة، وترشيد التكاليف، ومواجهة قسوة الحياة وأعبائها على المستهلكين. رأيت معى هذه المحاولة الجادة - والمثمرة - في إقرار نظرية الأمن الغذائي في الإسلام.

والآن أتركك - أيها القارئ الكريم - لتقف بنفسك على ما وففت عليه من خلال القراءة الأولى لهذا السفر القيم. وسأقرأ معك مرة ثانية. وبالله التوفيق،

رجب ١٤٠٧ هـ - مارس ١٩٨٧ م

دكتور محمد السعدى فرهود



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

نظرًا لأهمية الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية، كوسيلة أساسية لإسعاد الأمة الإسلامية، وتوفير الحياة الكريمة لها، وتحقيق عيشة الكفاية والرخاء لكل فرد فقير في المجتمع المسلم، الأمر الذي يكفل استمرار المجتمع واستقراره، ويحقق الأمن والاطمئنان في أرجاء الدولة الإسلامية، ويحفظ أفراد المجتمع من كل سوء، كما يحفظ كرامة الإنسان.

وحيث وضع الاقتصاد الإسلامى الحلول التى تقضى على الفقر، وبين ضرورة تفتيت الثروة، وعدالة توزيعها، الأمر الذى يحقق الرخاء، والأمن والأمان، ويكفل سعادة المجتمع المسلم، وسعادة كل فرد من أفراد.

ولما كنا نرى في هذا العصر كثيرًا من الأفراد والجماعات يموتون جوعًا في كثير من الدول - الحدينة - في الوقت الذى لا يجد فيه أفراد مجتمعات ودول أخرى طريقة ينفقون فيها أموالهم، حيث إن كثيرًا من الأغنياء تستنمر أموالهم في خدمة اقتصاديات دول أجنبية، فبتوجه هؤلاء إلى تغطية خسائر شركات احتكارية أجنبية، أو يقومون بإحياء آثار دمرت لدول أجنبية، وإعمار فنادقها الأثرية المهدمة وإعادة بنائها، وقد يكون هذا على مستوى الأفراد والدول من العالم المسمى بالعالم الثالث.

ومع ذلك نرى في دول هذا العالم أفرادًا وجماعات يموتون جوعًا بعد أن

يفتك بهم الفقر، والمرض، ونرى عدم الاستقرار والأمن، الأمر الذى زاد نسب السلب والنهب والسرقة.

وظهرت نبرة عالمية فى العصر الذى نعيشه تهتف بضرورة الأمن الغذائى لكل دولة... فجال فى النفوس أن للدول المتقدمة والكبرى السبق الحضارى فى هذه التوجهات، فأردت أن أبرز فى بحثى هذا أن الإسلام عرف هذا الأمر، وعالجه بسبل شتى من خلال موضوعات كثيرة فى كتب الفقه والتفسير والحديث وشروحاته، وكتب السياسة وغيرها، بما لا نستطيع حصره من مخطوط ومطبوع، وقد طبق المسلمون فى عصور الازدهار ذلك، يوم قادوا العالم حضارياً، فى الوقت الذى كانت الدول الأوربية تعج فى ظلام دامس.

ونجد من خلال ذلك أن توجهات الاسلام فى توزيع الثروة معروفة، وأوردتها المصادر الإسلامية الأصيلة. الأمر الذى يعالج كل مشاكل المجتمع، ويضمن لو طبق الآن صفاء هذا المجتمع، وظهور روح الأخوة، والتعاون بين الأفراد والجماعات، وهذا النظام كفيل بالقضاء على البطالة بشتى صورها، الأمر الذى يدل على تقدم الشريعة الإسلامية، وأن الاقتصاد الإسلامى يأخذ مكانه البارز فى مقدمة النظم الاقتصادية فى العالم المعاصر. وكنت قد تقدمت بهذا الموضوع لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر، إلا أن مشيئة الله اقتضت أن أكتب فى موضوع آخر ولكن ظلت الفكرة تراودنى فكتبت هذا البحث المختصر بعد أن وفقنى الله إلى ذلك.

وقد قسمت البحث إلى أبواب ثلاثة:

تكلمت فى الباب الأول: عن الأمن الغذائى وحاجات الإنسان الضرورية.

وفي الباب الثاني: عن الانتاج وفيه ثلاثة فصول:

الأول: عن استغلال الأرض، وتكلمت فيه ضمن عدة مباحث عن: الاهتمام بالزراعة، والرى، واستصلاح أراضى البور، وإعطاء الأراضى الموات لمن يستغلها وهو ما يعرف (بالقطنع)، وتخصيص الموات للمراعى وتربية الماشية.

وفي الفصل الثاني: تكلمت عن العمل والإنتاج، تكلمت فيه عن تشجيع الإسلام للعمل والإنتاج، وعن العمل أهدافه وشروطه وتنظيمه، وحفظ حقوق العمل بشقئ صورها.

وفي الفصل الثالث: تكلمت عن الكسب الحلال وحماية المستهلك، وتكلمت فيه ضمن عدة مباحث عن الحث على الكسب الحلال وتحريم الربا. وحرمة الاحتكار، الرقابة على الأسعار، النهى عن السرف والأمر بترشيد الاستهلاك، والادخار والاستثمار.

أما الباب الثالث: فقد خصصته عن المسئوليات، وقسمته إلى فصول ثلاثة:

تكلمت في الفصل الأول: ضمن مباحث عدة عن مسئولية الدولة في تحقيق الأمن الغذائى، ومن ذلك: الحث على الإخلاص للرعية. قضاء حوائج الناس ودفع المرتبات، وتوزيع الغذاء على المستحقين، والاهتمام بطرق المواصلات، وتخفيف الضرائب، ومساعدة الناس في أثناء الحوادث والكوارث الطبيعية.

وفي الفصل الثاني: تكلمت عن مسئوليات الأفراد والجماعات في توفير الأمن الغذائى، وتكلمت فيه عن التعاون بين الأقرباء، وكفالة اليتيم، ومسئولية الأغنياء تجاه الفقراء.

وفي الفصل الثالث: تكلمت عن أثر العقيدة في تحقيق الأمن الغذائي وتكلمت فيه ضمن مباحث عدة أن الإمام مكلف بجمع المال بالحق، وإنفاقه إلى المستحق. وأنه مكلف بمنع الناس عن الحرام والظلم، وأثر الشكر في تحقيق الأمن الغذائي، ثم بينت أن العقيدة الصادقة تقضى على الجشع والخوف من الفقر.

هذا وإنى لا أدعى العصمة من الخطأ، ولكنى بذلت قصارى جهدى وغاية ما أملك في سبيل عرض هذا الموضوع بشكل مختصر مفيد، بحيث ينفع المسلمين، ويحقق الغاية التي وضعت من أجلها، خدمة للإسلام، وابتغاء مرضاة الله تعالى، وتوعية للمسلمين، وأرجو الله أن ينفعني به يوم الدين، وحسبى أنى أردت الخير.

واسأل الله مخلصاً أن يوفقنا لما فيه الخير، وأن يجعلنا على وعى بشريعته، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم.  
والحمد لله رب العالمين

القاهرة ١-١٢-١٩٨٦م

محمد راكان الدغمي



## البَابُ الأول

**الفصل الأول :** الأمن الشدائي مفهومه ومعناه.

**الفصل الثاني :** تلبية حاجات الإنسان الضرورية.



## الفصل الأول

### الأمن الغذائي معناه ومفهومه

معنى الأمن الغذائي ومفهومه:

أمن من باب فهم وسلم، وهو من الأمن والأمان، وأمنه فهو آمن، وأمنه غيره: من الأمن، والأمان. والأمن ضد الخوف، والأمنة: الأمن ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْنَةً نُعَاسًا﴾<sup>(١)</sup> وهو عدم توقع مكروه في المستقبل<sup>(٢)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ وَطُورِ سِينِينَ، وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾<sup>(٤)</sup>. أى الأمن.

والغذاء: كل ما يتغذى به الإنسان من الطعام والشراب، واللبن، يقال: غذوت الصبى باللبن: أى ربيته، ولا يقال غذيته، ولكن يقال: غذيته بالتشديد. وقيل اللبن غذاء الصغير وتحفة الكبير<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا فيكون معنى الأمن الغذائي هو: توفير احتياجات جميع

(١) سورة آل عمران آية: ١٥٤.

(٢) مختار الصحاح: ص: ٢٦. التصريفات - المبرجاني: ص ٣١. لسان العرب: ١: ١٤٠ - ١٤١ ط. دار المعارف.

(٣) سورة قريش: آية ٤.

(٤) سورة التين: آية ١ - ٣.

(٥) مختار الصحاح: مادة غذا. ص: ٤٧٠. لسان العرب: ٥: ٣٢٢٣.

سكان الدولة من السلع، والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام، والشراب، والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذى يحتاجه الناس، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام، والشراب فى الوقت المناسب، أى عند الحاجة إليها، مع عدم توقع وقوع نقص فى الغذاء فى المستقبل.

ولذا فإن تحقيق الأمن الغذائى يكون بتوفير الغذاء إلى كافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية، بحيث يحصل الفرد فى المجتمع المسلم - ولو كان هذا الفرد فقيراً -، على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوافرة بسعر يناسب دخله.

والغذاء الذى يتوافر فى السوق يجب أن يكون من الإنتاج المحلى، بحيث يتحقق الاكتفاء الذاتى للدولة الإسلامية، بمختلف أقاليمها ومقاطعاتها.

ويعتمد الإنتاج المحلى على المحصولات الزراعية، والصناعية وما إليها. وهذا يتوفر الأمن بطرد الخوف من نفوس الأفراد والجماعات، من أن ينقص الغذاء فى السوق المحلى، وهذا يتفرغ للإبداع، ويعمل وهو مطمئن على نفسه، وأفراد أسرته، بصورة مستمرة، فى أثناء قيامه بعمله فى رحلة الحياة التى يعيشها فى هذه الدنيا.

واحتمياج الإنسان إلى العيش الرغيد، بلا خوف على مصيره، ومستقبله يكون بما يلى:

أولاً: توفير حد الكفاية من الطعام والشراب، وإعداد المسكن اللائق، واللباس المناسب بالسعر المناسب للمواطن.

ثانياً: الأمن والاطمئنان على مستقبل حياته، ومعاشه هو وكافة أفراد أسرته.

ثالثاً: يتحقق الاطمئنان على مستقبل حياة الإنسان، والكفاية من الطعام، والشراب بالعمل المستمر، وشكر الله تعالى على هذه النعم والخيرات، لأن السكر يديم النعمة، حيث لا يمكن فصل دراسة مفهوم الأمن الغذائي عن العقيدة، نظراً لارتباط الاقتصاد الإسلامى بالمجتمع والمجتمع بمختلف طبقاته بالدين<sup>(٦)</sup>.

قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا، وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ، وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ، وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

قال القاسمى فى معرض تفسيره لهذه الآيات: «أى ما تعيشون به من المطاعم، والملابس، وغيرهما مما تقضيه ضرورة الحياة - ومن لستم له برازقين أى من الأنعام والدواب، وما أشبهها»<sup>(٨)</sup>.

ولتحقيق وجود الغذاء والاطمئنان عليه، لابد له من الشكر لله تعالى مهما كان قليلاً، وبالشكر تدوم النعم قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ، فَأَذَّاqَهَا اللَّهُ لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

ومن هنا فالأمن والعدل والاستقرار مرتبط بإخلاص الإنسان فى عبادة الله تعالى، والاستقرار وانتشار العدل، والأمن له أثر كبير فى زيادة الإنتاج، ومن ثم توافر السلع الضرورية لحياة الإنسان، الأمر الذى يؤثر فى حماية

(٦) محاسن التأويل: ٣٧٥٢/١٠، موسوعة الاقتصاد الإسلامى: محمد عبد النعم الجمال: ص ١٣ - ١٤، التفسير القرأنى للتاريخ، راشد البراوى: ص: ١٦.

(٧) سورة الحجر: آية ١٩ - ٢١.

(٨) محاسن التأويل: القاسمى: ١٠ - ٣٧٥٢.

(٩) سورة النحل: آية ١١٢.

حياة الأشخاص بمختلف مواقعهم وأعمالهم في هذا المجتمع الكبير. ومن ثم تظهر صورة المجتمع الذى يعيش فيه الإنسان وقد توافرت له وسائل الحياة، وغطيت فيه حاجة الفقير، حتى تحول من كونه عالة على غيره، إلى إنسان عامل منتج يعتمد على نفسه، وله دور في هذه الحياة<sup>(١٠)</sup>.

هذا هو مفهوم الأمن الغذائى ومعناه، ويظهر أثر العقيدة في تحقيق توافر حاجات الإنسان، وتتحقق معانى العيش الرغيد بلا خوف على المستقبل والمصير، وهذا يقتضى بالضرورة أن يتحلى الإنسان بالخلق الكريم نظراً لارتباط الأخلاق بالمجتمع، والمجتمع بالدين حتى يتحقق القضاء على الفقر، والجشع، وتتم الموازنة بين حاجات الإنسان الضرورية، وتتحقق آماله ورغباته في التقدم، وإشباع هذه الحاجات بخلق الإسلام الكريم.

\* \* \*

---

(١٠) المجموع: ١٩٣/٦ - ١٩٣. معنى المحتاج: ١١٤/٣. اعانة الطالبين: ١٨٩/٢. مطالب أولى النهى: ١٣٥/٢. تفسير المراسى: ٤١/٨ - ٥١. أحكام القرآن/ ابن العربي: ١٤٦٨/٣. احياء علوم الدين: ٦٤/٢ - ٦٥. فتح البارى: ١٨٩/٢٠. بدائع الصنائع: ٣٦٦٢/٦ - ٣٦٦٣، ٣٦٧١.. تبصرة الحكام: ٣٠٨/١. أوجز المسالك: ٢٤٣/٢ - ٢٤٧. أعلام الموقعين: ٣٦٨/٢. التفسير القرآنى للتاريخ/ راشد البراوى: ص ١٦ - ١٧. الوجيز في الاقتصاد الإسلامى/ محمد شوقى الفنجبرى: ص ١٢. روضة الطالبين/ النووى: ٢٨١/٣. تفسير القاسمى: ١٦ - ١٨٠٩.

## الفصل الثاني

### تلبية حاجات الإنسان الضرورية

كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع، الحق في أن تتوافر لديه ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولى الأمر في الدولة بتوفير ذلك للمواطنين.

يقول أبو الأعلى المودودي فيما ينقله الدكتور إسماعيل بدوي في دعائهم الحكم: «إن الشريعة الإسلامية تلزم أولى الأمر في الدولة أن يكفلوا الحاجات الإنسانية لكل فرد من أفراد الدولة، وأن يوفرُوا من بيت المال سكناً لائقاً لجميع أفراد الأمة، فللقادر أن يستقل بمسكنه، ومن عجز عن بناء مسكن، فإن الدولة تعاونه في بناء مسكن له»<sup>(١)</sup>.

ويقول الغزالي في الإحياء: «لا حق لابن آدم إلا في ثلاث: طعام يقيم صلبه، وثوب يوارى عورته، وبيت يكتنه، فما زاد فهو بحساب»<sup>(٢)</sup>.

وقد أكد ابن حزم أن فقراء كل بلد من البلدان يقوم بفقرهم ورعايتهم الأغنياء منهم، ويبين أن ذلك لازم عليهم سواء أكان ذلك من الزكاة أم من صدقات التطوع ويقول في ذلك: «وفرض على الأغنياء من كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك. إن لم تعم الزكوات بهم،

(١) دعائم الحكم والنظم الدستورية المعاصرة - الحريات العامة - إسماعيل بدوي: ص ١٠٣

ط ١٩٨١ م.

(٢) إحياء علوم الدين - الغزالي: ٤-٢٠٩.

ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا يبد منه، ومن اللباس للشتاء، والصيف، ومسكن يكتهم من المطر، والصيف، والشمس، وعيون المارة»<sup>(٣)</sup>.

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنياؤهم ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً»<sup>(٤)</sup>.

ومن الضرورات كما يقول الشاطبي التي بها حفظ الدين، والمال، والعقل.. والتي منها: «التمتع بالطيبات بما هو حلال من مأكّل، ومشرب، ومركب»<sup>(٥)</sup>.

وقال العز بن عبد السلام في قواعد الأحكام: «فأما مصالح الدنيا فتقسم إلى: الضرورات، الحاجات، والتمتات، والتكملات، فالضرورات: كالمأكّل، والمشارب، والملابس، والمساكن، والمناسك، والمراكب الجوالب للأقوات، وغيرها بما تمس إليه الضرورات، وأقل المجزى من ذلك ضروري، وما كان في ذلك في إعلاء المراتب كالمأكّل الطيبات والملابس الناعمات، والغرف العاليات، والقصور الواسعات، والمراكب النفيسات، ونكاح الحسنات، والسراى الفائقات، فهو من التتمات والتكملات، وما توسط بينهما فهو من الحاجات»<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر الفقهاء أن الشخص لو أفلس وبيع ماله ليوزع على الدائنين،

(٣) المحل- ابن حزم: ١٥٦-٦.

(٤) رواء الطبراني في الصغير والأوسط - انظر مجمع الزوائد ٦٢-٣.

(٥) الموافقات- الشاطبي: ٢-١١ ط ٢.

(٦) قواعد الأحكام- العز بن عبد السلام: ٧١-٢.



فإن الحاكم لا يبيع مسكنه الذى هو من الضرورات لحياته ومن يعول، كما لا تباع وسائل حرفته التى بواسطتها يجمع رزقه، ولا ثوبه الذى يستر عورته.

وقال مالك: يترك له ما فيه نفقته ونفقة أولاده وأهله، وكسوتهم، وقد ر بعض الفقهاء أن يترك له نفقته شهراً، ويترك له ما جرت به العادة انه يكفيه، وزاد بعضهم أن تترك له نفقة زوجته وكسوتها، واستثنى البعض ان لا تباع عليه كتبه العلمية.

وفى هذا محافظة على الحاجات الضرورية الأساسية للأفراد، لأن من كان عنده وسائل الحرفة يستطيع أن يستفيد منها بالعمل، والإجارة، والإعارة، والرهن، وسائر الأعمال حتى يستطيع أن يوفر حاجاته الضرورية التى تغنيه عن الناس، ويستطيع أن يوفر لنفسه ضرورات الحياة بجهد<sup>(٧)</sup>.

ولتغطية حاجات الناس الضرورية التى يحتاجونها، ولتوفير الغذاء لهم، فقد جوز الفقهاء أن يبيع الطعام المخزون على أصحابه إذا احتاج إليه الناس ولتحقيق ذلك، ولمنع الاحتكار، نظروا إلى أن من اشترى وقت رخص الأسعار سلعة، فإن ما اشتراه يكون عدة للناس عند الضرورة<sup>(٨)</sup>.

وقد كلف الله الإنسان أن يسعى فى هذه الأرض حتى يحصل على قوته، ويعيش كريماً قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٩)</sup>.

(٧) تبصرة الحكام لابن فرحون: ١-١٩١، ٢-٤١، كشف القناع-اليهوى: ٣-٤٣٤ - ٤٣٥  
وانظر المنتقى-الباجى: ٥-٨٤ - ٨٥، والفروع-المقدسى: ٤-٣٠٥، روضه الطالبين-النوى: ٤-١٤٥ - ١٤٦.

(٨) انظر المنتقى-الباجى: ٥-١٧.

(٩) سورة القصص: آية ٧٧.

ومزاولة هذه النشاطات تتطلب التزاماً بآداب الدين القويم الذي يحث على العمل الجاد المخلص في مختلف مجالات الحياة المباحة، ومزاولة ألوان النشاط الاقتصادي، وتسخير الثروات الطبيعية، والمادية لخدمته، وقد يعمل هذا الإنسان بالصناعة، والتجارة والكسب الحلال، ويستفيد من الأرض بزراعتها وتحصيل غلاتها الزراعية، والاستفادة من المعادن التي فيها من ركاز ومعادن ومياه وغيرها.

قال تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وهذا يشمل توجيه الإنسان إلى العمل الجاد باليد والآلة، وما ينتج عن العمل من مختلف أصناف الأطعمة، والمأكولات، والخضروات، والفواكه، والزيتون وغيرها، كما يشمل ذلك الاهتمام بشئون التجارة، والزراعة، والصناعة، بحيث تستقل الجماعة الإسلامية بتوفير ضرورات الحياة، كالمواد الغذائية، والحامات اللازمة لأغراض الصناعة بمختلف أنواعها، بحيث تحقق درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي وتتجنب الاعتماد على الدول الأخرى في إمدادها بالمواد الغذائية الضرورية<sup>(١١)</sup>.

وإذا لم يف عمل الفرد في تغطية حاجات الإنسان الضرورية، فإنها تغطى من الزكاة التي تجمعها الدولة وتوزعها على الفقراء حتى يغنوا.

والزكاة حق للعباد، وهى من العبادات التي يغلب فيها حق العباد، وإن كان فيها حق لله تعالى. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(١٠) سورة يس آية ٣٥.

(١١) تفسير القرطبي: ١٥-٢٦. ط ١. الإسلام عقيدة وشريعة. محمود شلتوت: ص ٢٧٤. ط دار الشرق: ١٩٧٢ م. التفسير القرآني للتاريخ: راشد البراوى: ص ١٨. قواعد الأحكام: العز بن عبد السلام: ٢: ٧١، ٧٨.

(١٢) سورة الماعز: آيتى ٢٤، ٢٥

(١٢) محاسن التأويل: القاسمى: ٦: ٢٥٢٩.

ويرى فريق من التابعين ومنهم: النخعي، والشعبي، ومجاهد، ومن وافقهم من الفقهاء بعدهم أن في المال حقاً سوى الزكاة<sup>(١٤)</sup>.

وقد أمر الرسول ﷺ بالتصدق بالدرهم والحنطة وكل ما يتغذى به الإنسان، والملابس، وكان يأمر النساء بالصدقة فكانت المرأة تلقى الخاتم والخرص<sup>(١٥)</sup>.

وقال ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»<sup>(١٦)</sup>. وكان ﷺ في علاجه للفقير وتوفير الغذاء للناس يأمر أن لا يرد السائل ولو بشيء بسيط، ولو بظلف، وبين للناس أن للسائل حقاً ولو جاء على فرس<sup>(١٧)</sup>.

وقال ﷺ: لا تحقرن جارة جارتها، ولو فرسن شاة»<sup>(١٨)</sup>. وقد أثر عنه ﷺ انه أمر كل جاد عشرة أوسق من التمر، بقنو يعلق في المسجد للمساكين<sup>(١٩)</sup>.

ومن تطبيقات ذلك عند الخلفاء الراشدين أن عمر بن الخطاب كان يطوف المدينة المنورة عاصمة ملكه يتفقد أحوال رعيته، ومن ذلك ما قاله أسلم: «خرجت ليلة مع عمر بن الخطاب إلى «حرة واقم»، حتى إذا كنا بصرار إذا بنار فقال: يا أسلم ها هنا ركب قد قصر بهم الليل، فانطلق بنا

(١٤) تفسير القاسمي: ٣: ٦٩٤. إحياء علوم الدين: ١: ٢١٥.

(١٥) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: ابن أبي شيبة: ٣: ١٩ - ١١٠. تفسير القاسمي: ٣: ٧٠٠.

(١٦) المصنف: ابن أبي شيبة: ٣: ١١٠.

(١٧) المصنف: ابن أبي شيبة: ٣: ١١٢، ١١٣.

(١٨) موطأ مالك بشرح المنتقى: الباجي: ٧: ٣٢٠. صحيح البخاري: ٨: ١٣. ط الشعب. المصنف: ابن أبي شيبة: ٢: ٣: ١١١. صحيح مسلم باب الحث على الصدقة ولو بالقليل. شرح السنة: البهوي: ٦: ١٤٦.

(١٩) قال ابن كثير: استاده جيد قوى وأخرجه أحمد في المسند: ٣: ٣٥٩، ٣٦٠. ط الحلبي. وأبو داود في كتاب الزكاة ٩، ٣٢ - باب في حقوق المال حديث رقم ١٦٦٢.

إليهم، فأتيناهم، فإذا امرأة معها صبيان لها، وقدر منصوب على النار، وصبيانها يتضاغون، فقال عمر: السلام عليكم يا أصحاب الضوء، قالت: وعليك السلام، قال: أدنو؟ قالت: أدن أو دح. فدنا، فقال: ما بالكم؟ قالت: قصر بنا الليل والبرد، قال: فما بال هؤلاء الصبية يتضاغون؟ قالت: من الجوع. فقال: وأى شيء على النار؟ قالت: ماء أعللهم به حتى يناموا. والله بيننا وبين عمر. فبكى عمر، ورجع يهرول إلى دار الدقيق، فأخرج عدلاً من دقيق، وجراب، وشحم، وقال: يا أسلم أحمله على ظهري، فقلت: أنا أحمله عنك، فقال: أنت تحمل وزري يوم القيامة؟ فحمله على ظهره وانطلقنا إلى المرأة، فالتقى عن ظهره، وأخرج من الدقيق في القدر، وألقى الشحم، وجعل ينفخ تحت القدر، والدخان يتخلل لحيته ساعة، ثم أنزلها عن النار، وقال: آتيني بصفحة، فأقى بها، فغرفها ثم تركها بين يدي الصبيان، وقال: كلوا، فأكلوا حتى شبعوا، والمرأة تدعو له، وهي لا تعرفه، فلم يزل عندهم حتى نام الصغار، ثم أوصلهم بنفقة، وانصرف ثم أقبل على فقال: يا أسلم الجوع الذي أسهرهم»<sup>(٢٠)</sup>.

وفي الطبرى قالت المرأة له: «جزاك الله خيراً»، أنت أولى بهذا الأمر من أمير المؤمنين، فقال عمر: قولى خيراً إنك إذا جئت أمير المؤمنين، وجدتنى هناك، إن شاء الله»<sup>(٢١)</sup>.

وكان عمر يتعهد الفقراء ويرعاهم، ويوفر لهم حاجاتهم الضرورية من الغذاء، والكساء، وكان يطوف بالليل في الناس بهدف مصلحة الأمة، ومن ذلك تعهده لعجوز عمياء مقعدة، حيث كان يأتيها بما يصلح حالها،

(٢٠) البداية والنهاية- ابن كثير: ٧-١٣٦. تاريخ الأمم والملوك: الطبرى: ٥-٢١. تخرىج الدلالات السمية- الخزازي: ص ٥٩٧ - ٥٩٨.  
(٢١) تاريخ الأمم والملوك- الطبرى: ٥-٢١.

ويتسابق مع أبي بكر الصديق وهو لا يعرف أنه هو الذي يصلح حالها بعده، وكانت رعايته لها دون أن يعلم به أحد<sup>(٢٢)</sup>.

وسمع عمر بن الخطاب بكاء صبي في أحد البيوت المجاورة في أثناء طوافه بالليل يتفقد أحوال الرعية، واستفسر من أمه عن ذلك فقال: «مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة من البكاء؟» فقالت: «يا عبدالله إني أشغله عن الطعام فيأبى ذلك. قال: ولم؟ قالت: لأن عمر لا يفرض إلا للمفطوم. قال: «وكم عمر ابنك؟ قالت: كذا وكذا شهر» فقال: «ويحك لا تعجله عن الفطام. فلما صلى الصبح، وهو لا يستبين للناس قراءته من البكاء، قال: يؤسًا لعمر. كم قتل من أولاد المسلمين، ثم أمر مناديه فنادى، لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام»<sup>(٢٣)</sup>.

ومن أروع الأمثلة على سهر رئيس الدولة على مصلحة الأمة، والمحتاجين، والوقوف على حال الرعية، وتوفير الحاجات الأساسية لهم، وتلبية احتياجاتهم ما رواه أسلم عن عمر بن الخطاب حيث قال: «خرجت ليلة مع عمر إلى ظاهر المدينة، فلاح لنا بيت شعر فقصدناه، فإذا فيه امرأة تمخض، وتبكي، فسألها عمر عن حالها. فقالت: أنا امرأة عربية، وليس عندي شيء، فبكى عمر، وعاد يهرول، إلى بيته، فقال لامرأته أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب: هل لك في أجر ساقه الله إليك؟ وأخبرها الخبر، فقالت: نعم، فحمل على ظهره دقيقا، وشحبا، وحملت أم كلثوم ما يصلح للولادة، وجاءوا، فدخلت أم كلثوم على المرأة، وجلس

(٢٢) البداية والنهاية - ابن كثير: ٧-١٣٥.

(٢٣) البداية والنهاية - ابن كثير: ٧-١٣٥ - ١٣٦.

عمر مع زوجها - وهو لا يعرفه يتحدث - فوضعت المرأة غلاماً فقالت أم كلثوم: يا أمير المؤمنين بشر صاحبك بغلام، فلما سمع الرجل قولها، استعظم ذلك، واخذ يعتذر إلى عمر فقال عمر: لا بأس عليك. ثم أوصلهم بنفقة وما يصلحهم، وانصرف»<sup>(٢٤)</sup>.

ومن تطبيقات ذلك أيضاً ما فعله عمر بن الخطاب لتوفير الغذاء للناس حيث خفف على النبط - وهم كفار أهل الشام - فيما كان يأخذه منهم من الحنطة، لما كانت الحاجة إليها أكد من سائر الأقوات، وكان يأخذ من القطاني العشر، ومن الحنطة والزبيب نصف العشر»<sup>(٢٥)</sup>.

ومن وصية أبي بكر الصديق إلى يزيد بن أبي سفيان فيما يتعلق بالمحافظة على الأشجار مثمرة كانت أم غير مثمرة، نظراً لاحتمال أن ينتفع بها المسلمون، يقول أبو بكر في معرض هذه الوصية: «ولا تقطعن شجراً مثمراً، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا للمأكلة، ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه...»<sup>(٢٦)</sup>.

قال الباجي في تعليل ذلك: «لما يرجى من استيلاء الإسلام عليه والانتفاع به...»<sup>(٢٧)</sup>.

ومن توفير الغذاء واتخاذ الإجراءات لتحقيق ذلك، ما فعله عمر بن الخطاب حيث أمر بأخذ نصف العشر من تجار أهل الذمة لتشجيع وصول الطعام والزيت إلى المدينة المنورة، وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٤) البداية والنهاية - ابن كثير: ٧-١٣٦.

(٢٥) انظر موطأ مالك وشرح المنتقى للباجي: ٢: ١٦٨، ١٧٨.

(٢٦) موطأ مالك بشرح الباجي: ٣: ١٦٧.

(٢٧) المنتقى: الباجي: ٣: ١٧٠.

(٢٨) موطأ مالك وشرح المنتقى: ٢: ١٢٠، ١٢٢، ١٦٨، ١٧٨.

وقال عمر بن الخطاب في معرض بيان مدى مسئولية رئيس الدولة الإسلامية: «لو ضاعت شاة بالفرات، لخشيت أن أسأل عنها يوم القيامة»<sup>(٢٩)</sup>.

ومن ذلك يتبين أن الدولة الإسلامية، ملزمة بتوفير الحاجات الضرورية للأفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومنها:

أولاً: توفير المساكن المناسبة للضرورة للطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع.

ثانياً: توفير الأغذية الكافية إليهم، لسد حاجاتهم الضرورية، على أن تبلغ حد الكفاية لا حد الكفاف، بل تكون بحيث تغنيهم عن ذل السؤال.

ثالثاً: توفير الملابس الضرورية التي تستر العورات، وتحفظ السوءات، وتسد الحاجة للترزين عند المساجد، وتظهر المسلم بظهر جميل ترتاح له العين، حسب سعة أحوال الناس وما جرت به العادات، ومن ذلك ما رواه الإمام مالك عن جابر رضى الله عنه حيث جهز راعياً له وكان بحضرة الرسول ﷺ قال جابر: فجهزته - الراعي - ثم أدبر يذهب في الظهر، وعليه بردان قد خلقا - أى بلغا من ذلك مبلغاً تمجده العين ويخرج عن عادة لباس الناس مع سعة أحوال الناس في ذلك الوقت - قال: فنظر رسول الله ﷺ إليه فقال: «أما له ثوبان غير هذين؟» فقلت بلى يا رسول الله. له ثوبان في «العيبة» كسوته إياهما - أى موجودان - قال: «فادعه فمره فلبسهما»، قال: فدعوته فلبسها ثم ولى يذهب. قال: فقال رسول الله ﷺ: «ما له ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له» قال: فسمعه الرجل.

---

(٢٩) معالم القرية في طلب الحسبة: ابن الاخوة: ص: ٢١٦. طبعة كمبرج ١٩٣٧ م.

فقال: «يا رسول الله في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «في سبيل الله» قال: فقتل الرجل في سبيل الله» (٣٠).

فهذا حث منه ﷺ على التجمل في الملبس. وزجر عن تركه مع القدرة عليه.

ومن هذا أيضاً ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: «إذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم جمع رجل عليه ثيابه» (٣١).

والحاجات الضرورية تختلف من شخص إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، لأن الشدة والحاجة لا تبقى على حال واحدة، بل قد تنتقل الحاجة من جماعة إلى أخرى حسب الظروف والأحوال، ولذا يعطى كل إنسان على قدر حاجته، وكثرة عياله، وقلة عمله ونوعه، وقلة سؤاله، وكثرة نفقته، وما يعرف منه من الصلاح والتقوى، وليس لذلك حد، وإنما هو على قدر الاجتهاد.

---

(٣٠) موطأ مالك بشرح المنتقى: الباجي: ٢١٨:٧.

(٣١) موطأ مالك بشرح المنتقى: الباجي ٢١٩:٧ ومعنى جمع رجل عليه ثيابه: «أى صلى في ثوبين ولم يقتصر على ثوب واحد.. صلى في إزار ورداء أو في إزار وقميص... فأثر لباس الثوبين في الصلاة على القوب الواحد لأنه أجمل في اللباس وأشبه بزي الوقار» انظر المنتقى شرح الموطأ: الباجي: ٢٢٠:٧. وقد جوز بعض الفقهاء أن يزوج السلطان من لا مال له من بيت مال المسلمين. انظر تحفة الفقهاء: ٦٠٤:٣.



## تشجيع إنتاج الغذاء

من الضروري أن يبذل الإنسان جهده من أجل أن يعيش، ويبذل طاقته العقلية والعضلية لتحقيق وجوده في هذا العالم، وأما الطاقة العقلية التي يبذلها الإنسان، فتتوجه إلى كافة فروع العلم والمعرفة التي تمكنه من تنظيم شئون الحياة وفق أحدث وأقصر النظم التي تحقق له السعادة والرفاهية، وقد حث الله تعالى على العلم والمعرفة وجعله فريضة على كل مسلم ومسلمة، إضافة إلى أن أول ما نزل من القرآن الكريم على قلب سيدنا محمد ﷺ ما يأمر بالعلم وتعريف أسبابه وأهدافه للبشرية جمعاء حيث نزل قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما الجهد العضلي فيتمثل في كل جهد يبذله الإنسان لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته باستخدام عوامل إنتاج الغذاء واستغلال الأرض بأحسن الصور، مع تنظيم هذا الاستغلال بما يعود عليه بالخير، واستخدام الوسائل التقنية المتقدمة بتقديم الأمم لتوفير الوقت والجهد، وتحقيق أكبر إنتاج ممكن بأقل كلفة.

ويمكن أن تكون المكاسب في أصولها كما يقول الماوردي فيما ينقله النووي في روضة الطالبين حيث قال: «أصول المكاسب الزراعة، التجارة، والصناعة»<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة العلق آية ١ - ٥.

(٢) روضة الطالبين - النووي: ٣: ٢٨١.

وقد حث الإسلام على عمارة الأرض وتنميتها بالزراعة والعمل الجاد  
المثمر، قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (٣).

وأن يعمل على إيجاد مأكله ومشربه ومسكنه وملبسه قال تعالى: ﴿إِن  
لَّكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾ (٤).

ومن عوامل الإنتاج في الاقتصاد: الأرض، العمل، ورأس المال،  
والتنظيم والإدارة الرشيدة. والمال في نظر الإسلام مال الله، وهو للجماعة  
حيث يعود نفعه على الجميع، ولذا أوجب الإسلام العمل وحث عليه، وذم  
التكاسل والخمول.

ويمكن أن نتكلم عن المكاسب التي يجنيها الإنسان في عمله لإنتاج  
الغذاء من الأرض، ضمن استغلال الأرض وإحيائها لتحقيق هذه الغاية في  
المبحث الآتي إن شاء الله تعالى، وسنتكلم عن تشجيع الإنتاج ضمن كلامنا  
عن الزراعة واستصلاح الأراضي البور واستغلالها، والعمل وأهميته،  
وأهدافه وشروطه وتنظيمه، وحقوق العمال، وسنتكلم عن الكسب الحلال  
والتنفير من الحرام، الاحتكار، الرقابة على الأسعار، والسرف وترشيد  
الاستهلاك، والادخار والاستثمار، ضمن فصول ثلاثة تشمل هذه المعاني إن  
شاء الله تعالى.

---

(٣) سورة هود: آية ٦١.

(٤) سورة طه: آية ١١٨، ١١٩.

## البَابُ الثَّانِي

### في تشجيع الانتاج

وفيه الفصول التالية :

**الفصل الأول :** استغلال الأراضى وفيه المباحث التالية :

المبحث الأول : الزراعة.

المبحث الثانى : الاهتمام بالرى.

المبحث الثالث : استصلاح أراضى البور.

المبحث الرابع : إعطاء أراضى البور لمن يستغلها « القطنع ».

المبحث الخامس : تخصيص الموات للمراعى وتربية الماشية.

**الفصل الثانى :** العمل والانتاج وفيه مبحثان :

المبحث الأول : معنى العمل وأهميته.

المبحث الثانى : العمل : الأهداف والشروط والتنظيم.

## **الفصل الثالث: الكسب الحلال وحماية المستهلك،**

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: الحث على الكسب الحلال والتنفير من الحرام.

المبحث الثاني: حرمة الاحتكار.

المبحث الثالث: الرقابة على الأسعار.

المبحث الرابع: النهى عن السرف والأمر بترشيد الاستهلاك.

المبحث الخامس: الادخار واستثمار المال.

## الفصل الأول استغلال الأرض

الأرض أهم العناصر من بين مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، لأن الأرض تضم كل الموارد الطبيعية التي وضعها الله تحت تصرف الإنسان بما فيها من ثروات، ومياه جوفية، وعيون، وأنهار جارية، وأشجار، وبما فيها من تربة صالحة للزراعة، وبما فيها من معادن ونروات طبيعية، وبما يعيش فوقها من حيوانات، أو نباتات سخرها الله لخدمة الإنسان<sup>(١)</sup>، ويمكن أن يكون استغلال الأرض بالزراعة، أو استخراج الثروات الطبيعية من باطنها، واستخراج المياه الجوفية لزيادة الرقعة الزراعية.

### المبحث الأول الزراعة

الزراعة عمل جليل يقوم به الإنسان لإنتاج الغذاء، والعمل بها أكثر الأعمال بركة، بل إن بعض العلماء يرى أن العمل بالزراعة فيه مظهر التوكل على الله، وفضله بعضهم على العمل بالتجارة وقد كان ﷺ يدعو أن يبارك الله في مد وصاع أهل المدينة<sup>(٢)</sup>.

(١) التفسير القرآني للتاريخ - راشد البراوي؛ ص ٢٣. التفسير الكبير؛ ٢٩؛ ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) شرح السنة - البغوي؛ ٦؛ ١٤٩، ١٥٠، ١٥١. أحكام القرآن - الجصاص؛ ٢؛ ١٧٥، ١؛

وقد ذكر الله تعالى عباده بفضله عليهم في هذا الصدد فقال تعالى:  
﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ، وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ  
تَسِيمُونَ، يُنْثَىٰ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعُ، وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلُ، وَالْأَعْنَابُ، وَمِنْ كُلِّ  
الثَّمَرَاتِ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ، وَانْهَارًا، وَسُبُلًا  
لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد ركز سبحانه وتعالى على أهمية الماء في الإنتاج الزراعي، وفي كل  
إنتاج مهما كان، وأهميته لحياة الإنسان.

فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾<sup>(٥)</sup>.

كما بينت كتب الفقه مشروعية العمل بالمزراعة، في حالة ما إذا كانت  
الأرض للغير، والعمل بالمزراعة مشروع بشرط ألا يستغل عامل المزارعة،  
والأ يثول العقد إلى خلاف يفسد العلاقات الاجتماعية، أو يكون فيه  
ما يضر رضى العقد، فاسترطوا فيه الوضوح، ببيان على من يكون الحصاد،  
والرفع إلى البيدر، وتكاليف الدياس، والتذرية، وأن يذكر في العقد ما يلزم  
عامل المزارعة من حيث الصيانة، والحرق، ومعرفة نوع البذر، وقدره،  
وموقع مكان الأرض، وكل ما يحتاجه من ذكر الأمور التي تساهم في تحقيق  
العدالة وترفع الظلم عن طرفي العقد<sup>(٦)</sup>.

١١٧. أعلام الموقعين ٤: ١٩ - ٢١. التفسير الكبير - الرازي: ٢٩: ١٥٨، ١٥٩. الجامع الكبير -  
السيوطي: ١: ٣٠١٢، ٣٦٥٨ - ٣٦٦٤. تفسير القاسمي: ١٦: ٥٦٥٦. روضة الطالبين: النووي: ٣:  
١٢٨١.

(٣) سورة النحل آية ١٠، ١١.

(٤) سورة النحل آية ١٥ - ١٦.

(٥) سورة الأنبياء: آية ٣٠.

(٦) كشاف القناع - البهوتي ٣: ٥٤١ - ٤٢، ٥٤٣. أوجز المسالك: ١٢: ٢٨، ٢٩، ٣٠. بدائع  
الصنائع: الكاساني: ٨: ٣٨٠٨ - ٣٨٠٩، ٣٨١٦ - ٣٨٢٦. الجامع الكبير - السيوطي: ١: ٢٧٣٣.

وقد جوز الفقهاء كراء الأرض، وكراء المزارع بالنقدين، أو كراء الأرض بما يخرج منها، كما جوزوا المساقاة على الشجر، وذكروا شروط عامل المساقاة، وكراء المزارع بالنقدين، وكل ما يتعلق بذلك سواء كانت الأرض فيها شجر وفيها أرض بور، أو كان الشجر هو الغالب، وذكروا قطف الثمار، وبدء العمل بتسليم الأرض لعامل المساقاة، وما يترتب للعامل من أجر إذا ثبت فساد عقد المضاربة، واعتمدوا في ذلك على قواعد الشريعة الإسلامية والسنة النبوية قولاً وعملاً<sup>(٧)</sup>.

ومن المحافظة على الزرع والزراعة ما كان من قضائه ﷺ الذي يرويه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث الليث بن سعد عن الزهري عن «حرام بن محبصة» أن ناقة «البراء بن عازب» دخلت حائطاً، فأفسدت فيه، ف قضى ﷺ على أهل الحائط حفظها بالنهار، وما أفسدت المواشى بالليل ضامن على أهلها<sup>(٨)</sup>.

ومن ذلك في شرع من قبلنا ما ورد ذكره في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

عن ابن عباس أن غنماً أفسدت زرعاً بالليل، ف قضى داود بالغنم،

---

التفسير الكبير - الرازي، ٢٩، ١٥٨ - ١٥٩. أحكام القرآن - ابن العربي، ٣، ١٤٦٨. الجامع الكبير - السيوطي، ١، ٣٠١٢. المنتقى - الباجي، ٥، ١١٨ - ١٨١. روضة الساطعين، ٥، ١٥٠ - ١٧٢.

(٧) أوجز المسالك: ١٢، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٤٢، ٤٥. الفروع - المقدسي، ٤، ٤٠٦ - ٤١٨. البدائع - الكاساني، ٨، ٣٨٣١ - ٣٨٣٦. شرح السنة - البغوي، ٨، ٢٥١ - ٢٦١. أحكام القرآن - ابن العربي، ٣، ١٤٦٨. الجامع الكبير - السيوطي، ١، ٣٠١٢.

(٨) أبو داود في ٢٢ كتاب البعوض، ٩٠ باب المواشى تفسد زرع قوم حديث رقم ٣٥٧٠. ابن ماجه في ١٣ كتاب الأحكام، ١٣ باب الحكم فيها أفسدت المواشى حديث رقم ٢٣٣٢ تحقيق عبد الباقي. (٩) سورة الأنبياء: آية ٧٨.

لأصحاب الحرث. فقال سليمان بل تؤخذ الغنم فتدفع إلى أصحاب الزرع، فيكون لهم أولادها وألبانها ومنافعها، ويبذر أصحاب الغنم لأهل الزرع مثل زرعهم فيعمره ويصلحوه، فإذا بلغ الزرع الذى كان عليه ليلة نفشت فيه الغنم أخذه أصحاب الحرث وردوا الغنم إلى أصحابها<sup>(١٠)</sup>.

وكان عهد الرسول ﷺ عهد تشريع وبيان أحكام ولا يخلو أمر إلا وقد وضع له ﷺ الأسس والقواعد وما يجب فيه من حقوق. ومن ذلك ما يقوله الباجى فيما يتعلق بالخصروات والبقوليات وما فيها من حقوق، الأمر الذى يدل على أن المسلمين الأوائل عرفوا الزراعة وكل ما يتعلق بها من أمور.

يقول الباجى: «ان الحضرة كانت بالمدينة في زمن النبى ﷺ بحيث لا يخفى ذلك عليه»<sup>(١١)</sup>.

ويركز الإسلام في الإنتاج على ثلاثة مبادئ هامة يحدثنا عنها الدكتور محمد عبد المنعم فيما ينقله عبد السميع المصرى، في عداله توزيع الثروة في الإسلام هي:

(أ) الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية التى وهبها الله للإنسان.  
(ب) الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج التى تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.

(ج) إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق مستوى معيشة أفضل للمسلمين وعدالة التوزيع بين أفراد كحق أساسى للمجتمع على

(١٠) تفسير ابن كثير ٣: ١٨٦.

(١١) المنتقى - الباجى: ٢: ١٧١.



أفراد القادرين<sup>(١٢)</sup>. ويلتزم المنتجون بإعطاء حق المجتمع في إنتاجهم، كما يلتزم كافة أفراد المجتمع بالعمل على استغلال الأرض وزراعتها والاستفادة من تربتها الخصبة بزراعتها بمختلف الثمار والمزروعات التي يحتاجها الناس في معاشهم.

ويتجه المزارعون إلى زراعة مختلف احتياجات المجتمع من المحصولات الزراعية التي يحتاجها والتي تختلف من عصر إلى عصر فيما يتعلق باهتماماتهم، واستخدام مختلف أنواع الآلات المتقدمة والمتطورة بتطور المجتمع وتقدمه.

## المبحث الثاني الاهتمام بالرى

أشيع فقهاء الإسلام الموضوعات التي تتعلق بالزراعة والمساقاة بحثاً، واعتمدوا على القرآن الكريم، وما بينته السنة المطهرة وعلى قواعد الشريعة السمحة وأصولها الأساسية.

ولا شك أن هناك فرقاً بين الأرض الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار، والأرض الزراعية التي تعتمد على ما يسقى بالدالية من مياه الأنهار وغيرها، والتي تحتاج إلى جهد وعمل أكثر من الأرض التي تعتمد على ماء السماء.

وقد شجعت الشريعة الإسلامية الزراعة من خلال ما فصلته السنة النبوية المطهرة في بيانها لزكاة المحصولات الزراعية، حيث بين ﷺ أن زكاة ما سقى بماء السماء أكثر من زكاة المحصولات الزراعية التي سقيت

---

(١٢) عدالة توزيع الثروة في الإسلام - عبد السميع المصري ص ٢٢.

بماء الأنهار أو البحار بعد تكريرها، أو بالمياه التي تحتاج إلى جهد ونقل بأى وسيلة من الوسائل، ومن ذلك ميغها البحار بعد تكريرها، ومياه الآبار الارتوازية، ومياه الأنهار الجارية، ومياه الأودية والسدود التي يبذل فيها الإنسان جهداً<sup>(١٣)</sup>.

فقد كلف المسلم أن يخرج عشر محصولاته الزراعية زكاة عند حصادها.

قال تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(١٤)</sup>.

فإذا كانت الأرض قد سقيت بماء السماء ففيها العشر، وما سقى بدالية وكلفة لتوصيل المياه ففي محصولاتها نصف العشر<sup>(١٥)</sup>.

قال ﷺ: «فما سقت السماء والعيون، والبعل العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر»<sup>(١٦)</sup>.

وقد عرف المسلمون الزراعة بمختلف أنواعها، والمحاصيل الزراعية المختلفة وطرق الزراعة والتلقيح، وتأثير النخل، وأنواع ثماره، ومختلف أنواع الفواكه والخضار، وبين الفقهاء أحكام ذلك كله وأحكام بيعها بالمعاوضة، وبالنقد، وعرفوا كذلك بساتين الزيتون والجوز والرمان واللوز والمقاشى وبساتين البطيخ وضعوا أحكامها من بيع وضمان، وتعويض نتيجة الاعتداء عليها وغير ذلك<sup>(١٧)</sup>.

(١٣) موطأ مالك وأبرز المسالك: ٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١

ويظهر هنا خلافتنا فيما نريد أن نثبتته مع الدكتور محمد شوقي الفنجري في كتابه الوجيز في الاقتصاد الإسلامي حيث قال: «في العهد الإسلامي الأول، كان النشاط الاقتصادي محدوداً، ويتركز أساساً في الرعى والتجارة، فلم يعن علماء المسلمين القدامى بالكشف عن أصول الإسلام الاقتصادية، وإنما تركزت اجتهاداتهم في محاولة بيان حكم الإسلام في المعاملات الجارية وقتئذ، أو بيان الحلول الإسلامية فيما يعرض لهم من مسائل أو مشكلات اقتصادية»<sup>(١٨)</sup>.

وقد بينت السنة أوجه النشاط الاقتصادي الزراعى وكل ما يتعلق به من حلول، وما يجب على المزارع في زرع، وما يجب على عامل المزارعة، وطرق الري، وحل مشكلاته التي قد تعرض للفلااحن - المزارعين - في أثناء العملية الزراعية سواء كان ذلك الري للشجر أم للمحصولات الزراعية الأخرى، ومن ذلك قضاؤه ﷺ في حق من حقوق الارتفاق، فقد ورد أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير بن العوام رضى الله عنه إلى رسول الله ﷺ في سقى نخل له، وكانت أرض الزبير أقرب إلى الماء من أرض خصمه، قال رسول الله ﷺ للزبير: «اسق أرضك، ثم أرسل الماء إلى أرض جارك» فقال الرجل: لأجل أنه ابن عمك؟؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ وقال للزبير: اسق ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر» قال الزبير - والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ قال: وقد كان أشار عليها قبل ذلك بأمر كان فيه السعة للزبير وللأنصارى، فاستوفى رسول الله ﷺ للزبير حقه<sup>(١٩)</sup>.

(١٨) الوجيز في الاقتصاد الإسلامي - الفنجري: ص ٢٢.

(١٩) السنن الكبرى: ١٠: ١٦. سنن النسائي بشرح السيوطي: ٨: ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٤٥ ط دار الفكر. سنن أبي داود - معالم السنن: ٤: ١٨١. المنتقى لابن الجارود: ص: ٣٤٠. الجامع الصحيح - الترمذى: ٣: ٦٤٤ حديث رقم: ١٣٦٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. وأخرجه البخارى في كتاب الشرب والمساقاة والإمام مسلم في كتاب الفضائل حديث رقم ١٢٩ تحقيق عبد الباقي. موطأ مالك بشرح المنتقى - الهاجى: ٦: ٣٤. شرح السنة: ٨: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥.

وقد نقل عن الرسول ﷺ أنه قضى في سيول المياه أن يسقى الأعلى ثم الذى يليه<sup>(٢٠)</sup>.

وفى تشجيع الزراعة يقول ﷺ: «ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة».

وقال ﷺ: «إن قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل».

وقد اهتم الصحابة رضى الله عنهم بالزراعة، والرى، ومن ذلك ما نقل أن رجلاً اسمه الضحاك بن خليفة «ساق خليجاً من العريض، فأراد أن ير به فى أرض محمد بن مسلمة» فأبى محمد فقال له الضحاك: لم تمنعنى وهو لك منفعة تشرب به أولاً وآخرًا، ولا يضرك، فأبى محمد، فكلّم فيه الضحاك عمر بن الخطاب فدعا عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة فأمره أن يخلى سبيله، فقال محمد: لا. فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه، وهو لك نافع، تسقى به أولاً وآخرًا، وهو لا يضرك فقال محمد: لا والله. فقال عمر: والله ليمرن ولو على بطنك، فأمره عمر أن ير به ففعل الضحاك<sup>(٢١)</sup>.

وفى أهمية الماء يقول ﷺ: «لا يمنع نفع البشر»<sup>(٢٢)</sup>.

ومن المعروف انه ليس للشخص الحق فى ماء جاره إلا إذا كان له شجر يخاف هلاكه، هذا فيما يتعلق بالمياه الوفيرة المتعلقة بالسقى.

واشتمل القرآن الكريم على الكثير من الآيات التى تبرز أهمية الماء فى الحياة وفى استغلال الأرض بالرى، فقد قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى

(٢٠) موطأ مالك بشرح الهاجى: ٦: ٣٣.

(٢١) موطأ مالك بشرح المنتقى للهاجى: ٦: ٤٥ - ٤٦.

(٢٢) موطأ مالك بشرح المنتقى - الهاجى: ٣٨١٦.

النَّارِ، ابْتِغَاءَ جَلِيلَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَيْدٌ مِثْلُهُ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ، فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكِّتُ فِي الْأَرْضِ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴿٢٣﴾.

وفي ذلك إشارة إلى أن المطر إذا نزل لا يعم جميع الأراضي، ولا يسيل في جميع الأودية، فالبلاد تختلف من بقعة إلى أخرى في كمية مياه الأمطار السنوية التي تنزل من السماء، ونتيجة لذلك فالحاصلات الزراعية منها ما يكون معتمداً على مياه المطر مباشرة، ومنها ما يعتمد على ما جمع في الأودية ويحتاج إلى مؤونة وكلفة مادية في سقي هذه المحصولات، والتي يستفيد منها الإنسان في تحصيل غذائه، وما يحتاج إليه من الوقود ليعيش في هذه الحياة.

وقال تعالى: ﴿أَتَنْبِئُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةٌ تَعْبُثُونَ، وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ ﴿٢٤﴾.

وقد فسرها بعض العلماء بأنهم يقيمون حياضاً وبركاً يجمعون فيها المياه التي تنزل من السماء ويعملون بها كالصهاريج ﴿٢٥﴾.

وقد بين الفقهاء أن ملكية مياه البحار والأنهار العظيمة، والآبار الإرتوازية التي تحفر في أرض الموات ملكية مشتركة لكل واحد من المسلمين أن يسقى منها بحسب قربه من هذه المياه ﴿٢٦﴾.

﴿٢٣﴾ سورة الرعد آية ١٧.

﴿٢٤﴾ سورة الشعراء آية ١٢٨ - ١٢٩، والريح بكسر الراء والهاء والريح بالفتح هو البناء والزيادة، وأرض مريمة أى مخصبة، والريح بالكسر: المرتفع من الأرض وقيل الجبل، مختار الصحاح - الرازي ص ٢٦٦.

﴿٢٥﴾ القرآن الكريم - وصفة البيان لمعاني القرآن: ١١٢: ٢ ط ١٩٥٧ وانظر التفسير القرآني للتاريخ - راشد البراوي: ص: ٦٧.

﴿٢٦﴾ الفروع - المقدسي: ٥٦٣: ٤ - ٥٦٤، البدائع: ٣٨٤٦: ٨، أوجز المسالك: ٢٢٠، ٢٢٣، المنتقى - الهاجي: ٣٣: ٦ - ٣٦.

ويرى بعض الفقهاء جواز أن يبيع الرجل منفرداً ماء العين كله، أو أن يبيع بعض ماء العين الموجود في أرضه الخاصة، كما يرى البعض الآخر من الفقهاء عدم جواز ذلك، لأن ذلك من الملكية العامة<sup>(٢٧)</sup>.  
وقد نص الفقهاء على أنه لا ملك لأحد في الأنهار العظيمة، وكذلك مياه الأنهار الصغيرة، فالعيون مباحة لعامة المسلمين، والاستفادة منها للجميع إن وجدت في أرض موات، فالحق فيها لجميع المسلمين<sup>(٢٨)</sup>.  
وهذا ما يفهم من قوله ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار»<sup>(٢٩)</sup>.

- ويؤخذ من هذا الحديث الشريف ما يلي:
- الاستفادة من بئر الماء الخاص يقصد به أن يستفيد منه الجميع إذا زاد الماء عن حاجة صاحبه.
- الماء العام الذي لا يملكه أحد يكون حق الرفق فيه لجميع المسلمين.
- البئر التي توجد في الأرض الموات حق الاستفادة من مائه للجميع السكان.
- مياه الأودية والسيول والبرك الكبيرة يستفيد منها جميع الناس.
- يقسم الماء المملوك بين الشركاء المالكين بالتساوي<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٧) الفروع- المقدسي: ٥٥٤، ٤. تحفة الفقهاء: ٥٥٢، ٣، ٥٥٣.  
(٢٨) أوجز المسالك: ١٢، ٢٢٠ - ٢٢٣. بدائع الصنائع- الكاساني: ٢٨١، ٨، ٢٨٢. المنتقى الباجي: ٣٣، ٦ - ٣٦. تحفة الفقهاء ٥٥٢، ٣، ٥٥٣.  
(٢٩) الجامع الكبير- السيوطي: ٧٣٦، ٢، ١٢٥٦. أوجز المسالك: ٢٨٦، ٨، ٢٨٦. مجمع الزوائد: ٤، ١٢٤. والمادة ١٣٣٤ من مجلة الأحكام العدلية.  
(٣٠) أوجز المسالك: ١٢، ٢١٧ - ٢٢٣. شرح السنة- البغوي: ٢٨٦، ٨، ٢٨٦. الفروع- المقدسي: ٥٦٣، ٤ - ٥٦٤. البدائع- الكاساني: ٣٨٤، ٨، ١٢٣٦ من المجلة ونصها: «الآبار المعدة لانتفاع كل وارد، وليست محفورة بسعي شخص معين وعمله، هي من الأشياء المباحة المشتركة بين الناس» والمادة ١٢٣٧ ونصها: «البحر والبرك الكبيرة مباحة» والمادة ١٢٣٨ ونصها: «ما ليس مملوكاً من الأنهار العامة التي لم تدخل في المقاسم يعني في المجاري المملوكة مباح أيضاً كالنيل والقرات، والطنوة، والطنوجة» المنتقى- الباجي: ٣٣، ٦، ٣٤، ٣٥، ٣٦. تحفة الفقهاء: ٥٥٢، ٣، ٥٥٣.

والشركة الواردة في الحديث الشريف هي شركة إباحة لا شركة ملك، فمن سبق إلى شيء من ذلك، كأن أخذ من الماء في صهر يري ماء، أو غيره، وأحرزه فهو أحق به من غيره، وهو ملك له يجوز تملكه بجميع وجوه التملك، وكذلك فيه - الحديث - معنى الشركة في الكلأ الاحتشاش.

- الماء الجارى تحت الأرض ليس بملك لأحد، وهو ما أشارت إليه المادة ١٢٣٥ من مجلة الأحكام العدلية. ويترتب على ذلك أنه لو حفر شخص تحت الأرض بئرًا ارتوازيًا في أرضه، وحفر آخر بئرًا مائلا في أرضه، فتحول الماء إلى بئر الشخص الثانى، فلا يعتبر متعديًا، لأنه حفر في ملك نفسه، ولكون الماء الذى تحت الأرض لا يملك لشخص معين، ولذا فلا يستطيع الأول أن يمنع الثانى نظرًا لتضرره<sup>(٣١)</sup>.

«كما أن الكلأ النابت في أرض لا صاحب لها مباح، فكذا النابت في ملك إنسان بلا تعاطى سببه مباح أيضًا. أما إذا تعاطى سببه، كما إذا سقى أرضه، أو جعل لها خندقًا، أو أعدها، وهبها بوجه ما لأجل النباتات، فالنباتات الحاصلة في تلك الأراضى تكون ماله، لا يسوغ لآخر أن يأخذ منها شيئًا فإن أخذ واستهلك كان ضامنًا» وهو نص المادة ١٢٤١ من المجلة.

ولا شك أن الكلام الوارد في الحديث الشريف، مثله الحشيش وهو النبات الذى لا ساق له ولا يدخل في ذلك الشجر، والكمأة كالكلأ، أما الشجر النابت بلا فعل إنسان وغرسه في الجبال المباحة غير المملوكة مباح، وملكيته عامة لجميع المسلمين<sup>(٣٢)</sup>.

(٣١) شرح مجلة الأحكام العدلية - باز: ص ٦٧٦. وانظر المنتقى شرح الموطأ - الباجي ٦: ٣٦.

(٣٢) انظر المادتين ١٢٤٢ و ١٢٤٣ من مجلة الأحكام العدلية ونصها: «الكلأ والحشيش هو النبات

الذى لا ساق له، فلا يشمل الشجر، والفطر أيضًا في حكم الكلأ» «الأشجار النابتة بلا غرس في الجبال المباحة غير المملوكة مباحة».

ولا يمنع إباحة الماء لجميع المسلمين على وجه الاستغلال من تقنين مياه الري، والاقتصاد بها قدر المستطاع، وعدم التبذير فيها، وأن يلتزم المزارعون بالآلا يأخذوا أكثر من حاجتهم، لأن الشرع نهى عن الإسراف<sup>(٣٣)</sup>.

فكمية المياه التي تؤخذ للري واستصلاح الأراضي بزراعتها وإنتاج الغذاء منها، يجب أن تكون متناسبة مع طبيعة التربة، ونوع النبات المزروع، لأن الإسراف في الماء لا يجوز للنهي العام عن الإسراف بكل شيء، ولأن الإسراف في الماء فيه ضرر على المزروعات شأنه شأن الإقلال من الماء، والشرعية وجهت المزارعين إلى الاعتدال في كل شيء كما وجهتهم بمراعاة المصلحة العامة.

والاقتصاد في الماء أمر ضروري حتى ولو كان يريد الوضوء من نهر عظيم، فإن عليه أن يلتزم التقنين وتوفير أكبر كمية ممكنة من الماء قدر المستطاع قال عطاء: «نهوا عن السرف في كل شيء»<sup>(٣٤)</sup>.

ولا يمنع ذلك أيضاً وجود هيئة أو جمعية تنظم توزيع الماء على المزارعين حسب حاجتهم لهذا الماء، سواء أكانت هذه الجمعية خاصة، أم كانت تحت إشراف حكومي<sup>(٣٥)</sup>.

وقد أشارت المادة ١٢٥٤ من مجلة الأحكام العدلية إلى ذلك، ونصها «يجوز لكل واحد الانتفاع بالمباح، لكنه يشترط ألا يضر بالعام». وقد قال رحمته الله «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٣) الفروع: ٣١٢: ٤، تفسير الرازي: ٣: ٦٧، ٦٨، ١٠: ٧ - ١٣، ٤٩: ٨، ٥٣ تفسير القاسمي: ٢٥٢٧: ٦، حلية الأولياء: ٤٩: ١.

(٣٤) تفسير القاسمي: ٢٥٢٧: ٦.

(٣٥) انظر التفسير القرآني للتاريخ - راشد البراوي. ص ٧١.

(٣٦) سنن ابن ماجه: ٢: ٧٨٤ حديث رقم ٢٣٤١. مسند الإمام أحمد بن حنبل: ١: ٣١٣. مجمع الزوائد: ٤: ١١٠. موطأ مالك بأوجز المسالك: ١٢: ٢٢٤ ط ١٩٧٤ م مطبعة السعادة بمصر. وانظر المادة ١٩ من مجلة الأحكام العدلية. موطأ مالك بشرح الهاجي: ٦: ٤٠.



وقد بينت مجلة الأحكام العدلية حق الشرب والرى من البرك والبحار غير المملوكة، والأنهار المشتركة في المواد من (١٢٦٢ - ١٢٦٩)، والمواد (١٢٨١ - ١٢٩١)، أخذًا عن الفقهاء فليرجع إليها من أراد الاستزادة، إضافة إلى ما كتبه الفقهاء في المياه وحق الشرب في كتبهم.

- آبار الماشية التي في المراعى والفلوات لا يمنعها أحد، إذا كانت تزيد عن حاجة الشخص وسقى مواشيه. ولا يجوز منع ما زاد عن الحاجة من الماء في كل الآبار الخاصة بسقى الحيوانات. وهذه الآبار لا يباع ماؤها. - أبناء السبيل أحق الناس بشرب الماء من آبار المياه الخاصة المعدة للماشية.

- الآبار المحفورة لجمع الماء على وجه الصدقة تخصص لأبناء السبيل. ومن هنا يلتزم من وضع يده على بئر الصدقة، وبئر الماشية أن يسقى غيره من المحتاجين، ولو امتنع عن سقيهم فحصل أن مات الممنوع من الشرب من العطش، فإن واضع اليد هذا يلتزم بدفع ديته.

- أما الآبار الخاصة في الأرض المملوكة، فيجوز منع الغير عنها والأفضل ألا يمنع الشفة، ولا يمنع مطلقًا إذا زاد الماء عن حاجته الشخصية، سواء كان ذلك للسقى أم للماشية أم للشفة.

### المبحث الثالث استصلاح أراضي البور

يجوز التملك بالأحياء، كما يجوز بالاصطياد، وتملك المباحات يجوز بالحيازة كالمعادن وسائر الجواهر، وهو من وسائل الكسب المشروع فيما ليس بمملوك لأحد. وهو مستحب عند بعض العلماء.

وأصل مشروعية الإحياء قوله ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وما أكلت العادية فهو له صدقة»<sup>(٣٧)</sup>.

وقوله ﷺ: «من سبق إلى ملك مباح فقد ملك»<sup>(٣٨)</sup>.

وقول الرسول ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق»<sup>(٣٩)</sup>.

قال مالك: «العرق الظالم كل ما احتفر، أو أخذ، أو غرس بغير حق»<sup>(٤٠)</sup>.

ومن هنا قال الفقهاء إن الأرض الموات تملك بالإحياء، وذلك كأرض الجاهلية مثل أرض عاد وآثار الروم، ولا يشترط إذن الإمام في إحياء الأرض. فالأرض الموات تثبت ملكاً لمن أحياها، ويؤكد هذا صحة الملك بالحيازة<sup>(٤١)</sup>.

والأرض الموات هي الأرض التي ليست ملكاً لأحد، ولم تعد هذه الأرض مرعى أو محتطباً لقصة أو قرية معينة، وغالباً ما تكون بعيدة عن العمران بحيث لا يسمع صوت المنادى من أقرب دار لها<sup>(٤٢)</sup>.

---

(٣٧) سنن الدارمي باب البيوع رقم ٦٥ الجزء ٢ ص ١٨١. موطأ الإمام مالك بشرح أوجز المسالك: ١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦. موطأ مالك بشرح المنتقى: ٦، ٢٦. وانظر بدائع الصنائع: ٨، ٣٨٥٢. كشف القناع: ٤، ١٨٦. الفروع-المقدس: ٤، ٥٥٢-٥٥٧. وانظر روضة الطالبين: ٢٦٨-٢٩١.

(٣٨) شرح السنة-البغوي: ٨، ٢٨١، ٢٨٢.

(٣٩) موطأ مالك بشرح المنتقى-الهاجي: ٦، ٢٦. والموطأ بشرح أوجز المسالك: ١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦. جمع الجوامع: السيوطي: ٢٠، ٤٣٩.

(٤٠) موطأ مالك بشرح المنتقى: الهاجي: ٦، ٢٦.

(٤١) قواعد الأحكام: ٢، ٨٦. بدائع الصنائع: ٨، ٣٨٥٣، ٣٨٥٤. تبصرة الحكام: ١، ١٠٣-١٠٤. روضة الطالبين: ٥، ٢٦٨-٢٩١.

(٤٢) انظر المادة ١٢٧٠ من مجلة الأحكام العدلية. الخراج-أبو يوسف: ص ٨٦. تحفة الفقهاء: ٥٥٢، ٥٥٣.

والأرض الموات هي الأراضي التي لا مالك لها، ولا ينتفع بها أحد، مأخوذة من الموت الذي هو ضد الحياة، أى لا تستغل ولا تزرع لأحد ومنه قوله تعالى ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾<sup>(٤٣)</sup>.

وقال عمر بن الخطاب: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»<sup>(٤٤)</sup>.

والذى يظهر مما تقدم أن الإسلام حث على استصلاح الأراضي البور التي لا مالك لها من الأفراد، ولا مستغل لها من الفلاحين ليزداد الإنتاج، وتعمر الأرض ويتوفر الغذاء.

فإن استطاع أحد أن يستغل هذه الأرض بتسييل الماء إليها، أو بزراعتها بمختلف أنواع المحاصيل الزراعية، أو أن يفرس فيها أشجاراً، أو يبنى فيها مساكن، فبالإحياء يملك الشخص حق الانتفاع والارتفاق بالأرض، كما يكون أحق من غيره بملك رقبتها، وإلى هذا أشار جمهور الفقهاء<sup>(٤٥)</sup>.

قال الباجي في إحياء الأرض: «إحياء الأرض في هذا الحديث والله أعلم عمارتها، وموتها تبورها، وعدم الانتفاع بها على وجه الزراعة، والبنيان، وقد يستعمل موت الأرض بمعنى عدم سقيها، وتعذر نباتها، وحياتها سقيها، وظهور نباتها قال الله تعالى ﴿فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾»<sup>(٤٦)</sup>.

(٤٣) مختار الصحاح - الرازي «موت» ص ٦٣٩ والآية من سورة الفرقان: آية ٤٩ .  
(٤٤) موطأ مالك بشرح المنتقى - الباجي: ٦، ٢٦. موطأ مالك بأوجز المسالك: ١٢، ٢١٧.  
الخراج - لأبي يوسف: ص ٨٦ المطبعة السلفية.  
(٤٥) المنتقى - الباجي: ٢٦، ٣٠. كشف القناع: ٤: ١٨٦ - ١٨٧. الفروع: ٤: ٥٥٢ - ٥٥٨. بدائع الصنائع: ٨: ٣٨٥٣ - ٣٨٥٤. تبصرة الحكام: ١: ١٠٣ - ١٠٤. أوجز المسالك: ١٢: ٢١٤ - ٢١٦، ٢١٦. الخراج: ص: ٨٦. مجلة الأحكام العدلية المواد ١٢٧٠، ١٢٧٣، ١٢٧٥. قواعد الأحكام: ٢: ٨٦. تحفة الفقهاء: ٣: ٥٥٢، ٥٥٣.  
(٤٦) انظر المنتقى - الباجي ٦: ٢٦ - ٢٧. والآية من سورة الروم الآية ٥٠.

- وبما تقدم نستطيع أن نقول:
- ١ - بالإحياء يملك الشخص حق الانتفاع والارتفاق بالأرض كما أنه أحق من غيره بملك رقبته، كما صرح به كثير من الفقهاء.
  - ٢ - لا يجوز للذمي أن يحمي أرضاً إسلامية، لأنها - الأرض - ملك المسلمين وهي بحكم القىء. ولو أحيأ ذمى أرضاً تنزع منه، ويعوض قيمة إحيائه للأرض، ويمنع من مواصلة إحيائه لها، كما صرح بذلك الباجى فى المنتقى.
  - ٣ - يتم الإحياء بحفر بئر ماء، أو إجراء سيل ماء، أو غرس شجر، أو إقامة بناء، أو حراثة للأرض.
  - ٤ - الأرض القريبة من المدن والقرى لا يجوز إحيائها إلا بإذن الإمام، ويجوز للإمام أن ينزعها ممن أحيأها على أن يعوض هذا الشخص قيمة ما دفعه فى إحيائها، وتعتبر هذه الأرض مرافق للمدن والقرى القريبة منها فالحق فيها لأهل تلك المدن.
  - ٥ - إذا أُحييت الأرض لم تركها من أحيأها، وعادت مواتاً فإنها لا تملك بالإحياء الأول.
  - ٦ - لا يشترط إذن الإمام فى إحياء الأرض<sup>(٤٧)</sup>.
  - ٧ - أما الأراضى الموات القريبة من المدن والقرى، فتعتبر من مرافق المدن والقرى القريبة منها، وهى ملك الجميع، ولا يجوز لأحد أن يستأثر به دون الآخرين<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٧) يراجع فيما تقدم كشف القناع: ٤، ١٨٥ - ١٨٨، الفروع: ١٤، ٥٥٢ - ٥٥٧، بدائع الصنائع: ٨، ٢٨٥٣ - ٢٨٥٤، ٣٨٣٩، تبصرة الحكام: ١، ٩٤، مجلة الأحكام العدلية: المواد من ١٢٧٠ - ١٢٨٠، شرح باز على المجلة ص: ٦٨٨ - ٦٩٠، شرح المنتقى على الموطأ - الباجى: ٦، ٢٦ - ٣٠، روضة الطالبين: ١٥، ٢٧٨ - ٢٨٠، تحفة الفقهاء: ٣، ٥٥٢، ٥٥٣.

(٤٨) انظر البدائع: ٨، ٣٨٤٦ - ٣٨٥١، كشف القناع: ٤، ١٨٧، روضة الطالبين: ١٥، ٢٧٨ - ٢٨٢، تحفة الفقهاء: ٣، ٣٥٢، ٥٥٣.

٨ - تحجير الأرض - أى وضع الأحجار أو الشوك أو الأغصان والأشجار اليابسة كأسوار للأراضى الموات لا يعتبر إحياء ولكنه تحجير. ومثله حصد الحشيش والشوك أو حرقه ووضعه على أطراف الأرض وتثبيته بالتراب فلا يعتبر إحياء لها بل هو من قبيل التحجير. ومع ذلك فإنه إذا قام بذلك يكون أحق من غيره فى إحياء هذه الأرض<sup>(٤٩)</sup>.

ويظهر أن الإسلام شجع استصلاح الأراضى البور، حيث جعل ما يستطيع أن يستصلحه الشخص من هذه الأراضى الصالحة للزراعة، ولكنها تحتاج إلى جهد وبذل فى العمل والنفقات جعله ملكاً لمن يقوم باستصلاحه وإعمارها.

ولكن يرد على ذلك إضافة لما تقدم من مفاهيم بعض القيود التطبيقية العملية وهى:

١ - أن الأرض المستصلحة لو عادت خراباً - مواتاً فلا يملكها من أحيائها، وفى هذا تشجيع للاستمرار فى مواصلة إحياء الأرض واستغلالها.

٢ - من قام بتحجير الأرض بأى شكل من الأشكال فإنه يكون بذلك أحق من غيره بإحياء هذه الأرض، ولا يعتبر التحجير حجة له فى ملكية هذه الأرض وبيعها مستقبلاً. ويعطى بعض الفقهاء مدة ثلاث سنوات، فإذا لم يحييه خلال ثلاث سنين فإن حقه يسقط، ويجوز أن تعطى لغيره لاستغلالها.

---

(٤٩) انظر مجلة الأحكام العدلية المواد ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩. شرح باز على المجلة: ٦٩٠ المنتقى-الباجى: ٣٠٦، البدائع: ٨: ٣٨٥٣ - ٣٨٣٩. كشاف القناع ٤: ١٩١-١٩٤. روضة الطالبين: ٥. ٢٧٨-٢٨٨.

٣ - يجوز نزع الأرض من محيبيها إذا عطلها ولم يستطيع استغلالها، وتعطى لمن هو أجدر على استغلالها لمصلحة الجماعة.

٤ - يجوز للإمام أن يحمي من أرض الموات بعضها ويخصه إلى الفقراء والمحتاجين، وأن يمنع أن يخص به الأغنياء، وإن كان الناس في هذا سواء<sup>(٥٠)</sup> ومن المعروف أن هذا مشروع ما لم يضر بمصالح المسلمين أفراداً، وجماعات.

٥ - الدولة الإسلامية مكلفة أن تقوم بمشروعات الري الرئيسية، ومد الطرق، وتقديم الخدمات التي لا غنى عنها للمزارعين في أراضي البور لإحيائها وتوسيع الرقعة الزراعية، ولها أن تخصص الفقراء من المواطنين، وهم أحق من غيرهم في هذه الأراضي، وتخصصهم بقطع مناسبة لاستغلالها والاستفادة من ثرواتها وزيادة الثروة القومية، وهذا يدعونا إلى الكلام عن القطاعات في المبحث القادم.

### المبحث الرابع إعطاء الأراضي البور لمن يستغلها وهو ما يعرف بالقطائع

والقطائع والإقطاع من القطعة وهي الطائفة من الشيء، ومنه قطيع البقر، أو الغنم: أى الطائفة منه. ويقال أقطعه قطعة أى أعطاه طائفة من أرض المخرج. وأقطعه أرضاً من التقطيع فكأنه يقسم له المال ويقطعه له: أى جعلها له قطعة، والمراد ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض

(٥٠) كشف القناع: ٤: ٢٠٢ روضة الطالبين: ٥: ٢٩٢-٢٩٤.

الموات، فيملكه ويختص به، ويصير الأولى بإحيائه من غيره<sup>(٥١)</sup>.

فللإمام أن يقطع الأراضي البور - الموات - لمن يراه من المسلمين، وإن كان الحق فيها عاماً لجميع المسلمين، والهدف من هذا الإقطاع هو استثمار الأرض بحيث تعود بالخير على الشخص وعلى المسلمين عامة، وذلك إذا رأى الإمام المصلحة في هذا الإقطاع.

وقد يكون هذا الإقطاع للاستثمار في الزراعة، أو الاستثمار للثروات المعدنية في باطن الأرض.

ويرى بعض الفقهاء أن إقطاع الأرض الموات لمن يستغلها، هو إقطاع تمليك في حين يرى فريق آخر أن هذا الإقطاع هو إقطاع منفعة، فلا يملك الشخص رقبة الأرض في حين يملك الانتفاع بها واستغلالها، باعتبار أن هذه الأرض ملك المسلمين فلا يملك بيعها، لأنه لا يجوز بيع المال المباح غير المملوك، وهذا غير مملوك له.

ويرى من قال إن إذن الإمام وإجازته تعطى الحق لمن أحيا الأرض في ملكية الأرض، فيملك بيعها والتصرف بها بأن حكم الإقطاع حكم البيع، يتم للمصلحة سواء أكان الإقطاع من الإمام أو نائبه. وتصرف الإمام أو نائبه لا يكون لدفع ضرر وفساد، أو جلب مصلحة فيها نفع للأفراد والجماعات<sup>(٥٢)</sup>.

وقد أقطع الرسول ﷺ البحرين إلى الأنصار. كما أقطع ﷺ أرضاً بحضرموت إلى أناس من المسلمين<sup>(٥٣)</sup>.

(٥١) مختار الصحاح: ص ٥٤٣. وانظر تفريغ الدلالات السمية - الخزاعي: ص ١٧٠. روضة الطالبين، ٢٨٨: ٥. تحفة الفقهاء ٣: ٥٥٢ - ٥٥٣ لسان العرب: ٥: ٣٦٧٧.  
(٥٢) كشف القناع: ٤: ٣٠٨ - ٥٥٢ - ٥٥٩. الفروع: ٤: ٤٤٣ قواعد الأحكام: ٢: ٨٩. بدائع الصنائع: ٨: ٣٨٣٩. المنتقى: الباجي: ٦: ٣٠. تحفة الفقهاء: ٣: ٥٥٢: ٥٥٣.  
(٥٣) شرح السنة - البغوي: ٨: ٢٧٦، ٢٧٧.

واقطع الزبير بن العوام مسافة ما تستطيع فرسه السير - قرب المدينة المنورة<sup>(٥٤)</sup>.

واقطع ﷺ «أبي ثعلبة الخشني» أرضاً بالشام<sup>(٥٥)</sup>.

واقطع تميم الداري بيت المقدس. واقطع «أوفى بن سولة» العيم<sup>(٥٦)</sup>.

واقطع ﷺ أرضاً بوادي القرى إلى «عنبر العدوي»<sup>(٥٧)</sup>.

ومن إقطاعه ﷺ الأرض لاستغلال ثرواتها المعدنية أو الاستفادة منها في تنمية الزراعة وتربية المواشي ما ثبت أنه أقطع الملح الذي نجأرب «لأبيض ابن حمال المأربي»<sup>(٥٨)</sup>.

واقطع معادن القبيلة على ساحل البحر لـ «بلال بن الحارث»<sup>(٥٩)</sup>.

واقطع ﷺ (بلال بن الحرث المزني) الحقيق.

واقطع (ساعدة) بئرًا بالفلاة يقال لها الجعوبية. واقطع جده - أي السائب - بئرًا بالعقيق<sup>(٦٠)</sup>.

ومن إقطاعه ﷺ للدور أنه أقطع الدور التي في المدينة إلى المهاجرين، وكان ذلك على سبيل العارية، فلا يرث ورثة من مات عليه لهذه الدور\*.

وقد أقطع الخلفاء الراشدون قطائع للمسلمين في أرض السواد من

(٥٤) شرح السنة - البغوي: ٢٨٣: ٨.

(٥٥) مجمع الزوائد: ٦: ٧ - ٨.

(٥٦) مجمع الزوائد: ٦: ٨، ٩.

(٥٧) مجمع الزوائد: ٦: ٩.

(٥٨) شرح السنة - البغوي: ٢٧٨: ٨. كشف القناع: ٤: ١٨٨.

(٥٩) شرح السنة: ٢٧٩: ٨ - ٢٨٠. تخريج الدلالات السمعية - الخزاعي: ص ١٧٠.

(٦٠) مجمع الزوائد: ٦: ٨ - ٩. كشف القناع: ٤: ١٨٨. موطأ مالك بأبجز المسالك: ٥: ٢٦٤، ٢٦٦.

\* شرح السنة - البغوي: ٢٨٢: ٨، ٢٨٣.



أرض الخراج، ويرى بعض الفقهاء أن هذه الإقطاع هو إقطاع تمليك في حين يرى فريق آخر أن هذا الإقطاع هو إقطاع للمنافع في هذه الأرض لتحقيق المصلحة العامة<sup>(٦١)</sup>.

لأن دفع الأرض إلى من يعمرها، تحصل به المنفعة العامة لجميع المسلمين من حيث العشر، والخراج، فإذا لم تتحقق المنفعة للإمام أن ينزع منه هذه الأرض، ويدفعها إلى غيره حتى تستغل على الوجه المطلوب، ويفهم بما تقدم ما يلي:

- يجوز للإمام أن يقطع الأراضي إلى من يستغلها، وإن كانت لجميع المسلمين.

- للإمام إقطاع أرض ساحل البحر لاستخراج الملح، أو المعادن الأخرى كالجواهر وغيرها.

- يشترط استغلال الأرض واستثمارها، ولذا فلا تصبح له إذا عجز عن استغلالها. فلو عادت الأرض بعدما أعمرها الشخص واستغلها خراباً فإنها تعود موأناً ولا حق له فيها باعتبار أنه أحيائها سابقاً.

- للإمام أن يسترجع ما أقطعه هو أو ما أقطعه غيره إذا عجز عن إحيائه. وقد ثبت أن عمر بن الخطاب استرجع من بلال بن الحرث ما عجز عن إحيائه من الحقيق<sup>(٦٢)</sup>.

- يجوز للإمام أن يقطع الساحات العامة، وساحات المساجد إلى من يستغلها ويحييها، ويرى بعض العلماء أيضاً أن الإقطاع في مثل هذه الساحات العامة لا يملك، ولكن له أن ينتفع بها ويستغلها للمصلحة<sup>(٦٣)</sup>.

(٦١) كشف القناع: ٤: ١٩٥. الفروع: ٢: ٤٤٢، ٤٤٣.

(٦٢) كشف القناع: ٤: ١٨٦، ١٩٥. الفروع: ٤: ٤٤٢ - ٤٤٣. البدائع: ٨: ٣٨٥٣ - ٣٨٥١.

تبصرة الحكام: ١: ٩٤، ١٠٣ - ١٠٤. المنتقى - الهاجى: ٦: ٢٦ - ٢٨، ٣٠، ٣٢.

(٦٣) كشف القناع: ٤: ١٩٦.

- يجوز أن ينص الإمام في إقطاعه للأرض على أن له - للمستفيد - حق الانتفاع بهذه الأرض، والشخص المستفيد يتصرف بالأرض كما أذن له السلطان، فلا يملك رقبته ولكنه يملك حق استغلالها، والاستفادة بها ورقبتها لبيت مال المسلمين.

• وقد أشارت المادة ١٢٧٢، إلى أن من أحيا أرضاً من الأراضى الموات بالإذن السلطاني صار مالكا لها، وأن أذن السلطان أو وكيله لرجل بإحياء أرض على أن يملكها بل لمجرد الانتفاع بها، فذلك الرجل يتصرف بتلك الأرض كما أذن له، ولكنه لا يكون مالكا لها.

وقد أشار شارح المجلة إلى أن هذا النوع هو المعتمد في أيام الدولة العثمانية، وأن مقتضى أحكام قانون الأراضى العثمانى أن يؤذن بإحياء الموات على أن تكون رقبته لبيت المال، فتصير بعد ذلك أرضاً أميرية. والفرق بينها وبين الأرض المملوكة، أن الأرض المملوكة يجوز بيعها ورهنها ووقفها وهبتها، وتجرى فيها الشفعة أما الأرض الأميرية فلا تباع، ولا ترهن، ولا توقف، ولا تجرى فيها الشفعة<sup>(٦٤)</sup>.

- لا بد لثبات الإقطاع من أن يكون مكتوباً، لأنه ﷺ كان يكتب إلى بعض من يراه بقطيعة كتاباً بذلك، وكان من كتابه للإقطاع: (عبد الله بن ارقم) و (زيد بن ثابت)، وكان إذا أراد أن يكتب بقطيعة إلى إنسان، يأمر من حضر أن يكتب له<sup>(٦٥)</sup>.

(٦٤) انظر شرح باز على المجلة: ص ٦٨٩.

(٦٥) تحرير الدلالات السمية: ص ١٧٠. انظر مجمع الزوائد ١٦: ٨، ٩، ١٠.

## المبحث الخامس تخصيص الموات للمراعى وتربية الماشية

يجوز للإمام أن يحمى من الموات ما يخصص إلى مصالح المسلمين العامة، كأن تخصص بعض من أراضى الموات إلى رعى إبل الصدقة أو دواب الفقراء والمحتاجين من المساكين والضعفاء. ولا يجوز أن يعتدى عليها أحد بعد أن حماها الإمام.

وقد ثبت أن حمى الرسول ﷺ النقيع لحيل المسلمين<sup>(٦٦)</sup>.

وقد ورد أن عمر بن الخطاب حمى النقيع لحيل المسلمين أيضاً.

وقد حمى أبو بكر الصديق «الربذة» لماشية الصدقة. كما حمى عمر بن الخطاب «الربذة وسرف» لماشية الصدقة، وقال عمر في ذلك: «لولا المال الذى أحمل عليها في سبيل الله ما حميت عليهم - المسلمين - من بلادهم شبراً لأنها بلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام»<sup>(٦٧)</sup>.

---

(٦٦) كشف القناع: ٤: ٢٠٢. شرح السنة: ٨: ٢٧٢، ٢٧٣. جمع الزوائد: ٤: ١٥٨. موطأ مالك وشرح المنتقى - الباجى: ٦: ٣٧، ٣٧٧. والنقيع: اسم مكان على ثلاث مراحل من المدينة المنورة، وهو سيل في وادى وضبطه الباجى بالهاء (النقيع) واختار مصطفى السقا أن النقيع المحمى هو بالون وهو اختيار البكرى في المعجم انظر معجم ما استعجم: ١: ٢٦٦ - ٢٦٨، ٢: ١٣٢٤، ١٣٢٦. (٦٧) موطأ مالك - بشرح المنتقى - الباجى: ٦: ٣٧. والبخارى في المساقاة ١١. شرح السه ٢٧٢: ٨. وسرف موضع قرب مكة، والربذة موضع آخر وهو الذى مات فيه أبو ذر، وهى في بلاد عطفان. وهو المكان الذى حمى الرسول ﷺ يريد أن يريدها، وحماه عمر رضى الله عنه، وجعل أتى عسر ملاح حول المدينة حمى للمسلمين. أبو داود في المناسك ٩٥، ومسلم في الحج ٤٧٢، والبخارى في المساقاة ١١. واطر معجم ما استعجم - البكرى: ١: ٦٣٣، ٢: ٧٣٥، مسند أحمد: ١: ١١٩، ٢: ٢٧٩، ٣: ٣٩٣، ٨٢٠٥.

وقد أشار بعض العلماء إلى أنه لا يجوز تغيير ما حماه الرسول ﷺ، في حين جاز البعض تغيير ما حماه الخلفاء، والأئمة بالاجتهاد.

وقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه قال: «لا حمى إلا لله ورسوله»<sup>(٦٨)</sup>.

ويترتب على حمى بعض الموات الأمور التالية:

- ما حماه الرسول ﷺ فهو له فقط، لا يجوز تغييره من بعده وقد خالف في ذلك بعض العلماء.

- يجوز للإمام أن يحمى الأرض الموات لرعى دواب الصدقة، ودواب الخيل - المخصصة للغزو<sup>(٦٩)</sup> في سبيل الله أو إلى فقراء المسلمين على ألا يضر ذلك بمصالح المسلمين.

قال النووي: «إن الحمى يجب أن يكون عليه حفاظ من جهة الإمام أو نائبه، وأن يمنع أهل القوة من إدخال مواشيهم، ولا يمنع الضعفاء»<sup>(٧٠)</sup>.

ولكن لو حصل أن دخل الأغنياء في مواشيهم فلا غرم عليهم ولا تعزير، ولا يأخذ الإمام من أصحاب المواشى عوضاً عن الرعى في الحمى، أو الموات، وقد نص على ذلك بعض الفقهاء منهم الماوردي، وقال النووي: «وهذا لا خلاف فيه»<sup>(٧١)</sup>.

- لا يجوز للأئمة أن يحرموا لأنفسهم شيئاً.

- جواز اتخاذ الحمى من الأراضي المشتركة بين عامة المسلمين لمصالح

(٦٨) موطأ مالك بشرح المنتقى - الباجي: ٣٧: ٦. أبو داود في الزكاة: ١٣. النسائي في الزكاة: ٢٩. كشف القناع: ٤: ٢٠٢. شرح المنتقى - الباجي: ٣٧: ٦. والبخاري ١٤٦ في المساقاة: ١١. مسند أحمد: ٢٨، ٧١، ٧٢. شرح السنة: ٨: ٢٧٥. روضة الطالبين: ٥: ٢٩٢ - ٢٩٤.  
(٦٩) كشف القناع: ٤: ٢٠٢. المنتقى - الباجي: ٣٧: ٦. تبصرة الحكام: ١: ٩٤. روضة الطالبين: ٥: ٢٩٤.

(٧٠) روضة الطالبين: ٥: ٢٩٣.

(٧١) روضة الطالبين: ٥: ٢٩٤.

- المسلمين من هذه الأراضى ما يخص به الفقراء، كما يجوز أن يمنع الأغنياء من الاستفادة من هذه الأراضى، ويعطيه لمستحقه من الفقراء.
- يجوز استعمال العمال لتحقيق الغاية من الحمى للمصالح العامة، وقد استعمل أبو بكر الصديق شخصاً اسمه «قرطة بن مالك» على حماية الربذة. كما ثبت أن عمر بن الخطاب استعمل موله «هنيا» لحماية الربذة وسرف<sup>(٧٢)</sup>.
- لا يجوز حماية الأراضى المملوكة من قبل الإمام، ويجوز لصاحبها أن يحميها إذا كان له ماشية، كما يجوز بيع هذه المراعى، إلا أن بعض الفقهاء منع صاحب هذه المراعى من حمايتها إلا إذا كانت له ماشية، ولم يجوزوا له بيعها، لأن الرسول ﷺ نهى عن منع فضل الماء وفضل الكلاً وقال ﷺ «لا يمنع نفع البئر»<sup>(٧٣)</sup>.
- يجوز حماية الورود والأشجار المزهرة لتربية النحل، وقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه أذن إلى «أبي سيارة المتعى» أن يحمى نحلاً له<sup>(٧٤)</sup>.
- الأراضى الموات التى بقرب المدن والقرى تغتبر من المرافق العامة، ولا يجوز أن يستأثر بها أحد دون الآخرين<sup>(٧٥)</sup>.

(٧٢) البخارى فى الجهاد ١٨٠.

(٧٢) البخارى فى الجهاد ١٨٠ موطأ مالك بشرح المنتقى - الباجى: ٦: ٣٧، ٧: ٣٢٧.

(٧٣) موطأ مالك بشرح المنتقى - الباجى: ٦: ٣٨، الجامع الكبير: ١: ٣٥٠١.

(٧٤) المصنف - ابن أبى شيبه: ٣: ١٤١.

(٧٥) الهدايع: ٨: ٣٨٤٦ - ٣٨٥١. كشف القناع: ٤: ١٨٧، ٢٠٢.

## الفصل الثاني

### في العمل والإنتاج

#### المبحث الأول

#### معنى العمل وأهميته

عمل من باب طرب، واستعمله: أى طلب إليه العمل، والتعميل هو تولية العمل، يقال: عملته على البصرة: أى جعله عاملاً عليها، ومنه العمالة بالضم: أى رزق العامل<sup>(١)</sup>.

والعمل هو السعى والانتشار في الأرض، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَى﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾<sup>(٤)</sup>.

قال مالك: «فليس السعى الذى ذكر الله فى كتابه تعالى، السعى على الأقدام، ولا الإشتداد، وإنما عنى العمل والفعل»<sup>(٥)</sup>.

وقال الباجى حول هذا الموضوع: «وكل من عمل عملاً بيديه أو غير

---

(١) غتار الصحاح - الرازى: عمل ص ٤٥٥. لسان العرب مادة عمل ط دار المعارف.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٥.

(٣) سورة النازعات: آية ٢٢.

(٤) سورة الليل: آية ٤.

(٥) موطأ الإمام مالك بشرح المنتقى: ١: ١٩٤.

ذلك فقد سعى، وأما السعى بمعنى الجرى فهو العمل بالقدمين على نوع مخصوص من الاشتداد»<sup>(٦)</sup>.

والعمل هنا هو: الجهد العضلي، أو الذهني الذي يبذله الإنسان لخلق منفعة اقتصادية، أو زيادة الموجود منها، وتنمية.

ولتحقيق ذلك يجب أن تتوافر الإرادة، والقصد للعامل في العمل مع الرغبة في ذلك، وكذلك أن تتوافر في العمل المنفعة التي يهدف العامل إلى تحقيقها بحيث تتحقق المنفعة للعامل من الناحية الاقتصادية، بخلاف العمل الذي يهدف منه الإنسان لتحقيق التسلية. والمعروف أن عمل المسلم أيًا كان، فإنه يحقق له المنفعة باعتبار ذلك بادة لله يحقق له السعادة والشعور بالرضا، الأمر الذي ينعكس على العامل ويؤثر في الإنتاج وزيادته<sup>(٧)</sup>.

والعمل عنصر أساس في الإنتاج. فالثروات الطبيعية التي خلقها الله للإنسان، وجعلها تحت تصرفه تفيد الإنسان بمقدار ما يبذله من عمل في استغلالها، فالأرض تنتج بالزراعة التي تحتاج إلى العمل، والصيد يستغله الإنسان بالعمل، وما ركز في الأرض يخرج منها بالعمل، والحيوانات تعطي اللبن ومشتقاته بالعمل، والأنهار ومساقط المياه تعطي ما يحتاجه الإنسان في الري والكهرباء وما إلى ذلك بالعمل، وجنى المحصول لا يتم إلا بالعمل، فالعمل أهم عناصر الإنتاج الغذائي في أي أمة من الأمم، ولا يتحقق شيء للإنسان إلا بالعمل سواء أكان هذا العمل ذهنيًا، أو عضليًا كالعمل باليد، وهدف ذلك حفظ كرامة الإنسان، وتلبية حاجاته الضرورية.

وبالعمل يحقق الإنسان كرامته وإنسانيته، ويقضى على الكسل

(٦) المنتقى - الباجي: ١: ١٩٤.

(٧) انظر التفسير القرآني للتاريخ - راشد البراوي: ص ٣١، بدائع الصنائع - الكاساني:

٢٥٥٧: ٥، ٢٦٢٤: ٦، روضة الطالبين - النووي: ٣: ٢٨٠ - ٢٨١

والخمول، وهو عبادة لأنه سنة الحياة، وهو وسيلة لتحقيق غايات العبادة والعيش الكريم، وهو فرض على كل مسلم وقد يكون مستحباً إذا كان فوق حد الكفاية عند بعض الفقهاء<sup>(٨)</sup>.

والعمل هو فعل الجوارح، ويدخل في ذلك اللسان مما يصدره من أقوال، كما يطلق العمل على الإيمان، والنطق بالشهادتين، والسعى في القرآن الكريم، هو العمل كما مر سابقاً.

## المبحث الثاني

### وجوب العمل، الأهداف والتنظيم والحقوق

أوجب الإسلام العمل وشجع عليه، وهو من أهم وسائل الكسب في الإسلام، والأدلة على ذلك كثيرة منها:

قوله ﷺ: «ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده»<sup>(٩)</sup>.

وقد أخذ بعض العلماء من هذا الحديث أن أفضل الأعمال والكسب ما جاء عن طريق العمل، قال النووي في هذا الحديث: «فهذا صريح في ترجيح الزراعة، والصنعة لكونها عمل يد، لكن الزراعة أفضلها لعموم النفع بها للآدمي وغيره، وعموم الحاجة إليها»<sup>(١٠)</sup>.

(٨) الاختيار لتعليل المحتار: ٤: ١٧٢، ط ١٣٨٦. مجمع الأنهر: ٢: ٥٢٨، روضة الطالبين: ٣: ٢٨٠. قوانين الأحكام الشرعية: ص ٢٧٩، ٢٥١.

(٩) فتح الباري: ١: ٣٥١، ط الأزهرية. موطأ مالك وشرح الباجي: ١: ١٩٤.

(١٠) شرح السنة: ٨: ٦٠، موطأ مالك بأوجز المسالك: ١٥: ٣٥٦، ٣٥٧. وانظر الإحياء - الفزالي: ٢٢٢: ٣، وتفسير القاسمي: ١٣: ٤٧٠٢.

(١١) روضة الطالبين: ٣: ٢٨١.



وقد باشر النبي ﷺ العمل بنفسه، فقد آجر نفسه إلى خديجة رضى الله عنها حيث عمل عندها بناقاة<sup>(١٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(١٣)</sup>.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(١٤)</sup>.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «والذى نفسى بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله، فيسأله أعطاه أو منعه»<sup>(١٥)</sup>.

قال الباجي في المنتقى: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره على معنى التصريح بمباشرة الاحتطاب، والأخذ بالأسباب.. فجعل النبي ﷺ الاحتطاب أفضل من المسألة.. فبين بذلك عيب المسألة لما فيها من المذلة، وربما كان معها المنع»<sup>(١٦)</sup>.

وقد نقل النووي عن الماوردي أن أصول المكاسب: «الزراعة والتجارة، والصناعة وأبها أطيّب فيها ثلاثة مذاهب للناس أشبهها مذهب - الشافعي: أن التجارة أطيّب، قال: والأشبه عندى أن الزراعة أطيّب لأنها أقرب إلى التوكل»<sup>(١٧)</sup>.

(١٢) جمع الجوامع: ١: ١١٠.

(١٣) سورة الملك: آية ١٥.

(١٤) سورة الجمعة: آية ١٠.

(١٥) موطأ مالك يشرح المنتقى: ٧: ٣٢٣، وانظر التاج الجامع للأصول: ٢: ١٩٤.

(١٦) المنتقى - الباجي: ٧: ٣٢٣.

(١٧) روضة الطالبين: النووي: ٧: ٢٨١.

وقد قرر الفقهاء أنه لا يعطى صاحب الحرفة من الزكاة شيئاً تشجيعاً له على الكسب والعمل، حتى يشارك المجتمع في بناء اقتصاده<sup>(١٨)</sup>.

وقد قال ﷺ في معرض حثه على العمل والتعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة»<sup>(١٩)</sup>.

فالعامل فرض واجب على القادرين، وهو عمل الأنبياء عليهم السلام، وهو شرف يحفظ كرامة الإنسان مهما كان هذا العمل، ما دام في دائرة الحلال، وأما من لا يستطيع العمل فيجوز له السؤال، سواء أسأل السلطان مع الحاجة أو الناس، على ألا يلحف بدليل قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾<sup>(٢٠)</sup>.

وقال ﷺ: «من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً»<sup>(٢١)</sup>. قال مالك: «والأوقية أربعون درهماً»<sup>(٢٢)</sup>.

قال الباجي في ذلك: «فذلك يقتضى أن من له من نوع المال ما يحتاج معه يوصف بأنه محتاج - أى يصح أن يسأل نظراً لحاجته مع كونه ذا مال - مثل صاحب الدابة، أو الدار، أو الخادم إذا لم يكن فضل عن حاجته»<sup>(٢٣)</sup>.

والعمل شرف للإنسان سواء أكان هذا العمل بالزراعة أم بالتجارة، أم كان عملاً لذات الشخص، وقد بارك الله بالعمل، وحث عليه وذم التكاسل

(١٨) أحكام القرآن. الشافعي: ١٦٠: ١ - ١٦١، أحكام القرآن - المصاص: ٨٨.١.

(١٩) موطأ مالك بشرح المنتقى: ٣٢٢-٧، سبل السلام: ٢٢٠: ٣، مجمع الزوائد: ١١٠: ٣، ١٢٠.

(٢٠) سورة البقرة: آية ٢٧٣.

(٢١) موطأ مالك بشرح المنتقى: ٣٢٤: ٧.

(٢٢) موطأ مالك بشرح المنتقى: ٣٢٤: ٧.

(٢٣) المنتقى: ٣٢٤: ٧.

والتواكل، وإن كان بعض الفقهاء يرى أن بعض الأعمال أكثر بركة من البعض الآخر، فإنما كان ذلك نتيجة لما ورد في بعض الأعمال من الآثار الشريفة التي تشجع العمل والالتكال على الله، لا التواكل والتكاسل<sup>(٢٤)</sup>.

وحول هذا الموضوع يمكن التركيز على النقاط التالية:

أولاً: العمل شرف للإنسان، وهو عمل الأنبياء عليهم السلام، وهو سنة الحياة، ووسيلة لتحقيق غايات العبادة، والعيش الكريم، وهو فرض على كل مسلم لتحقيق عيشه، وتغطية حاجات الجسم حتى يتمكن الفرد من القيام بالعبادة، لأنه لا يستطيع أن يقوم بها إلا إذا كان قوياً في جسمه، ويخدم نفسه بما يحقق العبادة لله تعالى، والمؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف.

ثانياً: العمل مصدر للعيش الذي يحقق للعامل كرامته، فيحفظ كرامة الإنسان كعامل ورب عمل ويحفظ كبرياءه، ومن العمل الذي لا يجوز ولا يحقق كرامة الإنسان استئجار الابن لأبيه في الخدمة، لأنه يفترض أن يحترم الابن والده ويقدره، ويوقره، كما أن الابن مكلف بخدمة أبيه، فلا يجوز أن يستأجره في خدمته<sup>(٢٥)</sup>.

يقول تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾<sup>(٢٦)</sup>.

ثالثاً: العمل واجب على القادرين لأبناء الدولة، والدولة مكلفة بتوفير

(٢٤) أحكام القرآن - الجصاص: ١١٧: ٢، ١٧٥: ٢. شرح السنة - البغوي: ١٤٩: ٦ - ١٥١. أعلام الموقعين: ١٩: ٤ - ٢١. التفسير الكبير: ١٥٨: ٢٩ - ١٥٩. الجامع الكبير - السبكي. ٣٠١٢: ١ - ٣٦٥٨ - ٣٦٦٤. تفسير القاسمي: ١٦: ٥٦٥٦. أوجز المسالك: ١٥: ٣٥٦. الأحياء ٢٢٢: ٣. المنتقى: ٣٢٣: ٧. مجمع الأنهر: ٥٢٨: ٢. البدائع: ٥: ٢٥٥٧، ٦: ٢٦٢٤. روضة الطالبين: ٢٨١: ٣.

(٢٥) بدائع الصنائع: ٢٢٧١: ٥، ٢٦٠٠: ٦، روضة الطالبين: ٢٨١: ٣، ٤٢٧: ٤، ١٧٣: ٥ - ١٩٠.

(٢٦) سورة يس: آية ٣٣ - ٣٥.

فرص العمل للقادرين على العمل، وتقضى على البطالة، وتستغل أعظم الموارد التي تحقق الرفاه لأبناء الأمة. ولكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختيار العمل الذي يتناسب وطاقاته وقدراته، وأفضل العمل ما كان متفقاً مع استعدادات وقدرات وميول العامل، حيث إن ذلك يؤثر في مستوى الأداء، الأمر الذي يؤثر في مستوى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة والدولة قد تقوم بإجبار الناس على العمل إذا لم يقوموا به طواعية واختياراً<sup>(٢٧)</sup>.

فيشترط في العامل أن يكون قادراً على القيام بالعمل الذي يختاره حتى يتمكن من القيام به على الوجه المطلوب.

وقال ﷺ: «من ولى عملاً وهو يعلم أنه ليس لذلك العمل أهل فليتوبأ مقعده من النار»<sup>(٢٨)</sup>.

ومن حاول أن يعمل ولم يجد عملاً وله قدرة على العمل، فله أن يرفع أمره إلى ولى الأمر ليتدبر أمره ويجد له عملاً، ويلزم المسئول أن ينظر في طلبه وأن يهيئ له العمل المناسب حسب ظروف الدولة واحتياجاتها وظروف الطالب وطاقاته، وعلى الدول أن تضع الخطط للمستقبل وتفيد من طاقات العمال العاطلين عن العمل، وتكفل سد حاجات العمال حين أن تجد لهم عملاً مناسباً<sup>(٢٩)</sup>.

---

(٢٧) الرسول ﷺ سعيد حوى : ٢٠٥- غيات الأمم - الجويني: ص ١٨٥ - ١٨٧. السياسة الشرعية - ابن تيمية: ص ١٦. المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٧. السياسة الشرعية - عبد الله جمال: ص ١٤، ١٧. الفخرى في الآداب السلطانية لابن الطقطقي: ص ٣٣.

(٢٨) كنز العمال: حديث رقم: ١٤٧٥٠.

(٢٩) دعائم الحكم - د. إسماعيل البدوي: ص ٢٨٧. مشيراً إلى دراسة إسلامية في العمل والعمال العدد ٢٤٠ من سلسلة «المكتبة الثقافية» التي تصدرها الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. تأليف لييب السعيد مايو ١٩٧٠. والمريات العامة لمعد الوهاب الشيشاني: ص ٥٢٣. وانظر الدستور الإسلامي - أبو بكر الجزائري: ص ٦٢. المجتمع المتكامل - د. عبد العزيز الحياط: ص ٩٠. السياسة الشرعية -

وقد حث الإسلام على العمل ونهى عن البطالة. حتى لاتضيع جهود الأمة وطاقاتها فينقص الغذاء ويقل الإنتاج وتتعطّل المصانع الأمر الذى يؤدى إلى الفساد والفقر. ولذلك تتكفل الدولة بتوفير فرص العمل للراغبين في العمل أو تقديم المساعدات لهم ولذويهم. وأما العاطل عن العمل كسلاً وخمولاً، فإن الدولة تأمره بالعمل وتهيب له الفرص المواتية، حتى يعمل بما يتناسب مع قدرته وطاقته، وبهذا تستطيع الدولة أن تستغل الطاقات المعطلة، وتنشئ المصانع، وتوسع رقعة الزراعة، وتزيد من الإنتاج وتكف الناس عن السؤال، ولذلك فقد قرر الفقهاء أنه لا يعطى صاحب الحرفة من الزكاة شيئاً تشجيعاً له على الكسب الحلال الذى تظهر فيه كرامة الإنسان وعزته.

قال في الإقناع: «ويعطى فقير ومسكين - أى من الزكاة - كفاية.. فيشترى بها يعطيانه عقاراً يستغلانه، وللإمام أن يشتري له ذلك.. هذا فيمن لا يحسن الكسب بحرفة، ولا تجارة، أما من يحسن الكسب بحرفة فيعطى ما يشتري به آلاتها، أو بتجارة فيعطى ما يشتري به ما يحسن التجارة فيه، ما يفي ربحه بكفايته غالباً»<sup>(٣٠)</sup>

وابتاً: يشترط في العمل أن يكون بطريق حلال يحقق الإنتاج الحلال المشروع، فيشترط في العمل ألا يكون على معصية، فلا يجوز العمل بالحرām، ولا بما يثول إلى حرام، فلا يحل العمل بتجارة الأعراض، ولا العمل بما فيه ظلم للآخرين<sup>(٣١)</sup>.

ابن تيمية: ص ١٦، أعلام الموقعين: ٢: ٣٦٨، السياسة الشرعية - عبدالله جمال: ص ١٧، مطبعة الترقى. الرسول ﷺ - سعيد حوى: ص ٢٠٥. الفخرى في الآداب السلطانية لابن الطقطقى ص ٣٣. الأحكام السلطانية الماوردى: ص ٢١٤.  
(٣٠) الإقناع - الخطيب الشربى: ١٩١: ١. وإلى هذا أشار في الأحكام السلطانية - الماوردى: ص ٢١٤.  
(٣١) بداية المجتهد: ١١١: ٢، المكتبة التجارية. شرح السنة: ٨: ١٢، ١٣. تفسير القاسمى:

قال ﷺ: «من بنى بناً من غير ظلم، أو اعتداء، أو غرس غرساً في غير ظلم، ولا اعتداء كان له أجر جار ما انتفع به من خلق الرحمن تبارك وتعالى» (٣٢).

ومن ذلك أيضاً حرمة بيع الأسلحة للبغاة، وللعدو، وحرمة الاتجار بالملأى وآلات الطرب المحرمة، أو وقفها، وكذلك إجارة المسلم نفسه للعمل بحمل المحرم، أو بيع العنب والرطب لمن يتوهم أنه يتخذة خمرًا، ومن هنا يحرم كل فعل وتصرف فيه معصية أو يفضى إلى معصية (٣٣).

وهذا يتفق مع القاعدة التي تقول: «كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده، فهو باطل» و«تعاطى العقود الفاسدة حرام» (٣٤).

وينطبق هذا على العمال غير المسلمين، فتجربى على أهل الذمة أحكام المسلمين، فهم مكلفون بفعل الواجب وترك الحرام إلا ما يستثنى من ذلك (٣٥).

خاصاً: عقد العمل عقد لازم بين الطرفين، لا يجوز فسخه خلافاً لبعض الحنفية ومن وافقهم، فيلتزم العامل بإتمام العمل لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (٣٦)، وفي حالة عدم إتمام العمل

١٨٠٩:٦. الفروع - المقدسى: ٤٤٤:٢ - ٤٤٨، أحكام القرآن - الجصاص: ٣:٢ - ١٢. تفسير الراغب: ٦٧:٣، ٦٨، ٨١، ٩١:٧، ١٤، ١٠٧:٨ - ١٠٨. الأشباه والنظائر - ابن نجيم: ص ٢٨٨، ٢٥٦. البدائع: ٢٥٦١:٥، ٢٥٩١:٦، الإحياء: ٦٢:٢ - ٦٣. تبصرة الحكماء: ٢٣٨ - ٢٣٩. روضة الطالبين - النووي. ٤١٦:٣، ١٨٤:٥، (٣٢) رواه أحمد وانظر مجمع الزوائد: ١٣٤:٣.

(٣٣) المراجع السابقة وروضة الطالبين - النووي: ٤١٦:٣، ٤١٧، ٤٢٧:٤، ١٨٤:٥، ٣١٦. تحفة الفقهاء - السمرقندى: ٦٥:٢ ط ١ تحقيق عبد البر الأشباه والنظائر - السيوطى، ص ٣١٠.

(٣٤) الأشباه والنظائر - السيوطى: ص: ٣١٠، ٣١٢.

(٣٥) الأشباه والنظائر - السيوطى: ٢٧٨، البدائع: ٣١٢٧:٧، ٣١٢٩.

(٣٦) سورة المائدة: آية ١.

يَسْتَأْجِرُ عَلَى الْعَامِلِ مَنْ يَعْمَلُ عَلَى نَفَقَتِهِ أَوْ مِنْ حَصَّتِهِ فِي الْإِنْتِاجِ حَسَبِ  
نَوْعِ الْعَمَلِ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ، سِوَاهُ أَكَّانَ فِي إِجَارَةِ الْمَنَافِعِ أَوْ إِجَارَةِ الْأَعْمَالِ.  
وَيَشْتَرُطُ فِي الْعَمَلِ أَنْ يَعْلَمَ الْعَامِلُ أَجْرَتَهُ، مَقْدَارَهَا وَوَضْعَهَا إِذَا كَانَتْ  
فِي الذِّمَّةِ كَالثَّمَنِ فِي الذِّمَّةِ، حَتَّى لَا يُوْدَى جَهْلُهَا إِلَى الشُّجَارِ وَالْخِصَامِ، فَلَوْ  
قَالَ اْعْمَلْ لِي كَذَا وَأَرْضِيكَ، أَوْ أَعْطِيكَ شَيْئًا فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ، وَلَوْ عَمِلَ  
اِسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الْمِثْلُ (٣٧).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ اسْتِجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ  
أَجْرُهُ»

وَيَسْتَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا جَوِزَهُ الْفُقَهَاءُ مَنْ تَصَرَّفَ الْإِمَامُ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ،  
كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَيْثُ أَعْطَى أَرْضَ السَّوَادِ بِأَجْرَةٍ مُؤَبَّدَةٍ مَعْدُومَةٍ  
وَبِجْهَوْلَةِ الْمَقْدَارِ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلُحَةِ الْعَامَةِ الْمُؤَبَّدَةِ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ  
لِلْخَاصَّةِ نَظَرًا لِجَهَالَةِ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ لِلْمَصَالِحِ الْعَامَةِ  
مَا لَا يَجُوزُ لِلْخَاصَّةِ (٣٨).

فَالْعَقْدُ اتِّفَاقٌ بَيْنَ الْعَامِلِ وَرَبِّ الْعَمَلِ يُلْتَزِمُ بِمَقْتَضَاهُ كُلَّ طَرَفٍ بِنُصُوصِ  
الْعَقْدِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَكْتُوبًا ضَمَانًا لِلْحَقِّ. وَيَسْتَحَقُّ الْعَامِلُ أَجْرَتَهُ  
الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا فِي الْعَقْدِ إِنْ كَانَتْ لَا تَتَعَارَضُ مَعَ نَظْمِ الْعَمَلِ فِي الْإِسْلَامِ،  
كَكُفَايَةِ الْأَجْرَةِ بِحَيْثُ تَكُونُ ضَمْنُ الْمَعْقُولِ، فَإِذَا كَانَتْ الْأَجْرَةُ زَهِيدَةً فِيهَا

---

(٣٧) روضة الطالبين، ١٦٠:٥ - ١٦١، ١٧٥، ١٧٤:٥، ١٧٦، المتنبي - الباجي ١١٤:٥ -  
١١٦، البدائع، ٢٥٥٧:٥، ٢٥٥٨، ٢٦٢٤:٦، تبصرة المحاكم، ٢١٥ - ٢١٤:٢، تفسير الكشاف؛  
٣١٨:٣، شرح السنة، ٢٦١:٨ - ٢٦٤، سبل السلام، ٨٢:٣، أحكام القرآن - ابن العربي؛  
١٤٦٠:٣ - ١٤٦٢، ١٤٦٨.

(٣٨) جمع الزوائد، ٩٧:٤، سبل السلام، ٨٢:٣.

(٣٩) قواعد الأحكام، ١٨٤:٢ - ١٨٥.

استغلال للعامل يثبت له أجره المثل. وتعطى الأجرة بمجرد الإنتهاء من العمل ويجوز أن تعطى قبل الانتهاء من العمل حيث تثبت بالعقد عند بعض الفقهاء قال رحمته الله: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف رشحه» وفي رواية أخرى «عرقه»<sup>(٤٠)</sup>.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعطه أجره»<sup>(٤١)</sup>.

قال الصنعاني: «استوفى منه أى: استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة، فهو أكل لماله بالباطل مع تبعه وكده»<sup>(٤٢)</sup>.

ولا يستحق العامل الذى يعمل بالمحرام أجره على عمله كأن يقوم بالتصوير على الحيطان والسقوف، لأن ذلك مما يحرم عليه عمله، أشار إلى ذلك فى روضة الطالبين وقال: «يحرم على المصور التصوير على الحيطان والسقوف ولا يستحق أجرة»<sup>(٤٣)</sup>.

سادسًا: يلتزم العامل بإتقان العمل، وترك الكسل والخمول، والإخلاص فى كل عمل يقوم به.

(٤٠) رواه ابن ماجه انظر سبل السلام: ٨١:٣، مجمع الزوائد ٩٨:٤. وانظر: مفى المحتاج: ٣٤٣:٢، قوانين الأحكام الشرعية: ٢٧٩ - ٢٨٠. المفى والشرح الكبير: ١٤:٦. روضة الطالبين: ١٧٥:٥، قواعد الأحكام: ١٨٥:٢. المنتقى - الباجى ١١٤:٥ - ١١٦. البدائع: ٢٦٣٨:٦، ٢٦٧٢. تبصرة الحكماء: ٣٠٨:١، ٢١٤:٢ - ٢١٥. تفسير الكشاف: ٣١٨:٣. أوجز السالك: ١٦٢:١٢ - ١٦٤. سبل السلام: ٨٢:٣.

(٤١) رواه مسلم انظر سبل السلام: ٨٠:٣.

(٤٢) سبل السلام: ٨١:٣.

(٤٣) روضة الطالبين: ٣٣٦:٧. وانظر الأشباه والنظائر - السيوطى: ص ٣١٠. تحفة الفقهاء:

٦٥:٢.



قال ﷺ: «خير الكسب كسب العامل إذا نصح».

قال ﷺ: «فيا ترويه السيدة عائشة: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» وقوله ﷺ: «يحب الله العامل إذا عمل أن يتقن»<sup>(٤٤)</sup>.

وإتقان العمل من أحب الأعمال إلى الله تعالى، ولذلك فعلى العامل أن ينجز عمله بكل دقة وإخلاص وبشكل يرضى ضميره وربه، وأن يبذل كل وسعه في إخراجه بالمستوى المطلوب، حسب طاقته وقدرته، لأن الإخلاص في العمل من الأمانة والتقوى التي يسأله الله تعالى عنها قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ، وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤٥)</sup>.

وقال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا. وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ. نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ، وَلَاجِرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾<sup>(٤٦)</sup>.

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>(٤٧)</sup>.

وفي إتقان العمل يعتبر ما جرت به العادة في الإتقان، فتحمل الصناعات مثلاً على صناعة المثل في العادة، ويعتبر العمل في البناء على البناء اللائق بمثله من حسن النظم، ويعتبر العمل على الطبخ على مثله فيما

(٤٤) مجمع الزوائد: ٤: ٩٨. أشارت المادة ٦١٠ إلى ذلك ونصها: «الأجير الخاص أمين حتى أنه لا يضمن المال الذي تلف في يده بغير صئمه وكذلك لا يضمن المال الذي تلف بعمله بلا تعد أيضاً».

(٤٥) الانفال آية ٢٧.

(٤٦) سورة يوسف آية ٥٥ - ٥٧.

(٤٧) سورة القصص آية ٢٦.

جرت به العادة والعرف، ويعتبر كذلك حمل الأمتعة على اليسير المعتاد في العرف<sup>(٤٨)</sup>.

ويلتزم العامل بالمحافظة على ما بيده من أدوات العمل، إضافة إلى أن يده يد أمانة فيما يعمل به، فالراعي أمين على الغنم، والعبد أمين فيما يعمل به بإخلاص ووفاء، ولا يجوز له أن يهمل أو يضر بالآخرين<sup>(٤٩)</sup>.

قال ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والعبد راع في مال سيده وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيته».

وقد نهى الإسلام عن الضرر، ومن الضرر عدم إتقان العمل بالسكل المطلوب قال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٥٠)</sup>.

وقد ثبت في الأثر ذم كذب الصانع، والحث على الأمانة في كل شيء والمحافظة عليها وعدم تضييعها<sup>(٥١)</sup>.

وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «فيما يرويه أنس قال قال ﷺ: خطبنا رسول الله ﷺ... وقال: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»<sup>(٥٢)</sup>.

وقال ﷺ: «الحازن الأمين يؤدي ما أمر به، طيبة نفسه، أحد المتقين»<sup>(٥٣)</sup>.

(٤٨) قواع الأحكام: ٢: ١٢٧ - ١٢٨.

(٤٩) روضة الطالبين: ٥: ٢٢٤ - ٢٢٧، المنتقى - الباجي: ٥: ١١٤ - ١١٧، تفسير المراغي: ٨:

١٠٥. تفسير القاسمي: ٣: ٣٩٢، ١٣: ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، تبصرة الحكماء: ٢: ٣٣٩ - ٣٤٢، البدائع: ٦:

٢٦٤٨ - ٢٦٦٠، تحفة الفقهاء: ٢: ٥٢٣، ٥٢٤، والمادة ٦١٠ من مجلة الأحكام العدلية.

(٥٠) موطأ مالك بشرح المنتقى: ٦: ٤٠، سنن ابن ماجه برقم (٢٣٤١) ٢: ٧٨٤، مسند الإمام

أحمد: ١: ٣١٣، مجمع الزوائد: ٤: ١١٠.

(٥١) جمع الجوامع: ١: ٢٤٥٩، ٣٢٠٥، ٣٢٠٨، ٣٢١٢.

(٥٢) مجمع الزوائد - الهيئتي: ١: ٩٦.

(٥٣) رواه البخاري. وانظر تخريج الدلالات السمية - الخزاعي: ص ٥٨٧.

وقال ﷺ: «أداء الحقوق، وحفظ الأمانات ديني ودين النبيين من قبلي»<sup>(٥٤)</sup>.

سابعاً: وضع الإسلام الأسس الكفيلة بمنع إرهاق العامل وتحميله أكثر مما يطيق، وقد حث على أن يكون العمل متفقاً مع طاقات الفرد الجسمانية. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٥٥)</sup>.

فلا يجوز تكليف العامل إلا في نطاق قدرته، ووسع الشخص يتناول عدم تعارض العمل مع طاقاته وقابليته وإمكاناته، مع عدم التعرض للأخطار التي تصيب العامل بمكرهه، حتى لا يعود عاجزاً عن تحمل أى عمل يوكل إليه.

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٥٦)</sup>.

والإنسان مكلف إضافة إلى العمل بطرق الكسب المختلفة، مكلف برعاية نفسه، وأولاده، وزوجته، وهذا يحتاج إلى أن يكون لديه الوقت الكافي لإدارة شئون أسرته، إضافة إلى وقت الكسب خارج المنزل<sup>(٥٧)</sup>.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق»<sup>(٥٨)</sup>.

قال الصنعاني في هذا الحديث: «دل على أنه لا يكلفه السيد من الأعمال إلا ما يطيقه، وهذا مجمع عليه أيضاً»<sup>(٥٩)</sup>.

(٥٤) جمع الجوامع - السيوطي: ١: ٢٧٩ برقم ٨٥٦.

(٥٥) سورة الأعراف آية ٤٢. - (٥٦) البقرة: آية ٢٨٦.

(٥٧) انظر المجتمع المتكافل - د.عبد العزيز الحياط: ص: ٨٨. التفسير القرآني للتاريخ - راشد البراوي: ص: ٣٨.

(٥٨) رواه مسلم انظر سبل السلام: ٣: ٢٢١.

(٥٩) سبل السلام: ٣: ٢٢١. وانظر روضة الطالبين: ٩: ١١٩.

ولتحقيق ذلك يجب تحديد ساعات العمل اليومية، بما يحول دون إرهاق العامل وتجاوز قدرته على الاحتمال، وكذلك إعطاؤه وقتاً كافياً يستريح خلاله إضافة إلى أوقات العبادة والوضوء والاستعداد للصلاة، كما يعطى راحة كاملة يوم الجمعة مثلاً<sup>(٦٠)</sup>.

قال النووي في الإجارة: لو «استأجره لعمل مدة يكون زمن الطهارة والصلوات - فرائضها وسننها - مستثنى، ولا ينقص من الأجرة، وسواء فيه الجمعة وغيرها»<sup>(٦١)</sup>.

وذكر في قواعد الأحكام أنه يستثنى بحكم العرف والعادة من المنافع في العمل وقت الصلاة والأكل والشرب، وقضاء الحاجة، والليل فيما لو استأجره يوماً<sup>(٦٢)</sup> وقال: «لا يجوز تقطيع المنافع في الإجارة إلا عند مسيس الحاجة، فإذا استأجره لبعض الأعمال يوماً، خرجت أوقات الأكل والشرب والصلاة وقضاء الحاجات عن ذلك لمسيس الحاجة إلى هذا التقطيع، وكذلك لو استأجره للخدمة أو لبعض الأعمال شهراً أو سنة أو جمعة، خرجت هذه الأوقات مع الليالي عن الاستحقاق، فإن ذلك لو منع لأدى إلى ضرر عظيم»<sup>(٦٣)</sup>.

وفي ضرورة إعطاء العامل راحة كافية فيها يحافظ الإنسان على نفسه، يقول العز بن عبد السلام أيضاً: «ولو شرط عليه أن يعمل شهراً الليل والنهار بحيث لا ينام ليلاً ولا نهاراً، فالذى أراه بطلان هذه الإجارة لتعذر الوفاء به»<sup>(٦٤)</sup>.

(٦٠) قواعد الأحكام: ٢: ١٢٨، روضة الطالبين - النووي: ٥: ٢٦٠.

(٦١) روضة الطالبين: ٥: ٢٦٠.

(٦٢) قواعد الأحكام: ٢: ١٢٨.

(٦٣) قواعد الأحكام: ٢: ١٨٥.

(٦٤) قواعد الأحكام: ٢: ١٨٦.

وقد ذكر النووي أنه «لا يجوز للسيد أن يكلف رقيقه من العمل إلا ما يطبق الدوام عليه، فلا يجوز أن يكلفه عملاً يقدر عليه يوماً ويومين، ثم يعجز عنه، وإذا استعمله نهاراً أراحه ليلاً، وكذا بالعكس، ويرى في الصيف وقت القيلولة، ويستعمله في الشتاء النهار مع طرفي الليل، ويتبع في جميع ذلك العادة الغالبة، وعلى العبد بذل المجهود وترك الكسل»<sup>(٦٥)</sup>.

ثامناً: لا عمل بغير أجر، وقد حرم الإسلام السخرة<sup>(٦٦)</sup> فقد حثت الشريعة الإسلامية على أن يعطى العامل أجره كاملاً غير منقوص.

فكل إنسان يستحق الأجر على مقدار ما عمله من عمل وحسب طبيعة هذا العمل الذي قام به سواء أكان العمل بالصناعات والحرف المختلفة بالإجارة العامة، أم كان إجارة خاصة كأن يكون العمل يدوياً، أم في رعاية الماشية أو ملاحظة المزروعات وحراستها، سواء كانت هذه الأجرة على تمام العمل، أم كانت أجرة تستحق بمرور زمن معين كالمشاهدة أو المياومة أو بمرور سنة مثلاً.

أما إذا لم يكمل العامل العمل الموكل إليه، بحيث تفوت المنفعة المترتبة على هذا العمل، ولا يستفيد رب العمل من جزء من المنفعة، فلا يترتب له أجر، أما إن عمل عملاً وأخل به ولا تفوت المصلحة في بعضه فله أجرة المثل، أو بمقدار ما عمل من عمل<sup>(٦٧)</sup>.

(٦٥) روضة الطالبين: ٩: ١١٩.

(٦٦) السخرة: التسخير: التذليل. يقال سخره تسخيراً، أى كلفه عملاً بلا أجرة ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَتَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ - مختار الصحاح سخر: ٢٩٠.

(٦٧) روضة الطالبين - ٥: ١٦ - ١٦١، ١٧٤ - ١٧٦. المنتقى - الباجي: ٥: ١١٤ - ١٢١٦. البدائع: ٥: ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨، ٦: ٢٦٢٤، ٢٦٢٨. ثمرة الأحكام: ٢: ٢١٤ - ٢١٥. تفسير الكشاف: ٣: ٣١٨ شرح السنة: ٥: ٤٨٣، ٤٨٤، ٨: ٢٦١ - ٢٦٤. سبل السلام: ٣: ٨٢. أحكام القرآن لابن العربي: ٣: ١٤٦٠ - ١٤٦٢، ١٤٦٨. التفسير الكبير - الرازي: ٢١: ١٥٦، ١٥٧. إحياء علوم الدين: ٢: ٧٢. تحفة الفقهاء - السمرقندي: ٢: ٥٢٦، ٥٢٧. تبين الحقائق: ٥: ١٠٨. المهذب: ١: ٤٠٨ - ٤٠٩ المضاربة - الماهردي: المسألة ٨ - ٣.

قال العزيز عبد السلام فيمن استأجر لبناء حائط فبنى شطره أو لطن حنطة فطن بعضها، أو لحياطة ثوب فخط بعضه، أو لكتابة مصحف فكتب بعضه فإنه قد حصل بعض مقصوده المستأجر.. وقال في استحقاق الأجير الأجرة لقاء عمله في الحج أو الأعمال الأخرى: «إن الأجرة توزع على أعمال الحج فيستحق منها بقدر ما عمل، ويسقط منها بقدر ما ترك قياساً على سائر الأعمال...»<sup>(٦٨)</sup>

وقال أيضاً: «استصناع الصنائع الذين جرت عادتهم بأنهم لا يعملون إلا بالأجرة إذا استصنعهم من غير تسمية أجرة، كالدلال، والحلاق والفاصد، والحجام، والنجار، والقصار، فالأصح أنهم يستحقون من الأجرة ما جرت به العادة، لدلالة العرف على ذلك»<sup>(٦٩)</sup>.

وكل عامل يستحق الأجر على ما يقوم به من عمل قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾<sup>(٧٠)</sup>.

وقال تعالى: ﴿قَالُوا لِفِرْعَوْنَ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾<sup>(٧١)</sup>.

ففي هذه الآيات إعلان أنه لا عمل بغير أجر، وهذا بطبيعة الحال فيه استنكار، وتحريم للسخرة ويؤيد ذلك قوله تعالى أيضاً في سياق الكلام عن فرعون: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(٧٢)</sup>.

(٦٨) قواعد الأحكام: ٢: ١٣٠.

(٦٩) قواعد الأحكام: ٢: ١٣٠.

(٧٠) القصص آية ٢٥.

(٧١) الشعراء آية ٤١.

(٧٢) القصص: آية ٤.

ومن هنا يحرم استغلال العمال سخرة؛ لأن الإسلام حرم السخرة، فلا يجوز استخدام اليتيم بلا أجر، ولو كان ذلك العمل لأخيه أو معلمه، إلا أنه يجوز أن يعمل لأمه دون أجره<sup>(٧٣)</sup>.

ويحرم استغلال الصغار وتشغيلهم دون سن معينة. وقد منع بعض الفقهاء كالبغوي وغيره تشغيل الأطفال فمنع الولي من إلزام الطفل بالعمل بالإجارة سواء أكان وصياً أو قيباً أو أباً، ولو رأى فيها المصلحة<sup>(٧٤)</sup>.

يجوز أن تشارك المرأة بالعمل بما يتناسب مع طاقتها، وحسب الضرورة، والضرورات تقدر بقدرها. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ، قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾<sup>(٧٥)</sup>.

وقال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾<sup>(٧٦)</sup>.

فالمرأة تشارك الرجل في الحياة وأعبائها، ولكن بما يتناسب مع طبيعتها، وتمنح الإجازات الخاصة بها دون الرجل، وتمنع من العمل بما يضر بطبيعتها وصحتها.

ولحماية حقوق العمال يمكن تكوين هيئة مشرفة على العمل والعمال لحماية حقوقهم والنظر في مطالبهم.

أشارت المادة الثانية من الدستور الإسلامي من شئون العمل والعمال،

(٧٣) الأشياء والنظائر - ابن نجيم؛ ص ٢٢٨، تفسير المراعي؛ ٢: ٨١.

(٧٤) روضة الطالبين؛ ٥: ٢٥٠. وانظر التفسير القرآني للتاريخ؛ راشد البراوي؛ ص ٤٠ ط ٢.

(٧٥) سورة القصص آية ٢٣.

(٧٦) النساء آية ٣٢.

إلى اختصاص هذه الهيئة وأعمالها فذكرت: «يدخل في اختصاص هذه الهيئة أو الوزارة ويكون لها الحق في الإشراف على جميع شئون العمل والعمال ومن ذلك.

١ - وضع الحد الأدنى للأجور على اختلاف الأعمال طبائعها من أجل ألا يضيع حق عامل، أو يبخس في عمله وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ (الأعراف - آية ٨٥) وقدرة العامل شيء وأى شيء يجب ألا يبخس فيه.

٢ - النظر في دعاوى العمال وأرباب العمل والحكم فيها بموجب الشرع الإسلامى.

٣ - التدخل لإنهاء الخلاف بين العمال وأرباب العمل، وحل ما يعرض لهم من مشاكل بطريق تقريب وجهات النظر والمصالحة. لقول الله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (النساء: ١٢٨). وقوله ﷺ: «الصلح بين المسلمين جائز إلا صلحا أحل حراما، أو حرم حلالا».

٤ - التوسط لأرباب العمل لدى الحكومة في قضاء بعض حاجاتهم ومساعدتهم على تطوير أعمالهم وتوسيع دائرتها»<sup>(٧٧)</sup>.

تاسعا: تتكفل الدولة بوضع المرتبات وأجور العمال في الوظائف العامة والحوافز لتشجيع العمل وزيادة الإنتاج<sup>(٧٨)</sup>.

ومن ذلك أن توفر لهم الغذاء الكافى والكساء الضرورى، والمسكن المناسب، وأن تعطى الدولة لهم الأجور التى تسد حاجاتهم الضرورية، بما يتناسب مع مستوى كل عامل فى مواجهة الظروف.

(٧٧) الدستور الإسلامى - أبو بكر الجزائري: ص ٦٢.

(٧٨) إحياء علوم الدين: ٢: ١٣٩، الفروع: ٢، ٦٦٣، المنتقى - الباجى: ٤: ٢٨٠.



قال في التفسير القرآن للتاريخ: «وثمة أمر آخر له أهمية، ويكثر الحديث عنه، ألا وهو ضرورة توفير الحافز المادى أو المعنوى، كوسيلة لحمل العامل على إتقان عمله، وهذا الحافز يتمثل في صور متعددة مثل: الترقية إلى عمل أعلى، أو منح علاوات استثنائية، أو مكافآت تشجيعية. هذه الحقيقة أشار إليها القرآن الكريم بقوله: ﴿قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّا لَنَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْمُغَالِبِينَ، قَالَ نَعَمْ، وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (الشعراء: ٤١، ٤٢)، ففرعون لا يكتفى بأن يمنح السحرة أجرهم، ولكنه يعدهم أيضًا بمراكز عليا في بلاطه أو في دولته إذا ما حققوا له بغيته بالنسبة إلى موسى عليه السلام» (٧٩).

وقد جوز الفقهاء أن يضع الإمام جعلاً لمن يعمل عملاً خاصاً في الحرب تشجيعاً له على الحرب، أخذاً بالسنة وآثار الصحابة، ويمكن أن يحمل هذا على جواز أن يضع الإمام أو رئيس العمل للمعامل المكافآت بزيادة المرتب أو تغيير المكان إلى ما هو أفضل، من أجل أن يبدع العامل في عمله ويسير نحو الأفضل، كدافع له على الإخلاص والتفاني في العمل.

والإمام هو الذى يقدر أجور العمال في الوظائف العامة حسب طاقاتهم وقدراتهم واحتياجاتهم (٨٠).

وقد يفرض الإمام المرتبات إلى جميع أفراد الرعية باعتبار أن مال الفىء الحق فيه لجميع المسلمين.

(٧٩) التفسير القرآن للتاريخ: وأشد البراوى: ص ٤٤.

(٨٠) شرح السنة، ٥: ٤٨٣، ٤٨٤. أوجز المسالك، ٦: ٢٧. موطأ مالك بشرح المنتقى، ٢: ١٥٦. روضة الطالبين، ٦: ٣١٧، ١١: ٢٠٢. وينبى أن يتدخل أول الأمر لتحديد الأجور في الوظائف، ووضع حد أدنى للأجور لكافة العمال والمستخدمين في الوظائف العامة والخاصة، دفاعاً للإضرار بالعامل، وقطعاً لاستغلال المستغلين خاصة في أثناء كثرة العرض وقلة الطلب - انظر دعائم الحكم - د. إسماعيل البدوى: ص ٣٩٧، وحقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام، وإعلان الأمم المتحدة - ط ٢ - ١٣٨٥ هـ - دار الكتب الحديثة بالقاهرة - ص: ٢٤٠. تبصرة المحكام: ١، ٣٣، ٩٣. البدائع، ٢: ٩٥٩.

فهذا عمر بن الخطاب يفرض العطاء إلى جميع أفراد الرعية، حتى أنه فرض لكل مولود يولد في الإسلام.

فقد فرض للمسلمين جميعاً وبدأ بأزواج النبي ﷺ، ففرض لمن من العطاء عشرة آلاف، ولأهل بدر خمسة آلاف، وكان يقسم العطاء حسب السابقة للإسلام<sup>(٨١)</sup>.

وهذا يشير إلى جواز أخذ العطاء من السلطان كما صرح بذلك الفقهاء، وكان فقهاء المدينة المنورة يقبلون جوائز السلطان، وكان الثوري يفضل جوائز السلطان على صلة الإخوان<sup>(٨٢)</sup>.

قال التلمساني: «كان ﷺ يقسم الفىء، وإن أبا بكر كان يعطى الناس الأعطيات، ثم اتفق أهل الأثر وأصحاب الأخبار والسير، على أن عمر رضى الله عنه أول من وضع الديوان في الإسلام، وفرض الأعطيات.. -وهذا يعنى- أنه أول من دون الدواوين للعطاء، ورتب الناس فيها وقدر الأعطيات... وكذلك العطاء في عصره ﷺ لم يكن في وقت معين، ولم يكن مقدراً معيناً. فلما كانت خلافة عمر رضى الله عنه، وكثر الناس، وجببت الأموال، وفرضت الأعطيات، وتأكدت الحاجة إلى ضبطهم، وضع الديوان بعد مشاورته الصحابة رضى الله عنهم»<sup>(٨٣)</sup>.

وذكر الغزالي أن الصحابة والتابعين، أخذوا العطاء من الخلفاء، وإن الشافعى رضى الله عنه أخذ من هارون الرشيد ألف دينار، وأن الإمام

(٨١) البداية والنهاية - ابن كثير، ٧: ١٣٥ - ١٣٦. وانظر مجمع الزوائد: ٦: ٣ - ٤. إحياء علوم الدين: ٢: ١٣٥. كشف القناع: ٣: ١٠٢ - ١٠٣. تحرير الدلالات السمية: ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٨٢) إحياء علوم الدين: ٢: ١٣٥. الفروع: ٢: ٦٦٣.

(٨٣) تخرج الدلالات السمية. ٢٣٧ - ٢٣٨.

مالك أخذ أموالاً من الخلفاء أيضاً، وأن سعيد بن المسيب ترك عطاءه في بيت المال حتى بلغ بضعة وثلاثين ألفاً<sup>(٨٤)</sup>.

وذكر أن الخلفاء الراشدين تورعوا فلم يأخذوا من بيت المال شيئاً، وذكر أن الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم، أخذ من معاوية أربعمائه ألف درهم عطاءً دفعة واحدة<sup>(٨٥)</sup>.

وكان عمر يعطى لجماعة من المسلمين اثني عشر ألف درهم في السنة، وكان يسوى في العطاء بين الناس<sup>(٨٦)</sup>.

ذكر الباجي أن العطاء لأجل الحاجة، قد يختلف من شخص إلى آخر، لأن الشدة والحاجة لا تبقى على حال واحدة، بل تختلف من قوم إلى قوم وقال: «يكون العطاء لكل إنسان بقدر حاجته وكثرة عياله، وقلة تصرفه، وقلة سؤاله، وما يعرف من صلاحه، وليس لذلك حد وإنما هو على قدر الاجتهاد»<sup>(٨٧)</sup>.

وكانت الأرزاق تصرف في عهد مروان بن الحكم، بصكوك خاصة عرفت بصكوك الجار، وهى عبارة عن رقاع مكتوب فيها أعطيات الطعام وغيرها، مما يعطيه الأمراء للناس، فمنها ما يكون بعمل كالأرزاق القضاة والعمال، ومنها ما يكون بغير عمل كالعطاء لأجل الحاجة للمستحقين<sup>(٨٨)</sup>. وقد تفرق الأرزاق في كل عام مة، كأن يكون في شهر محرم الحرام مثلاً، ويجوز أن يجعل المسئول لها وقتاً معلوماً لا يختلف، وإذا رأى مصلحة أن

(٨٤) إحياء علوم الدين: ٢، ١٣٥ - ١٣٦، وانظر تفسير القاسمى: ٨، ٣١٣٧، وصحيح البخارى في كتاب الاستقراض وأداء الديون ٤٣.

(٨٥) إحياء علوم الدين: ٢، ١٣٦ - ١٣٨.

(٨٦) إحياء علوم الدين: ٢، ١٣٨، وتفسير القاسمى: ٨، ٣٠٠٢.

(٨٧) المنتقى - الباجي: ٢، ١٥٥، وإلى هذا أشار في روضة الطالبين: ٦، ٣٥٩.

(٨٨) المنتقى - الباجي: ٢، ١٥٥، ٤، ٢٨٥، ٢٨٥.

يفرق الأرزاق مشاهرة ونحوها فله ذلك<sup>(٨٩)</sup>.

ويجوز أن يطالب المستحق للرزق بحصته إذا تأخر صرفها. وإذا لم تصرف الأرزاق تبقى ديناً على بيت المال، لو لم يستلمها المستحق<sup>(٩٠)</sup>.

وقد أعطى عمر بن الخطاب الرزق إلى الأمراء والعمال. عن عبد الله ابن السعدى: أنه قدم على عمر في خلافته، فقال: ألم أحدث أنك تلى من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ فقلت بلى. فقال: فما تريد إلى ذلك؟ فقلت: إن لى أعبدًا وأفراسًا وأنا بخير، وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين، قال عمر: لا تفعل فإنى كنت أردت الذى أردت، فكان رسول الله ﷺ يعطينى العطاء منه، فأقول: أعطه أفقر إليه منى، حتى أعطاني مرة ثانية، فقلت: أعطه أفقر إليه منى، فقال ﷺ: «خذه فتموله وتصدق به» فما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل، فخذها وإلا فلا تتبعه نفسك<sup>(٩١)</sup>.

قال ابن بطال: قال الطبرى: «فى هذا الحديث الدليل الواضح على أن لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين، أخذ الرزق على عمله ذلك، وذلك كالولاء والقضاء، وجباة الفىء، وعمال الصدقة، وشبههم لإعطاء رسول الله ﷺ عمر العمالة على عمله الذى استعمله عليه، فكذلك سبيل كل مشغول بشيء من أعمالهم، له من الرزق على قدر استحقاقه عليه سبيل عمر فى ذلك<sup>(٩٢)</sup>.

وقد رزق عمر بن الخطاب معاوية بن أبى سفيان وهو على الشام عشرة

(٨٩) روضة الطالبين: ٦: ٣٦٣. تخرج الدلالات السمية: ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٣.

(٩٠) روضة الطالبين: ٦: ٣٦٧. وانظر تخرىج الدلالات السمية: ص ٢٤٥.

(٩١) البخارى «كتاب الأحكام» باب رزق الحكام والعمالين عليها.

(٩٢) تخرىج الدلالات السمية- الخزاعى: ص ٨٠١.

آلاف دينار في كل سنة، وأعطى يزيد بن أبي سفيان ألف دينار في كل شهر<sup>(٩٣)</sup>.

والأعطية اسم لما يعطيه الإنسان غيره على أى وجه كان، إلا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام الناس من بيت المال على سبيل الرزق - المرتبات - ولذلك يرى كثير من الفقهاء أن المرتب لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول، ولم يأخذ أبو بكر وعمر وعثمان الزكاة على الأعطية - الأرزاق - حتى يحول عليها الحول لأنها لم يتحقق فيها الملك إلا بعد الأخذ والقبض، لأن الإمام قد يصرفها إلى غيرهم إذا أداه اجتهاده إلى ذلك ولذا يراعى فيها الحول، إلا أن معاوية بن أبي سفيان كان يعطى الرزق ويأخذ منه الزكاة، وهو أول من أخذ الزكاة من الأعطية بمجرد قبضها، حيث اعتقد أن الزكاة فيها واجبة لأنها كانت لهم «للمستحقين» قبل دفعها إليهم فجرت عنده مجرى الأموال المشتركة يجري فيها الحول في أصل اشتراكها<sup>(٩٤)</sup>.

وكان الخلفاء يعتبرون الفء لكافة المسلمين، يستوى فيه المقاتلون وغيرهم؛ لأن قتال الكفار فرض على كل المسلمين، فكلهم داخل تحت هذا الحكم، وهذا رأى الإمام «أبو ذر الغفاري» رضى الله عنه في نظريته إلى بيت مال المسلمين وخلافه مع معاوية بن أبي سفيان معروف، الأمر الذى سبب في نفيه إلى «الربذة» من شدة نقده للسلطين الذين لا ينفقون المال في وجهه.

عاشراً: تشجيع العمل بالصناعات المختلفة واحترام الحرف بشق صورها وأشكالها مهما كانت بسيطة.

(٩٣) تفريغ الدلالات السعوية: ص ٨٠٤ عن الاستيعاب لابن عبد البر.

(٩٤) المنتقى - الباجي: ٢: ٩٣، ٩٥. أوجز المسالك: ٥: ٢٥٠ وانظر تفريغ الدلالات السعوية:

ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

جاءت الشريعة الإسلامية، فاحترمت العمل بالحرف والصناعات المختلفة، وأجازت العمل بها، حتى يكتفى كل إنسان بعمله عن سؤال الناس، فأجاز الفقهاء عقود الاستصناع، ونظروا إلى كافة الأعمال التي يقوم بها العمال نظرة احترام وتقدير ما دام العمل في دائرة الحلال<sup>(٩٥)</sup>.

والحرفة من الاحتراف وهو الاكتساب أيًا كان، والمحترف هو الصانع، وحرفة الرجل صنعتته. والصانع هو: عامل الشيء، والصناعة حرفته أي عمله<sup>(٩٦)</sup>.

وقد ذكر في أعلام الموقعين أن رسول الله ﷺ أقر العرب على مختلف الصناعات والحرف التي كانوا يعملون بها<sup>(٩٧)</sup>.

وقد ذهب الفقهاء إلى أن الزكاة لا تجب على الآلات الصناعية وأدوات المحترفين، ولا على أمتعة التجار، أو ما يركبونه ويحملون عليه أمتعتهم<sup>(٩٨)</sup>.

---

(٩٥) من المعروف أن الإسلام أقر الصناعات المختلفة ما دامت في دائرة الحلال، وقد وضع العلامة أبو الحسن علي بن محمد المعروف بالخزاعي التلنساني (ت ٧٨٩ هـ) كتاباً اسمه تفريج الدلالات السمعية تناول فيه مختلف الحرف والصناعات المختلفة في عهد رسول الله ﷺ وعهد الصحابة رضي الله عنهم سواء تعلقت بالطب أم بالتجارة أم بالصناعات المختلفة اليدوية، وذكر مختلف الآلات الصناعية والاجتماعية التي لا يستغنى عنها مجتمع من المجتمعات، وقد تناول الفقهاء هذه الحرف وبينوا مشروعيتها وفائدتها الاجتماعية. انظر: الأحياء-الغزالي، ٢: ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٨١، ٨٥، أوجز المسالك: ١٢، ٢٤٣ - ٢٤٧. أعلام الموقعين: ٢: ٣٦٨، تحفة الفقهاء: ٢: ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٣٩. الفروع: ٤: ٤٢١ - ٤٢٩. شرح السنة: ٨: ٢٦١ - ٢٦٤، ٢٦٧ - ٢٦٩. كشف القناع: ٣: ٥٤٦ - ٥٥٦، ٥٥٩ - ٥٦١. تفسير القاسمي: ١١: ٤٢٩٥، ٤٩٤٣، ١٣: ٤٧٠٢، ٤٧٠٣. أحكام القرآن- الجصاص: ١: ٨٨، ١٢٥، ٤: ٣٣٢، ٣٣٨. تبصرة الحاكم: ٢: ٦٨، ٢١٤ - ٢١٥. أحكام القرآن-ابن العربي: ٣: ١٤٥٤ - ١٤٥٩، تفسير الكشاف: ٣: ٣١٨، البدائع: ٦: ٢٦٥٨، ٢٦٦٠ - ٢٦٦٩. كشف القناع: ٤: ١١ - ١٩.

(٩٦) مختار الصحاح: حرف، صنع. تفريج الدلالات السمعية: ص ٧٩٣ - ٧٩٤.

(٩٧) أعلام الموقعين-ابن القيم: ٢: ٣٦٨.

(٩٨) البدائع: ٢: ٨٣٣، الفتاوى الهندية: ١: ١٧٢، تحفة الفقهاء-السرقي: ١: ٤٤٤. كشف

القناع: ٢: ١٦٧ - ١٦٨.

وقد ذكر النووي في تعليقه على حديث الرسول ﷺ: «ما أكل أحد طعاماً قط...» فقال: «فهذا صريح في ترجيح الزراعة، والصناعة لكونها عمل يدر...»<sup>(٩٩)</sup>.

والصنائع منها ما يختص بالضروريات، ومنها ما يختص بالكماليات، ولها أهمية كبرى لدى الناس قاطبة، وقد جعلتها الشريعة فرض كفاية، فلا بد من وجود من يقوم بصناعات المجتمع الضرورية، التي تحفظ كيانه وتغطي حاجاته، من الصناعات المختلفة.

وقد كفلت الشريعة حرية العمل بالصناعات، وكل مجال من مجالات الاختراعات إلى تخدم البشرية، ومن هنا ازدهرت العصور الإسلامية المتعاقبة بصناعة راقية في مختلف ما يحتاجه الإنسان من وسائل الحياة للمعاش والثقافة والرفاهية، والحياة الكريمة، ولذا استخدم المسلمون الموارد الطبيعية المختلفة، والثروات المعدنية، واستخرجوا مما في باطن الأرض ما يحتاجونه في حياتهم وبقيتهم بأس عدوهم<sup>(١٠٠)</sup>.

وقد ذكر ابن القيم أن تعلم الصناعات من الأمور الحتمية، ويجوز لولى الأمر أن يجبر الناس على تعلم مهنة معينة إذا احتاج إليها الناس فيقول: «ومن ذلك: أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة كالزراعة والنساج والبناء وغير ذلك - فلولى الأمر: أن يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك. ولهذا قالت طائفة من أصحاب أحمد والشافعي:

(٩٩) روضة الطالبين: ٣، ٢٨١.

(١٠٠) التفسير الكبير- الرازي: ٣٠، ٢٧٤. أوجز المسالك: ٥، ٢٦٨. البدائع: ٢، ٨٣٣. دعائم الحكم: د. إسماعيل البدوي: ص ٤٥٩ - ٤٦٢ - مقدمة ابن خلدون ج ٣: ١٠٥٧ - ١٠٥٩ - من قضايا العمل والمال في الإسلام- أبو الوفاء المراغي: ص ٥٩ - ٦٠ - الإحياء: ١، ٢٨ - حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام: ٢، ٣٠٨ - ٣١١. الطرق الحكمية: ص ٢٤٧.

«إن تعلم هذه الصناعات فرض على الكفاية، لحاجة الناس إليها. وكذلك تجهيز الموق ودفعهم، وكذلك أنواع الولايات العامة، والخاصة التي لا تقوم مصلحة الأمة إلا بها»<sup>(١٠١)</sup>.

وذكر التلمساني الحرف والصناعات التي كانت في عهد الرسول ﷺ فمنها إضافة إلى التجارة بأنواعها: العطار، الصراف، بائع الرماح وصانعها، الدباغ، الحطاب، النسيج، الخياط، ناحت الأقداح، الصواغ، الحداد، الصياد، البناء، الحجام، الطباخ، الشواء، وغيرها، وساق من عمل بها في عهده ﷺ<sup>(١٠٢)</sup>.

وقد وضع الطربلسي عدة فصول في ضمان أصحابالصنائع لما أفسدوه، مخالفين العقد، وبين أحكام ذلك، وكيف يقضى به عند الاختلاف بين العاقدين<sup>(١٠٣)</sup>.

والمرأة تعمل بما يتناسب مع طبيعتها، فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها: «لا تنزلوهن الغرف... وعلموهن الغزل وسورة النور»<sup>(١٠٤)</sup>.

وهذا إشارة إلى أن المرأة قد تعمل الأعمال البسيطة التي تناسبها إضافة إلى عملها بالتربية والتعليم، وهو مهمتها الأساسية.

حادى عشر: التأمين الاجتماعى حق لكل مواطن فى الدولة الإسلامية. فالدولة الإسلامية ملزمة برعاية الناس فى كل حين، خاصة فى حالات الشيخوخة والعجز عن العمل، أو فى حالات التعرض للكوارث العامة، أو فى حالة الإصابة بالأزمات والنكبات.

(١٠١) الطرق الحكيمية: ص ٢٤٧.

(١٠٢) تفريغ الدلالات السمية: ص ٦٩٥ - ٧٨٩.

(١٠٣) انظر معين الحكام: ص ٢٠١ - ٢١٢.

(١٠٤) مجمع الزوائد: ٤: ٩٩.



وقد قرر الفقهاء أخذًا بآية الصدقات، أن الزكاة تصرف للغارمين الذين تصيبهم مصائب في أموالهم، باعتبار أن الغارمين من الأصناف الثمانية، وأجاز بعض الفقهاء صرف الزكاة إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية، وقد جوز بعضهم قضاء دين الفقير بإذنه من الزكاة، ومن ذلك فإنه لا زكاة في المال المقصوب حتى يقبضه المالك، ويسقط الخراج عن أهله إذا بيعت الكروم، ويحط من الخراج بحسب تعطل منافع الأرض. ولا زكاة على الكروم إذا قطعت، خوف العطش قبل بدو صلاحها<sup>(١٠٥)</sup>. ومن ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أجلى نصارى نجران لما نقضوا العهد، وأجلاهم من جزيرة العرب، حيث عوض عليهم عن أموالهم وأرضهم بأخرى<sup>(١٠٦)</sup>.

وقد أقر الفقهاء مبدأ التعويض للعامل من خلال كلامهم عن إحياء الموات، فلو أحيى العامل أرضًا دون إذن الإمام وهى قرية من المدن وانتزعها الإمام من يده لجماعة المسلمين، فإنه يعوض من أحيائها بقيمة عمله، وكذلك يعوض الذمى قيمة إحيائه للأرض ويمتنع من إحيائها<sup>(١٠٧)</sup>.

ومن ذلك أن الجزية لا تؤخذ من كبار السن والنساء والأطفال والعجزة والرهبان، ولا تؤخذ من الفقير والمعسر والعاجز عن الكسب<sup>(١٠٨)</sup>.

---

(١٠٥) تحفة الفقهاء: ١، ٤٧٦. المنتقى-الباجي: ٢، ١١٣. روضة الطالبين: ٢، ٣٠٧ - ٣٣٩. كشف القناع: ٣، ٩٩. الفروع: ٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧. تفسير القاسمى: ٣، ٦٨٩ - ٦٩٣. المصنف-ابن أبي شيبة: ٣، ١٥١، ١٦٣. التفسير الكبير-الرازي: ٢٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٣٠، ٢٤٣ - ٢٤٦. أوجز المسالك: ٥، ٣٤٢ - ٣٤٣.

(١٠٦) تفسير القاسمى: ٨، ٣١١٨، ٣١١٩.

(١٠٧) المنتقى: الباجي: ٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠.

(١٠٨) روضة الطالبين: ١٠، ٣٠٧ - ٣٠٨. المنتقى: الباجي: ٢، ١٧٤، ١٧٦. كشف القناع: ٣، ١٢٠ - ١٢١. تفسير القاسمى: ٨، ٣١٠٨، ٣١١١. أوجز المسالك: ٦، ١٠٠. تفسير الكشاف: ٢، ٢٠٦.

وقد وضع عمر بن الخطاب الجزية عن فقراء أهل الكتاب، كما خفف عثمان بن عفان الجزية عنهم حسب قدرتهم، وهكذا فعل معاوية بن أبي سفيان وعمر بن عبدالعزيز<sup>(١٠٩)</sup>.

ومن ذلك ما أقره الفقهاء من جمع التبرعات، إذا ما أصاب الناس الطاعون<sup>(١١٠)</sup> وسيأتى ذلك عند كلامنا عن مسئولية الدولة في تحقيق الأمن الغذائي.

وقد تتخذ للمسنين والعجزة والفقراء والمعوقين أماكن خاصة، ثم تجرى الأرزاق لهم، وتقدم لهم الرعاية، وقد عنوان التلمساني في ذلك بقوله: «المكان الذى اتخذ للفقراء الذين لا يأوون على أهل ولا مال، ويتخرج منه اتخاذ الزوايا التى تتخذ للفقراء، وذكر حديث البخار الطويل فى أهل الصفة وكيف كان يبعث لهم ﷺ بالصدقة ويشاركهم فى شرب اللبن. والحديث فى كتاب الدعوات، ويدل على أن المسلمين اتخذوا أماكن للفقراء، والعجزة، والمحتاجين الذين لا بيت لهم، ولا مكان يؤويهم<sup>(١١١)</sup>.

وحق الرعاية الاجتماعية تلتزم به الدولة لكافة أفراد المجتمع، فهى مكلفة بتوفير أسباب السعادة، وضمان وسائل الراحة، والرعاية لأبناء المجتمع، وتخصص مرتبات خاصة للعجزة والمحتاجين والعاطلين وذوى العاهات، وترتب لهم أرزاقاً مناسبة، ومن بلغ سن المعاش من الموظفين فهى مكلفة بإيجاد وسائل العيش الكريم لهم ولأسرهم.

وقد بينا فيما سبق أن الدولة تصرف إلى الجنود وإلى كافة أفراد المجتمع

(١٠٩) تفسير القاسى: ٨: ٣١١٣ - ٣١١٧.

(١١٠) تبصرة الحكام: ١: ١١٠.

(١١١) صحيح البخارى - كتاب الدعوات باب كيف كان يعيش النبی ﷺ. وانظر تخریج

الدلالات السمية للخزاعى التلمسانى: ص ٦٩١.

حسب طاقتها ويسارها، حسب حاجة الأفراد مرتبات شهرية أو سنوية، وتعطى كل فرد قدر حاجته.

ومن مات من أهل المعاشات فهي مكلفة أيضاً برزق زوجته وبناته وأولاده.

قال في روضة الطالبين: (ومن مات من المرتزقة، فهل ينقطع رزق زوجته وأولاده لزوال المتبوع، أم يستمر ترغيباً للمجاهدين؟ قولان، وقيل وجهان: اظهرهما: الثاني: فعلى هذا ترزق الزوجة إلى أن تتزوج، والأولاد إلى أن يبلغوا ويستقلوا بالكسب، أو يرغبوا في الجهاد، فيثبت اسمهم في الديوان، ومن بلغ منهم وهو أعمى أو زمن، رزق على هذا القول كما كان يرزق قبل البلوغ، هذا في ذكور الأولاد، وأما في الإناث فمقتضى كلامه في الوسيط: أنهن يرزقن إلى أن يتزوجن<sup>(١١٢)</sup>.

وذكر أبو عبيد في الأموال أن رجلاً مات بعد ثمانية أشهر من السنة فأعطاه عمر رضى الله عنه ثلثي عطائه<sup>(١١٣)</sup>.

كما ذكر أن عمر بن عبد العزيز، كان إذا استوجب الرجل عطاءه ثم مات، أعطاه ورثته<sup>(١١٤)</sup>.

قال أبو عبيد أيضاً: قال الزبير لعثمان رضى الله عنها بعد ما مات عبد الله بن مسعود: أعطنى عطاء عبد الله، فعيال عبد الله أحق به من بيت المال، فأعطاه خمسة عشر ألفاً. قال أبو عبيد: قال يزيد: وكان الزبير وصى عبد الله بن مسعود<sup>(١١٥)</sup>.

(١١٢) روضة الطالبين - النووي: ٦: ٣٦٣.

(١١٣) الأموال لأبي عبيد ص: ٢٦١. وانظر تخريج الدلالات السمعية: ص ٢٤٥.

(١١٤) الأموال: ص ٢٦٠. وانظر تخريج الدلالات السمعية: ص ٢٤٥.

(١١٥) الأموال: ص ٢٦٠. وانظر تخريج الدلالات السمعية: ص ٢٤٥.

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه، يعطى الخنساء أرزاق أولادها الأربعة الذين استشهدوا في حرب القادسية، لكل واحد مائتى درهم حتى قبض رضى الله عنه<sup>(١١٦)</sup>.

وسئل ﷺ عن أموال السلطان فقال: «ما أتاك الله منها من غير مسألة ولا إشراف فكله وقوله»<sup>(١١٧)</sup>.

وإذا عرفنا أن الخلفاء يعتبرون الفئ لكافة المسلمين يستوى فيه المقاتلون وغيرهم، باعتبار أن قتال الكفار فرض على كل مسلم ومسلمة، علمنا أن حق غير المجاهدين، لا يقل بحال عن حق الذين خرجوا للجهاد، ومن لم يخرج للقتال يعتبر منعة وقوة لمن جاهد.

وأما في تحديد سن التقاعد، ونظام تساعد العمال وحقوق الوريث، فيمكن أن يؤخذ من المواد (١)، (٢)، (٣)، (٤) من نظام التقاعد في الدستور الإسلامى لأبى بكر الجزائري ونصها:

المادة الأولى: فيمن يشمل نظام التقاعد.

يشمل نظام التقاعد أو الإحالة على المعاش، كل موظف الدولة وعمال المصانع، والعمال، وكذا العمال الدائمين لدى الفلاحين، والتجار الكبار والصغار الذين يتقاضون أجرًا شهريًا، ويخصم منهم اشتراك التقاعد المقرر في لائحة التقاعد الخاصة بتحديد النسبة المئوية التى تؤخذ من العمال.

يشهد لنظام التقاعد في الإسلام قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾<sup>(١١٨)</sup>، وقول الرسول ﷺ: «إذا مرض

---

(١١٦) القصة في تاريخ الطبرى: ٣: ٥٤٤. أعلام النساء - عمر كحالة: ١: ٣١٥ المطبعة الهاشمية - دمشق. تفريغ الدلالات السمية: ٢٤٥ - ٢٤٧.

(١١٧) رواه أحمد انظر أعلام الموقعين: ٤: ٣١٥.

(١١٨) سورة التين آية ٦.

العبد أو سافر كتب الله تعالى له من الأجر مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً»، «رواه البخارى».

المادة الثانية: فى كون الاشتراك فى نظام التقاعد على التخيير، ليس هناك ما يلزم العامل شرعاً بالانخراط فى سلك التقاعد، ولذا يجب أن يعرض على كل موظف وعامل موضوع التقاعد، ويبين له فائده، وما يؤخذ من راتبه وما يرد له عند الإحالة إلى التقاعد، ويذكر له كافة الشروط الخاصة بنظام التقاعد ليكون على بينة من أمره، ثم هو بالخيار فى الاشتراك وعدمه. فإن اختار الاشتراك دون اسمه فى سجل التقاعد، وحُصم منه القدر المعين، وأصبح بذلك عضواً فى المجموعة المشتركة. فإن بلغ سن الإحالة إلى التقاعد، صرف له المستحق له، وإن مات صرف لورثته من زوجة ووالد وولد، وإن تزوجت الزوجة سقط حقها، وكذا إن بلغ الطفل أو تزوجت البنت.

المادة الثالثة: فى تحديد سن التقاعد، وما يؤخذ من العامل. ما دامت القضية اصطلاحية محضة خالية من الإلزام الشرعى، فقد يكون من المناسب أن تكون السن التى إذا بلغها العامل أحيل إلى المعاش ما بين الستين إلى السبعين. وعليه فإذا بلغ العامل ستين سنة من عمره خير بين مواصلة العمل وكان قادراً عليه، وبين الإحالة إلى المعاش فما اختاره فهو له. وفى حال اختيار العامل مواصلة العمل، فإنه يبلغ به السبعين سنة فقط، ثم يحال إلى المعاش حتماً.

وقد يحال الموظف أو العامل على المعاش وهو لم يبلغ السن المحدد لذلك فيما إذا أصيب بمرض فى جسمه بسبب العمل الذى يقوم به فى الدائرة أو المعمل.

وأما القدر الذى يؤخذ من العامل فإنه ينبغى ألا يضر براتبه، وأن

يكون بالنسبة المثوية أخذًا وعطاءً حتى لا يكون هناك إجحاف في حق بعض الأفراد، فمن أخذ منه القليل يرد عليه انليل، ومن أخذ منه الكثير يرد عليه الكثير.

المادة الرابعة: في كون ما يأخذه المتقاعد. أو ورثته لا يقل عن سهمه في بيت المال.

بما أن ميزانية الدولة توضع على أساس أفراد الأمة كثرة وقلة، بحيث يخصص لكل فرد من أفرادها ما يمكنه العيش به كفاً. بلا إسراف ولا تقتير، وإن كان لا يأخذه إلا مقابل عمل يقوم به للدولة حسب قدرته، إن كان ذا قدرة على أى عمل كان، وإلا فقد يُعطاه بلا عمل إن كان مقعداً لا يقوى على عمل.

وبناء على هذا فإنه يجب ألا ينقص ما يأخذه المتقاعد على القدر المخصص له في ميزانية الدولة بحال من الأحوال، فالحد الأدنى لما يأخذه المتقاعد هو نصيبه في بيت مال المسلمين (خزينة الدولة)<sup>(١١٩)</sup>.

هذا وقد وضعت المملكة الأردنية الهاشمية قانون الضمان الاجتماعي للعاملين في دوائر الدولة من غير المصنفين منذ سنة ١٩٧٨، وقد بينت المادة ٢٥ من الفصل الرابع أن خدماتها تشمل:

١ - العناية الطبية للعاملين التي تستلزمها الحالة المرضية للمصابين بسبب العمل.

٢ - البدلات اليومية للعجز المؤقت الناتج عن العمل.

٣ - الرواتب الشهرية والتعويضات للمستحقين.

٤ - نفقات الجنازة.

---

(١١٩) الدستور الإسلامي - لأبي بكر الجزائري: ص ٦٣ - ٦٥.

وقد بين القانون مجالات الخدمات الطبية التي تقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي، ومنها إصابات العمل والعجز الكلي والجزئي والمرتبات التي يتقاضاها العامل خلال هذه الفترة، وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وحدد سن التقاعد للمؤمن عليه بستين سنة للرجال، وخمسة وخمسين سنة للمرأة<sup>(١٢٠)</sup>.

وتتكون أموال تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية من المصادر التالية كما أشارت المادة ٢٤ من الفصل الرابع:

- ١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل وحده بواقع ٢٪ من أجور المؤمن عليهم الذين يعملون لديه.
- ٢ - ريع استثمار الاشتراكات المنصوص عليها في البند السابق. وأشارت المادة ٤٠ إلى مصادر تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، حيث تتكون من المصادر التالية:

- ١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٨٪ من أجور عماله.
- ٢ - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ٥٪ من أجور العمال على ألا يقل الاشتراك الشهري لكل عامل عن ٥٠٠ فلس.

(١٢٠) المواد من ٢٦ - ٧٤ من قانون الضمان الاجتماعي الأردني، أما علاج المرضى في الإسلام فقد اتخذت في صدر الدولة الإسلامية أماكن خاصة لمعالجة المرضى مجاناً، قال الجوهري في الصحاح: قال يعقوب: المراستان بفتح الراء دار المرضى وهو معرب وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت. أصيب سعد يوم الخندق رماه رجل من قريش: (ابن العرقه)، رماه في الأكحل فضرب عليه ﷺ خيمة في المسجد يعود من قريب. رواه البخاري في كتاب الصلاة باب الخيمة في المسجد - وفي سيرة ابن هشام أنه ﷺ جعل خيمة لسعد بن معاذ وجعل رفيدة - صحابية ممرضة - في مسجده كانت تداوي المجرحي وتحسب بنفسها على خدمة من كانت به إصابة من المسلمين، وكان ﷺ يقول لقومه حين أصابه السهم بالخندق: «اجعلوه في بيت رفيدة حتى أعوده من قريب» سيرة ابن هشام: ٣: ٢٥٨. وقد أمر الوليد بن عبد الملك بعمل المستشفيات للمرضى، وجعل فيها الأطباء وأجرى عليها الإنفاق وأمر بحبس المجذومين حتى لا يخرجوا، وأجرى عليهم الأرزاق وعلى العميان أيضاً - تفريغ الدلالات السمعية: ص ٦٧٣.

٣ - المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مدد العمل السابقة.

٤ - ريع هذه الأموال.

وتصرف هذه الأموال بشروط معينة إلى المستحقين. وأشارت المادة ١٦ من الفصل الثالث إلى مصادر التمويل المالى للمؤسسة، ومنها قروض الحكومة، والهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض الأخرى. وهذا القانون يقوم على حق الدولة فى حفظ حقوق العمال، وحمايتهم، وتأمين مستقبلهم ومستقبل أولادهم، ولكن فى الدولة الإسلامية يتكفل بيت المال بمرتبات موظفى الحكومة، ومرتبات عامة الشعب حسب طاقة بيت المال، وحاجة المواطن من العسر واليسر كما بينا، ولا حد لسن التقاعد عن العمل، ويبقى العامل فى عمله ما دام قادراً على القيام بمهام وظيفة بالشكل المطلوب سواء أكان عاملاً فى مؤسسة خاصة أم فى مؤسسة حكومية، وتصرف الأرزاق إلى كافة أفراد الرعاية وقد يعم الأطفال، وتتكفل الدولة بالإتفاق على أسر الشهداء وأولادهم وبناتهم وزوجاتهم ويشمل ذلك العمال فى أى موقع كانوا، كما بينا سابقاً.



## الفصل الثالث

# في الكسب الحلال وحماية المستهلك

## المبحث الأول

### الحث على الكسب الحلال

ذكر الماوردي أن المكاسب الطبيعية هي الزراعة والتجارة والصناعة، فهذه هي الوجوه الطبيعية للمعاش وكسب الرزق، وقد كفلت الشريعة الإسلامية الحرية التامة بالاشتغال بهذه الأعمال ضمن الوجه المشروع، وشجعت على ممارسة هذه الأعمال لما فيها من فوائد يعم النفع بها الآدميين وغيرهم، ولأن الإنسان يحتاج إليها في كل حين<sup>(١)</sup>.

وقد تكلمنا عن الزراعة في معرض كلامنا عن الرى واستصلاح الأراضي البور والقطائع وتشجيع إنتاج الغذاء في بداية هذا الكتاب، كما تكلمنا عن الحث على الصناعة واحتراف المهن المختلفة، والعمل اليدوى وغير ذلك من الصناعات من خلال كلامنا عن العمل.

وأما التجارة فقد أباحها الشريعة الإسلامية، وبيئت أنواعها وطرق الكسب الحلال فيها وشروط صحتها والأساليب المشروعة لمبادلة السلع التجارية بالنقد أو بالعين، وسواء أكان هذا التبادل داخلياً أم مع الدول

---

(١) روضة الطالبين - النووي، ٣: ٢٨١، وانظر قوانين الأحكام الشرعية - ابن جزى، ص ٢٥١.

- الأخرى. وأوضحت الشريعة كل ما يتصل بالتجارة من أعمال تتصل بطرق البيع وأنواعه، والنيابة في البيع والشراء والحوالة، والسمسرة والدلالة والمقايضة في الدين والضمان، والبيع المحرمة وغيرها.
- ولحماية المسلم من الحرام وتدنيس التجارة واستغلال الآخرين وسلب أموالهم، فقد وضعت الشريعة لصحة البيع عدة شروط منها:
- الطهارة فلا يصح بيع النجس ولا الاتجار به، فيحرم بيع وشراء الكلب والخنزير والميتة. ولكن يجوز بيع النجس الذي يمكن تطهيره كالثوب النجس مثلاً.
  - أن يكون المبيع منتفعاً به فلا يصح بيع ما لا ينتفع به، لأنه ليس بمال، فلا يصح بيع الخنافس والعقارب والفئران... ولا بيع الملائكة والأصنام.
  - أن يكون المبيع مملوكاً للبائع سواء أكان أصيلاً أم وكيلًا، فلا يصح بيع مال الغير دون إذنه أو وكالة منه.
  - يشترط القدرة على تسليم العين التي يقع عليها البيع، فلا يصح بيع غير مقدور التسليم كبيع الضال، والمال المغصوب والسكك في الماء والطير في الهواء.
  - أن يكون المبيع معلوماً بالقدر والصفة، ويصح بيع الشائع من الجملة المعلومة في المنقولات والعقارات<sup>(٢)</sup>.
  - ولحماية المستهلك، فقد ألزمت الشريعة الإسلامية التاجر بالالتزام بالصدق والأمانة في تجارته، وألا يطفف في الكيل والميزان، وأن يلتزم

(٢) يمكن أن نراجع في هذا: روضة الطالبين: ٣: ٣٤٨ - ٣٧٧، المنتقى - الباجي: ٤: ١٥٧ - ٢٩٤. جمع الجوامع: ١: ٣٩٢، ٤٤٤، البدائع: ٦: ٣٠١٨ - ٣٠١٩، ٣٠٥٤، الإحياء: ٤: ٢٦٣. تحفة الفقهاء: ٢: ٧٤، ١٥٤ - ١٦١. كشف القناع: ٣: ٢٤٢ - ٢٤٥. تفسير الكشاف: ١: ٤٦٦، شرح السنة: ٨: ٨١ - ٨٥، ١١٥ - ١٢٨. قوانين الأحكام الشرعية: ص ٢٤٩.

## الأخلاق الكريمة في عقود التجارة.

قال ﷺ «التاجر الصدوق الأمين، يحتر مع النبيين والصديقين والشهداء. وقال ﷺ لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»<sup>(٣)</sup>.

قال تعالى: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ، وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقد حذر الشارع الحكيم من التهاون في هذا الأمر، أو الانقياد لهوى النفس وحب المال وجمعه بطرق حرام من خلال غش الناس في الوزن، فقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

ومن ذلك نبيه ﷺ عن الحلف في البيع، وحثه على الوفاء بالكيل والميزان<sup>(٧)</sup>.

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ مر على صبرة من طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال أصابته الساء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس - منا - منى<sup>(٨)</sup>.

(٣) مجمع الزوائد، ١ : ٩٦.

(٤) الشراء آية ١٨١ - ١٨٣.

(٥) الرحمن آية ٩.

(٦) المطففين آية ١ - ٣.

(٧) جمع الجوامع - السيوطي: ١ : ٩٠٨. وإحياء علوم الدين: ٢ : ٦٤، ٧٩.

جمع الزوائد: ٤ : ٧٨، ٧٩. أعلام الموقعين: ١ : ٣٢١.

(٨) رواء مسلم انظر سبل الإسلام: ٣ : ٢٩. تخريج الدلالات السمعية: ص ٢٩٦ وانظر جمع

الجوامع: ١ : ٤٤٢ - ٤٤٣. شرح السنة: ٨ : ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

قال ابن القيم: «ويأمر - وإلى الحسبة - بالجمعة والجماعة وأداء الأمانة، والصدق، والنصح في الأقوال والأعمال. وينهى عن الخيانة وتطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات والبياعات، ويتفقد أحوال المكايل والموازين، وأحوال الصناعات الذين يصنعون الأطعمة، والملابس والآلات، فيمنعهم من صناعة المحرم على الإطلاق كآلات الملاهي، وثياب الحرير للرجال، ... ويمنع صاحب كل صنعة من الغش في صناعته، ويمنع من إفساد نقود الناس وتزييفها، وتغييرها... ومعظم ولايته وقاعدتها: الإنكار على هؤلاء الزغلية وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيرها، فإن هؤلاء يفسدون مصالح الأمة...»<sup>(٩)</sup>.

قال ابن كثير: «قد أهلك الله أمة من الأمم كانوا يبخسون المكيال»<sup>(١٠)</sup>.

ومن ذلك تحريم الإسلام للغش في البيع، وكل بيع يؤدي إلى أكل مال الناس بالباطل، أو يؤدي إلى الخلاف والفرقة، ويسبب المشاكل الاجتماعية، أو إلى الربا، ومن ذلك تحريمه لبعض البيوع كبيع الحصة، والغرر، والجراف، والتجش، والمزبنة، والمحاقلة، والثنيا، والملامسة والمنابذة، وبيع حبل الحبلية، وبيع العينة، وبيع المصرة<sup>(١١)</sup>.

وصورة بيع العينة أن يبيع شخص سلعة إلى أجل ثم يشتريها بأقل

(٩) الطرق الحكمية: ص ٢٤٠.

(١٠) تفسير القاسمي: ٦؛ ٢٥٦٨.

(١١) قال ﷺ من غش فليس منا وينظر شرح السنة: ٨؛ ١٦٥ - ١٦٨. وجمع الجوامع - السيوطي: ١٠؛ ٤٤٢، ٤٤٣. تفسير الكشاف: ١؛ ٤٦٦. تبصرة الحكام: ٢؛ ٢٠١. الإحياء: ٢؛ ٧٦ - ٨١، ٣٣٣. كشاف القناع: ٣؛ ٢١١. الهدائع: ٦؛ ٣٠٨٩ - ٣٠٩٣، ٣١٣١. شرح السنة: ٨؛ ٨١ - ٨٥ - ١١٥ - ١٢٨، ١٢٨ - ١٦٥. أوجز المسالك: ١١؛ ١٩٧ - ٢٠٢، ٢٩٤، ٢٩٧. الطرق الحكمية: ص ٢٤١.

مما باعها بثمن حال، وهذا البيع باطل لأنه وسيلة إلى ما حرم الله<sup>(١٢)</sup> وخالف في ذلك بعض الفقهاء باعتبار النية: قال في الأم: «ومن باع سلعة من السلع إلى أجل من الآجال وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر... لأنها بيعة غير البيعة الأولى»<sup>(١٣)</sup> ولكن هذا لا ينطبق على العينة باعتبار أنه بيع جديد، وبيع العينة بيع بنية البيع ثانية بأقل أو أكثر لسبب من الأسباب، وسمى ببيع العينة لحضور النقد. وأما بيع المزبنة فهو بيع شيء جزأً لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده، ومنه بيع الرطب في رهوس النخل بالتمر.

والمحاولة هي بيع الزرع في سنبله بالبر. وهذه البيوع محرمة إما لأن فيها خداع وغرر كالنجش، والحصاة، والملاسة... وفيها إضرار بالناس، وإما لأنها تؤدي إلى الربا.

وأما الملاسة فهي مأخوذة من لمس الرجل الثوب بالليل أو النهار دون أن يراه ويتأكد من جودته. والمناذة هي أن ينبذ طرفي العقد ما معها دون أن يعلم قدره ونوعه، وبيع الحصاة أن تلقى الحصى على شيء فإذا وقعت على جزء منه وجب البيع على ما وقعت عليه. وللعلماء تفصيلات كثيرة في هذا الموضوع وأدلة وحجج لا نستطيع ذكرها في هذا المبحث المختصر.

ومنعت الشريعة الإسلامية أيضاً الخداع والغبن والاستغلال والتغير بالبائع. وقد أخذت مجلة الأحكام العدلية بذلك في المادة ٣٥٦، و ٣٥٧، فإذا غرر أحد المتبايعين بالآخر، وتحقق أن في البيع غبناً فاحشاً، فللمغبون أن يفسخ البيع حينئذ. وقد يكون التغير بالمشتري: أن يقول البائع إن

---

(١٢) أوجز المسالك: ١١، ١٩٧، ٢٠٢. روضة الطالبين: ٣، ٤١٦، المحلى: ٩، ٦٨٩. الأم: ٣، ٣٣، ٣٤. أعلام الموقعين: ٣، ١٥٤.  
(١٣) الأم: ٣، ٣٣ - ٣٤.

قيمة هذه السلعة كذا، وقد دفع بها فلان كذا، ولكنى لم أبعه، ثم يظهر أن قيمتها أقل من ذلك، وأن أحداً لم يدفع هذا الثمن. والغبن الفاحش هو تجاوز الحد في الخدعة، والغرر في البيع هو البيع الذى فيه خطر، والغبن هو الخدعة في البيع. ويرى الفقهاء ثبوت الخيار في الغبن الفاحش في البيع والشراء، إذا لم يكن أحد الطرفين يعرف البيع أو أنه جاهل بالقيمة أو الخيار، ولذا يقبل قول المغبون مع يمينه، ما لم تكن هناك قرينة تكذبه في دعوى الجهل بالقيمة، وهو قول مالك وأحمد ومن وافقهما، وقيده بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة. ويرى الجمهور من العلماء عدم ثبوت الخيار بالغبن لعموم أدلة البيع، ونفوذ العقد من غير تفرقة، ويقيده بعض الفقهاء بأن يقتصر الغبن بالغرر. وأصل الخلاف الحديث الذى رواه ابن عمر رضى الله عنهما حيث قال: ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيع، فقال ﷺ «إذا بايعت فقل لا خلافة» متفق عليه. حيث خصصه من يرى عدم ثبوت الخيار في البيع والشراء على هذه الحادثة بخصوصها. ورأى فريق آخر مطلق الغبن، وخصصه بعضهم فيمن تصرف عن الغير، أو في الصبى المميز إذا باع وإذا اشترى محتجين بهذا الحديث وهم الهاذوية ومن وافقهم<sup>(١٤)</sup>.

(١٤) انظر سبل إسلام: ٣: ٣٥ - ٣٦. أعلام الموقعين: ٣: ٣٢٩ - ٣٣٤. أحكام القرآن: الجصاص: ١: ١٨٣، ٢: ٢١٨. كشاف القناع: ٣: ٢١١ - ٢١٢. الفروع: ٤: ٩٣ - ٩٨، ١٠٠ - ١١٤. أوجز المسالك إلى موطأ مالك: ١١: ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩. جميع الزوائد: ٤: ٧٩. شرح السنة - البغوى: ٨: ١٣١ - ١٣٤. المهذب - الشيرازى: ١: ٢٥٨ - ٢٥٩. الإقناع - الخطيب الشربيني: ٢: ١١ - ١٢. لسان الحكماء - ابن الشحنة: ص ٣٥٨. جواهر الإكليل - الأزهرى: ٢: ٤٧. حاشية العدوى على رسالة أبى زيد: ٢: ١٤٠. مطبعة الحلبي. شرح مجلة الأحكام العدلية - باز: ص ١٩٩. قوانين الأحكام الشرعية - ابن جزى: ص ٢٦٨ - ٢٧١. روضة الطالبين - النووى: ٣: ٣٩٥. المنتقى - الهامى: ٥: ٩، ١٠٩، ١١٠. تحفة الفقهاء: ٢: ٥٠، ٦٦، ٦٧. تبصرة الحكماء: ١: ٣٠٦ - ٣١٥. أحكام القرآن - ابن العربي: ٢: ٧٧٨. البدائع: ٧: ٣٣٥ - ٣٣٦. أعلام الموقعين: ٣: ٣٣٩ - ٣٤٠. قلوبى وعميرة: ٢: ١٨٩ - ٢٣٩.

ومن ذلك حرمة الربا.

ومعناه الزيادة، ويطلق الربا على كل بيع محرم، وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة. وللفقهاء تفصيلات دقيقة في هذا الموضوع. وقد وردت آيات وأحاديث كثيرة تنهى عن الربا وتذم فاعله وكل من أعانته، كما وردت نصوص بلعنه أيضاً سواء أكل الربا أو أعطاه أو شهد عليه لإعانته على المحظور، وهذا إذا قصد، وعرف الربا.

عن جابر قال: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء»<sup>(١٥)</sup>.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾<sup>(١٦)</sup>.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾<sup>(١٧)</sup>.

وتظهر في بيوع المقايضة آثار الربا إذا اتحد الجنس ولكن إذا اختلف

(١٥) رواه مسلم والبخاري نحوه انظر سبل إسلام ٣: ٣٦. وانظر أيضاً جمع الجوامع، ١: ١٣٩٩، شرح السنة، ٨: ٤٩ - ٥٢. أحكام القرآن - الشافعي، ٢: ٤٦. أحكام القرآن - الجصاص، ٢: ١٧٣ - ١٨٦. تفسير المراغي، ٣: ٥٤ - ٦٧ الفروع، ٤: ١٥٩ - ١٧٠ هناك قاعدة شرعية تقول: «ما حرم أخذه، حرم إعطاؤه، انظر الأشباه والنظائر - السيوطي، ص ١٦٧، وابن نجيم: ١٥٨.

(١٦) البقرة آية ٢٧٥ - ٢٧٦.

(١٧) البقرة آية ٢٧٨ - ٢٧٩.

الجنس فالبيع حلال مهما كانت الزيادة في البدل؛ لأن قيمة المادة - السلعة - تختلف من عين إلى أخرى، ومن مادة مطعومة إلى أخرى. فالذهب بالذهب مع الزيادة في أحد البدلين حرام، ولكن الذهب بالفضة حلال، ولو كانت هناك زيادة في الوزن في أحد البدلين.

قال ابن القيم: «الربا نوعان جلى وخفى، فالجلى حرم لما فيه من الضرر العظيم، والخفى حرم لأنه ذريعة إلى الجلى، فتحریم الأول قصداً وتحریم الثانى وسيلة، فأما الجلى فربا النسبته، وهو الذى كانوا يفعلونه فى الجاهلية مثل: أن يؤخر دينه ويزيده فى المال، وكلما أخره زاده فى المال... ويزيد مال المرابى من غير نفع يحصل منه لأخيه، فياكل مال أخيه بالباطل، ويحصل أخوه على غاية الضرر، فمن رحمة أرحم الراحمين وحكمته وإحسانه إلى خلقه، أن حرم الربا...» وقال: «وأما ربا الفضل فتحريمه من باب سد الذرائع»<sup>(١٨)</sup>.

وذكر القاسمى أنه يشترط لجواز التمويل أن يكون من وجه مشروع، كأن يكون فى مقابلة عمل أو معاوضة، وألا يتجاوز قدر الحاجة بكثير، كما قال به الفقهاء وقال: «ولذا حرمت الشرائع السماوية كلها الربا، وكذلك الحكمة السياسية، والأخلاقية والعمرانية، قصداً لحفظ التساوى. والتقارب بين الناس فى القوة المادية، لأن الربا هو كسب بدون مقابل مادى، ففيه معنى الغصب، وكونه بدون عمل ففيه ألفة البطالة المفسدة للأخلاق، وكونه بدون عوض ففيه تعرض الفرد لخسائر طبيعية كالتجارة والزراعة والأملاك، ومن المشاهد أن فى الربا تربو الثروات فيختل التساوى - فى المجتمع -»<sup>(١٩)</sup>.

(١٨) اعلام الموقعين: ٢: ١٣٥.

(١٩) تفسير القاسمى: ٣: ٧١١، ٧١٢.



وفي مزار الربا يقول أيضاً: «ينظر السياسيون والأخلاقيون إلى أن ضرر الربا في جمهور الأمم أكبر من بعضها، لأن هذه الثروات الفردية تمكن الاستبداد الداخلى فتجعل الناس صنفين: عبيداً وأسياداً، كما تقوى الاستبداد الخارجى، فتسهل التعدى على حرية واستقلال الأمم الضعيفة مالا وعدة، وهذه مقاصد فاسدة فى نظر الحكمة والعدالة، ولذا حرمت الأديان الربا تحريماً مغلظاً»<sup>(٢٠)</sup>.

ويحرم التحايل لأكل الربا بأى صورة من الصور، يقول ابن قيم الجوزية فى ذلك: «يخرج الربا بالاحتياال فيه عن لفظ الربا إلى أن يصير بيعاً عند من يستحل ذلك... فلا فرق بين ذلك وبين مائة مائة وعشرين درهماً بلا حيلة البتة، لا فى شرع ولا فى عقل ولا فى عرف، بل المفسدة التى لأجلها حرم الربا بعينها قائمة مع الاحتياال أو أزيد منها، فإنها تضاعفت بالاحتياال ولم تذهب ولم تنقص، فمن المستحيل على شريعة أحكم الحاكمين، أن يحرم ما فيه مفسدة ويلعن فاعله ويؤذنه بحرب منه ورسوله، ويوعده أشد الوعيد، ثم يبيع التحيل على حصول، ذلك بعينه مع قيام تلك المفسدة وزيادتها تبعت الاحتياال ومخادعة الله ورسوله، هذا لا يأتى به شرع»<sup>(٢١)</sup>.

وقال: «إن استحلال الربا باسم البيع ظاهر كالحيل الربوية التى صورتها صورة البيع وحقيقتها حقيقة الربا، ومعلوم أن الربا إنما حرم لحقيقته ومفسدته لا لصورته واسمه، فهب أن المرابي لم يسمه ربياً وسماه بيعاً فذلك لا يخرج حقيقته وماهيته عن نفسها»<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٠) محاسن التأويل: ٣: ٧١٢.

(٢١) أعلام الموقعين: ٣: ١٢٥ وانظر فى ذلك شرح السنة: ٨: ٧١ - ٧٢. وانظر كشف القناع:

٣: ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢٢) أعلام الموقعين: ٣: ١٢٨.

وحرمه الربا كما هي ثابتة بحق المسلمين، ثابتة أيضًا بحق غير المسلمين في المجتمع المسلم، حيث تجرى على أهل الذمة أحكام المسلمين<sup>(٢٣)</sup>.

ومن حديث ابن عباس: «يأقَى على الناس زمان يستحل فيه خمسة أشياء بخمسة أشياء: يستحلون الخمر باسم يسمونها إياه، والسحت بالهدية، والقتل بالرهبة، والزنا بالنكاح، والربا بالبيع»<sup>(٢٤)</sup>.

ويجوز للإمام أن يعين موظفًا خاصًا، يمنع الناس من ممارسة البيوع المحرمة والمؤذية إلى الإضرار بالناس، فقد روى البخارى عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم - أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فبعث إليهم يمنعهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام»<sup>(٢٥)</sup>.

وروى أيضًا عن سالم عن أبيه قال: رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤدوه إلى رحالهم»<sup>(٢٦)</sup>.

وقد استعمل رسول الله ﷺ سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية بعد الفتح على سوق مكة<sup>(٢٧)</sup>.

ويظهر في تقدم ما يلي:

١ - منعت الشريعة الإسلامية التعامل بما يضر الناس، ولذلك فإن حرية

(٢٣) البدائع: ٧؛ ٣١٢٧، ٣١٢٩. قليوبى وعميرة: ٤؛ ٢٥٢، إعانة الطالبين - البكرى: ٤؛ ٤٨، فتح المعين: ص ١٤٢، القوانين الشرعية - ابن جزى: ص: ٣٠٥. المحل - ابن حزم: ١٠؛ ٦٢٢. فقه الإمام جعفر الصادق: ٦؛ ٣٣. روضة الطالبين: ٣؛ ٣٩٥.

(٢٤) أعلام الموقعين: ٣؛ ١٢٨.

(٢٥) صحيح البخارى - كتاب البيوع - باب منتهى التلقى - وانظر سبل السلام: ٣؛ ٢١.

(٢٦) صحيح البخارى - كتاب البيوع باب من رأى أو اشترى طماثًا جزافًا.. إلخ. وانظر سبل السلام: ٣؛ ٢١. وانظر المنتقى: ٤؛ ٢٨٣. أوجز المسالك: ١١؛ ٢٢١، ٢٢٢.

(٢٧) صحيح مسلم كتاب البيوع - باب بطلان بيع المبيع قبل القبض: ٨؛ ١٠٦ - ١٠٩.

التجارة ليست مطلقة، فهي مقيدة بأن يكون الهدف منها خدمة المسلمين، وأن تكون - التجارة - على وجه العدل، ولذا تحرم إذا كان فيها أى استغلال لأى طبقة من طبقات المجتمع.

٢ - يكلف ولى الأمر بتسهيل سبل التجارة لمنفعة الناس، ومن ذلك تخفيف القيود على حركة التجار، وتخفيف المكوس على البضائع لمنفعة المسلمين. ومن ذلك حماية التجارة وتسهيل طرق المواصلات البرية والبحرية.

٣ - التجارة مباحة لجميع الناس شريطة الرضا من طرفى العقد، وأن تكون بالحلال المباح، وألا يلحق التاجر أى ضرر بالناس من خلال تعامله معهم، وأن تكون التجارة غير محظورة ومحرمة.

٤ - يجب أن تتوافر فى التاجر الأهلية التجارية - أهلية التصرف وإجراء العقود والالتزام بها - نظراً لنفاذ البيع واحترام العقد.

٥ - يجب أن تتوافر فى التاجر الأمانة والصدق، والنصح والنصيحة للمسلمين أفراداً وجماعات.

٦ - يجوز أن يلزم التجار بأن يتجروا بالسلع ذات المساس بحياة الناس اليومية، كالسلع الاستهلاكية إذا ما دعت الضرورة لذلك.

٧ - حارب الإسلام المشع والاستغلال، فمنع الاتجار بالمحرمات، والعمل بالربا لما فيه من مضار اجتماعية وإنسانية، ولأنه نظام يؤدى إلى الرق واستعباد الناس؛ ولأنه نظام يقوم على استغلال حاجات الناس ومضاغة الدين عليه، ولأنه يضر بمصالح الناس ومصالح الدولة مع الدول أيضاً.

ومنع الإسلام الاتجار بالبيوع التى تجلب الضرر وتسبب الاختلاف بين الناس، لحفظ المجتمع وصيانه، حماية لضعفاء المستهلكين وصغار التجار.

## المبحث الثاني حرمة الاحتكار

الاحتكار: هو ادخار المبيع وشرائه وقت رخص الأسعار بقصد طلب الربح في وقت الغلاء.

واحتكار الطعام يختلف بأنواعه انتظاراً لوقت الغلاء ليبياع بالسعر الذي يفرضه المحتكر حرام، ويحرم الاحتكار في كل قوت يضر بالناس احتكاره\*. قال ﷺ: «لا يحتكر إلا خاطئ»<sup>(٢٨)</sup>.

وقال ﷺ: «من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله تبارك وتعالى، وبرئ الله تبارك وتعالى منه، وأما أهل عرصة أصبح منهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى»<sup>(٢٩)</sup>.

وقال ﷺ: «من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ»<sup>(٣٠)</sup>.

وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: سألت النبي ﷺ «عن الاحتكار ما هو؟ قال: «إذا سمع برخص ساءه، وإذا سمع بغلاء فرح به، ينس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح»<sup>(٣١)</sup>.

\* مختار الصحاح مادة حكر. المنتقى: ١٥:٥.

(٢٨) سبل السلام: ٣: ٢٥٠. مجمع الزوائد: ٤: ١٠٠ - ١٠١. شرح السنة: ٨: ١٧٨ - ١٨٠. أعلام الموقعين: ٣: ١٦٦. موطأ مالك وشرح أوجز المسالك: ١١: ٢٤٧ - ٢٤٩.

(٢٩) مجمع الزوائد: ٤: ١٠٠.

(٣٠) مجمع الزوائد: ٤: ١٠٠ - ١٠١. وانظر موطأ مالك بشرح المنتقى: ١٥:٥. وانظر التاج

الجامع للأصول: ٢: ٢٠٥.

(٣١) مجمع الزوائد: ٤: ١٠١.

والأحاديث دالة على تحريم الاحتكار للطعام وغيره، وقد ذهب أبو يوسف ومن وافقه من الفقهاء إلى أن الاحتكار حرام في كل شيء سواء أكان قوتاً للإنسان أم قوتاً للبهائم، وسواء أكان مما يقتات به أم كان ذلك في النقيدين أم الثياب، فالاحتكار على هذا حرام في كل ما يضر بالناس حبسه ومنعه عنهم.

ويرى الشافعية وجمهور الفقهاء أن الاحتكار حرام، إذا كان في قوت الناس وقوت البهائم، وهو قول الهادوية وأبي ثور<sup>(٣٢)</sup>.

يقول الصنعاني: «ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب، فإنه عند الجمهور لا يقيد منه المطلق بالمقيد؛ لعدم التعارض بينهما، بل يبقى المطلق على إطلاقه، وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً، ولا يقيد بالقوتين إلا على رأي أبي ثور، وقد رده أئمة الأصول، وكأن الجمهور خصوه بالقوتين نظراً إلى الحكمة المناسبة للتحريم، وهي دفع الضرر عن عامة الناس، والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القوتين فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة، أو أنهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوي<sup>(٣٣)</sup>».

ولاشك أن الاحتكارات تؤثر على بنية وتوزيع الدخل في المجتمع، وتجعلها أكثر سوءاً لأغلبية الأفراد، ويعملون سوية لصالح المحتكر، وغالباً ما يقوم بالاحتكار قلة من الناس، ومن مضار الاحتكار أنه يعمل على

---

(٣٢) الفروع: ٤: ٥٢ - ٥٣. كشف القناع: ٣: ١٨٧. تبصرة الحكماء: ٢: ٢٠٤. شرح السنة: ٨: ١٧٩، ١٨٠. الإحياء: ٢: ٧٤، ٧٥. أوجز المسالك: ١١: ٢٤٧ - ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤. أحكام القرآن - الجصاص: ١: ٢٨ - ٢٩. تفسير القاسمي: ٨: ٣١٣٦. أعلام الموقعين: ٣: ١٦٦. البدائع: ٧: ٣٢٢٢. المنتقى - الباجي: ٥: ١٥ - ٢١٧.

(٣٣) سبل السلام: ٣: ٢٥.

تعطيل فرص التقدم في كافة مجالات الحياة الصناعية والزراعية، ويؤثر أيضاً على رخص الأيدي العاملة حيث إنها تخضع للعرض والطلب، وغالباً ما يتحكم المحتكر بذلك، سواء أكان مزارعاً أم صانعاً، الأمر الذي يؤثر في نفسي البطالة ويؤثر أيضاً على الإنتاج.

ومن هنا جاء الشرع بتحريم الاحتكار بكافة صوره وأشكاله، سواء أكان للطعام، أم كان للعمل، أم للصناعة أو الزراعة.

قال ابن القيم في قوله ﷺ: «لا يحتكر إلا خاطئ» «فإنه ذريعة إلى أن يضيق على الناس أقواتهم، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس»<sup>(٣٤)</sup>.

وقال عمر بن الخطاب: «لا حكرة في سوقنا»<sup>(٣٥)</sup>. ويقول الباجي في مضار الاحتكار: «لأن غالب أحوالها غلاء الأسعار، وقلة الأقوات وضيقها على المتقوتين بها، وذلك يمنع الاحتكار لما فيه من التضيق على الناس في أقواتهم»<sup>(٣٦)</sup>.

وإذا كان الإمام مالك يجوز التربص لغلاء السعر واحتكار التاجر ما أراد، فإنه يمنع أن يشتري التاجر وقت الغلاء أكثر من حاجته، ويمنع الاحتكار والادخار عند حاجة الناس إلى الطعام، أو إذا كان هذا مما يضر بالمسلمين احتكاره<sup>(٣٧)</sup>.

ويؤثر تحريم الاحتكار في تنشيط الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، والتقدم الصناعي وإتقان العمل الجيد الخلاق.

(٣٤) إعلام الموقعين: ٣: ١٦٦. وإلى هذا أشار في الفروع: ٤: ٥٢ - ٥٣، وكشاف القناع: ٣:

١٨٧، وتفسير الفخر الرازي: ١٨: ١٤٦ - ١٥٠.

(٣٥) المنتقى شرح الموطأ - الباجي: ٥: ١٥.

(٣٦) المنتقى: ٥: ١٥. الطرق الحكيمة - ابن القيم: ص ٢٤٣.

(٣٧) المنتقى: ٥: ١٥ - ١٦.

وقد جوز الفقهاء للحاكم أن يمنع الاحتكار بالقوة، إذا لم يمنع المحتكر الخاطئ دينه، وتعاليم الإسلام، فإن لحاكم المسلمين منعه بالقوة، وله أن يعاقب عليه بالعقوبة التي يراها مناسبة، وله أن يمنع احتكار المحصولات الزراعية وقت الضرورة<sup>(٣٨)</sup>.

وقال الفقهاء إنه يجوز للحاكم أن يبيع الطعام المخزون على أصحابه إذا احتاج إليه الناس، أو أن يوزعه على الناس عند الضرورة والحاجة، ونظروا إلى أن الطعام الذي يشتريه التاجر وقت رخص الأسعار، يكون عدة للمسلمين عند الضرورة، فيجوز أن يبيعه الإمام بسعر يومه إلى الناس أو بسعر يوم أن اشتراه<sup>(٣٩)</sup>.

والاحتكار حرام، لأنه ظلم للمجتمع، وظلم للنفس البشرية يوم القيامة، ولذا يرى بعض الفقهاء أنه يحرم احتكار الطعام أربعين يوماً<sup>(٤٠)</sup>. وهذا الرأي قريب من رأى أبي ذر الغفاري في الإنفاق<sup>(٤١)</sup>.

قال ابن القيم: «فإن المحتكر الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام، فيحبسه عنهم، ويريد إغلاءه عليهم، هو ظالم لعموم الناس، ولهذا كان لولى الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخمصة، أو سلاح لا يحتاج إليه، والناس يحتاجون إليه للجهد، أو غير ذلك<sup>(٤٢)</sup>».

(٣٨) تبصرة الحكام؛ ٢: ٢٨٤، المنتقى. ٥: ١٦، ١٧. الطرق الحكمية؛ ص ٢٤٣.

(٣٩) المنتقى. ٥: ١٧، كشف القناع؛ ٣: ١٨٧ - ١٨٨. الفروع؛ ٤: ٥٣، ٥٤.

(٤٠) الإحياء؛ ٢: ٧٤. أحكام القرآن - الجصاص؛ ١: ٢٨ - ٢٩.

(٤١) ينظر في هذا البخاري ٢٤ كتاب الزكاة ٤ باب ما أدى زكاته فليس بكنز حديث رقم ٣٤ تحقيق عبد الباقي. و٤٣ كتاب الاستقراض وأداء الديون - بابتداء الديون حديث رقم ٦٦٠. مجمع الزوائد؛ ٣: ٦٤.

(٤٢) الطرق الحكمية؛ ص ٢٤٤.

قال في التفسير القرآني للتاريخ: «ولقد أصبح الاحتكار من الأخطار التي تهدد المجتمعات الحديثة، فهو لم يعد مقصوراً على السوق المحلية، ولكن قد يمتد نطاقه بحيث يشمل الأسواق العالمية. وبسبب خطورة هذه الظاهرة عمدت بلاد عدة إلى إصدار التشريعات الكفيلة بمنعها، أو على الأقل الحد منها. ففي عام ١٨٩٠م أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، قانوناً لهذا الغرض، يحرم القسم الثاني منه على أى شخص أن يحتكر أو يحاول الارتباط أو التآمر بغرض احتكار التجارة بين الولايات، أو مع الشعوب الأجنبية. ويلاحظ أن ثمة اتجاهًا بعد الحرب العالمية الثانية نحو مكافحة الاحتكارات، بل إن المنظمات الاقتصادية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة، تنص على ذلك»<sup>(٤٣)</sup>.

ومن الاحتكار: «التضييق على صغار المزارعين في امتلاك الأرض الزراعية، أو الاختصاص فيها، بأن يكون هناك ملاك كبار لهم الأراضي الواسعة الكثيرة، وكلما ظهرت أرض اشتروها واستولوا عليها، فلا يستطيع صغار المزارعين أن يغالبوهم في شرائها، فيكون على ولى الأمر التدخل»<sup>(٤٤)</sup>.

(٤٣) التفسير القرآني للتاريخ - راسد الراوى؛ ص ٨٣ - Sherman anti-trust act.

(٤٤) دعائم الحكم - د. إسماعيل البدوي؛ ص ٤٤٧ - في المجمع الإسلامي - محمد أبو رهرة.



## المبحث الثالث الرقابة على الأسعار

التسعير هو تقدير السعر أى تحديد قيمة الثمن الذى تباع به السلعة الاستهلاكية والرأسمالية للمشتري، وجمعه أسعار<sup>(٤٥)</sup>. وأسعروا، وسعروا بمعنى واحد أى اتفقوا على سعر.

وخدمة لكافة أبناء المجتمع فإن لولى الأمر أن يقيد حرية التجارة، وأن يلزم الناس بسعر موحد إذا دعت الحاجة والضرورة إلى ذلك. وأما إذا لم يكن هناك مصلحة وضرورة لتحديد السعر للمستهلك فلا يجوز التسعير الجبرى، إذا كان الناس يبيعون سلعتهم من غير ظلم للمستهلكين، سواء ارتفع السعر أو انخفض، حيث تخضع السلع للعرض والطلب، ولكن يجوز التسعير فى الظروف العادية أيضاً احتياطاً للمستقبل.

والعلماء فى التسعير على مذهبين:

الأول: وهو رأى جمهور العلماء، فقد منعوا أن يسعر الإمام للناس سعراً بحيث لا يتجاوزونه.

واحتجوا بحديث رسول الله ﷺ حيث رفض التسعير: فعن أبى هريرة رضى الله عنه جاء رجل إلى رسول الله فقال: سعر لنا. فقال ﷺ: «بل ادعوا الله»، ثم جاء رجل فقال: يا رسول الله سعر لنا. فقال ﷺ: «بل الله

---

(٤٥) مختار الصحاح مادة سعر. والتفسير القرآن للتاريخ - راشد البراوى: ص ٨٤ - ٨٥. لسان العرب: ٣: ٢٠١٥ ط دار المعارف.

يرفع ويخفض، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة»<sup>(٤٦)</sup>.  
 ووجه الدلالة بهذا الحديث أن التسعير مظلمة، وإذا كان مظلمة فهو  
 حرام. وهو دليل على تحريم التسعير لكل متاع، وإن كان سياقه فيه  
 خاص.

وقالوا: إن إجبار الناس على بيع أموالهم لغير ما تطيب به أنفسهم ظلم  
 لهم مناف للملكها لهم<sup>(٤٧)</sup>.

ونقل في سبل السلام قول المهدى: «استحسن الأئمة المتأخرون تسعير  
 ما عدا القوتين كاللحم، والسمن رعاية لمصلحة الناس، ودفع الضرر  
 عنهم»<sup>(٤٨)</sup>.

والذي يبدو أن الجمهور منعوا تسعير القوتين، وكل متاع أيضاً حفظاً  
 لمصلحة الأمة من أن يؤدي ذلك إلى أن يمنع الشخص من أن يبيع بسعر  
 أعلى عن السوق، حيث لا يتناقض ذلك مع مفهوم الحديث، ونظروا إلى  
 أن التسعير الجبري هو أكل لمال الناس بالباطل. أما إن تدخل الإمام  
 فمنعهم من الزيادة في الربح عن عوض المثل فهذا واجب، خاصة إذا  
 امتنع التجار عن بيعها مع الحاجة إليها رغبة في غلاء السعر، فالإمام مأمور  
 بأن يلزمهم بالعدل الذي أمر به الله تعالى<sup>(٤٩)</sup>.

---

(٤٦) نيل الأوطار: ٥: ٢٤٧ - ٢٤٨، شرح السنة: ٨: ١٧٧، والحديث رواه الطبراني في الأوسط،  
 ومثله رواه الخمسة إلا النسائي، انظر مجمع الزوائد: ٤: ٩٩ - ١٠٠، وسبل السلام: ٣: ٢٥، وانظر  
 الترمذي باب البيوع - ما جاء في المخابرة. وتفريع الدلالات السعوية: ص ٢٩٧، المنتقى: البابي:  
 ٥: ١٨، الموطأ بأرجز المسالك: ٨: ١٧٧.

(٤٧) انظر الطرق الحكيمة: ص ٢٥٧، المنتقى: ٥: ١٨، سبل السلام: ٣: ٢٥، أوجز المسالك: ٨:  
 ١٧٩ - ١٨٠.

(٤٨) سبل السلام: ٣: ٢٥.

(٤٩) انظر كشاف القناع: ٣: ١٨٧، أوجز المسالك: ٨: ١٧٩ - ١٨٩.

الثاني: وقال به المالكية ومن وافقهم، بأن ولى الأمر له أن يمنع البائع من أن يبيع السلعة، بأعلى من السعر الغالب في السوق، لما في ذلك من الإضرار بالناس، وله أيضاً أن يمنع البائع من أن يبيع السلعة بأقل من السعر الغالب في البلد<sup>(٥٠)</sup>.

هذا في الأسواق والحوانيت، حيث يبيع التجار السلع الاستهلاكية الضرورية لحياة الغالبية العظمى من الناس فيها، إلا أن السلطة لا تجبر التجار على بيع السلع بسعر محدد بحيث لا يتعدها البائع سواء خسر أم ربح، وإنما هناك حد للسعر في السوق، لا يتعدها البائع ولا ينقص عنه إذا تضرر غيره من التجار. ويراعى مصلحة التاجر ومصلحة الغالبية العظمى من الناس عند وضع السعر، فلا يوضع السعر المحدد دون معرفة ثمن الشراء.

قال التلمساني: «ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم: لا تبيعوا إلا بكذا وكذا، ربحتم أو خسرت، من غير أن ينظر إلى ما يشترون به، ولا أن يقول لهم فيما اشتروه: لا تبيعوه إلا بكذا وكذا مما هو مثل الثمن الذى اشتروه به أو أقل، وإذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشتري مثل أن يقول لهم: تربحون فى المدى كذا كذا، فلا يتركهم أن يغلوا فى الشراء، وأن يزدوا فى الربح، إذ قد يفعلون ذلك ويتساهلون فيه، إذ لا ينقصهم بذلك ربحهم شئ، وإذا علم ذلك منهم ضرب لهم الربح على ما يعلم من مبلغ السعر»<sup>(٥١)</sup>.

لأنه لو ترك الأمر لحقنة من التجار تحتكر سلعة معينة ثم تبيعها بسعر

(٥٠) تبصرة الحكام: ٢: ٢٠٤، المنتقى - الهاجى: ٥: ١٧، كشف القناع: ٣: ١٨٧ أوجز المسالك.

١٧٩ - ١٨٠.

(٥١) مخريج الدلالات السمية: ص ٢٩٨.

أعلى، فإنه بالنتيجة تصبح هذه الحفنة هي المتحكمة في السوق وهذا لا يرضاه مستول.

وذكر التلمساني والباجي أن هذا مما قال به السلف كعبدالله بن عمر رضى الله عنها، والقاسم بن سلام، وسالم بن عبدالله، وسعيد بن المسيب ويحيى بن سعيد، وهو مذهب الليث بن سعد، وربيعه بن أبي عبد الرحمن<sup>(٥٢)</sup>.

ومن ذلك ما ورد في الموطأ من أن عمر بن الخطاب، مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا بالسوق، فقال له عمر بن الخطاب إنا أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا<sup>(٥٣)</sup>.

وهذا أمر فيه نهى للتجار عن احتكار سلعة معينة ثم بيعها بسعر أعلى أو أقل من سعر السوق، حيث يتضرر التجار، ويتضرر المستهلك، ويتضرر المجتمع بارتفاع الأسعار أو انخفاضها مستقبلا.

قال الباجي فيما نقله عن أشهب حول هذا الموضوع: «النظر في مصالح العامة، والمنع من إغلاء السعر عليهم، والإفساد عليهم، وليس يجبر الناس على البيع، وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذى يحدده الإمام على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمبتاع، ولا يمنع البائع ربحا ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس»<sup>(٥٤)</sup>.

وذكر التلمساني أن الجلاب وأصحاب الجملة الذين يبيعونها إلى تجار القطاعى، لا يسعر عليهم شئ مما يبيعونه، ولكن يلزمون ألا يرفعوا

(٥٢) تخريج الدلالات السمعية: ص ٢٩٨.

(٥٣) الموطأ بشرح المنتقى: ٥: ١٧، وشرح أوجز المسالك: ١١: ٢٥١ - ٢٥٢، ٢٥٣.

(٥٤) المنتقى: ٥: ١٨. وانظر كشاف القناع: ٣: ١٨٧ حيث نقل حواش التسعير على البائع المحتكر، وأنه يجوز إلزام الباعة بالمعاوضة بسعر (ثمن) المثل، وأن الإمام يجبر المحتكرين على البيع كما يبيع الناس.

السعر عن سعر السوق في مبيع الجملة إلى تجار المفرق الذين يبيعونها مقطّعا إلى المستهلك<sup>(٥٥)</sup>.

وإلى ذلك أشار الباجي في المنتقى، وابن القيم في الطرق الحكمية<sup>(٥٦)</sup>. والملاحظ أن أصحاب هذا الرأي، يميزون تسعير السلع الاستهلاكية ذات المساس بحياة الناس اليومية من السلع الضرورية التي يبيعها تاجر القطاعي - المفرق - وأما تاجر الجملة والجالب - سواء كان المزراع للحبوب أو التاجر للمواشي واللحوم وغيرها - فيبيع كيف شاء شريطة ألا يبيع بسعر غير سعر السوق.

وتسعير الإمام على تجار المفرق للسلع الاستهلاكية، لا تكون بطريقة تحديد السعر، وإنما تكون بمنع البيع بأعلى من السعر الذي يحدده الإمام، حيث وضع هذا السعر بناءً على مصلحة الرعية، بحيث يحقق هذا السعر مصلحة البائع والمشتري، فلا البائع يبيع دون ربح معقول، ولا المشتري يشتري بسعر فوق طاقته. ونقل ابن القيم عن بعض الفقهاء ما نصه: «واحتج أصحاب هذا القول بأن في هذا مصلحة الناس بالمنع من غلاء السعر عليهم، ولا يجبر الناس على البيع، وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحدده ولي الأمر، على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري»<sup>(٥٧)</sup>.

وحول كيفية تحديد للسعر لسلعة معينة، نقل الباجي عن ابن حبيب قوله: «ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون، فينازلهم إلى

(٥٥) تخریج الدلالات السعوية: ص ٢٩٨. وانظر الفروع: ٤: ٣٠.

(٥٦) المنتقى: ٥: ١٨-١٩. الطرق الحكمية: ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

(٥٧) الطرق الحكمية: ص ٢٥٧ وقد جوز البهوتي التسعير على البائع المحتكر - كشاف القناع: ٣: ١٨٧.

ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به، قال: ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا، وعلى هذا أجازاه من أجازاه، ووجه ذلك أن بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين، ويجعل للباعة من ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات، وإتلاف أموال الناس»<sup>(٥٨)</sup>.

وتحديد أسعار السلع - التي يقول بها الباجي - بالاتفاق مع الباعة بعد معرفة تكاليف الشراء، ونسبة الربح المجزية التي تسجعهم على الاستمرار بأعمالهم، ولا يدعو خفضها إلى ترك عملهم والتفتيش عن أعمال أخرى تكون أكثر ربحاً، تشبه التسعيرة الودية أو تسعيرة المصلحة التي تتم في هذه الأيام بين الحكومة المصرية وتجار السلع الضرورية، وهي تختلف عن التسعيرة الجبرية، ولا شك أنها ذات فاعلية إلا أن الذي يبدو أنها لا تستقر على حال، ولذا يحتاج الأمر إلى دراستها من حين إلى آخر حسب العرض والطلب وزيادة الانتاج من هذه السلع.

وقد استعمل عمر بن الخطاب لمراقبة الأسواق وعدم رفع الأسعار عمالاً منهم: «السائب بن يزيد، وعبد الله بن عتبة بن مسعود» على سوق المدينة المنورة، استعمل من النساء: «الشفاء أم سليمان بن أبي حيشمة»<sup>(٥٩)</sup>.

ومن ذلك فقد كره بعض الفقهاء أن يشتري الشخص مكاناً يبيع فيه وحده كأن يشتري سوقاً كاملة خوفاً من الاحتكار وغلاء الأسعار على المستهلكين<sup>(٦٠)</sup>.

(٦٠) الفروع: ٤: ٥٤.

(٥٨) المنتقى - الباجي: ١٩: ٥.

(٥٩) تخريج الدلالات السمعية: ص ٣٠٠.

ومن ذلك نهى الشارع عن منافسة التجار بعضهم بعضاً في رخص الأسعار، بحيث يهدف التاج من ذلك منع الناس من الشراء إلا منه، بعد أن يقدم للمستهلكين أرخص الأسعار، لما في ذلك من الإضرار بغيره من التجار.

ذكر في أعلام الموقعين: «أنه عليه السلام نهى عن طعام المتبارين، وهما الرجلان يقصد كل منهما مباراة الآخر ومباهاته، أما في التبرعات كالرجلين يصنع كل منهما دعوة يفتخر بها على الآخر ويباهيه بها، وإما في المعاضات كالبائعين يرخص كل منهما سلعته لمنع الناس من الشراء من صاحبه، ونص الإمام أحمد على كراهية الشراء من هؤلاء»<sup>(٦١)</sup>.

ويظهر مما تقدم اهتمام الشارع بمصالح الناس مستهلكين وتجاراً، حيث راعت مصلحة المجتمع ومصلحة التاجر، فقد قرر الفقهاء جواز التسعير على المحتكرين والزامهم أن يبيعوا ويشتروا بقيمة المثل، ولو تركوا هكذا، لتضرر الناس سواء كانوا تجاراً أم مستهلكين.

كما يظهر أن التسعير الجبرى لا يكون إلا عند الضرورة، وخدمة للمجتمع. ولا يكون كذلك إلا مع مراعاة مصلحة التاجر ومصلحة المشتري، بحيث لا يظلم التاجر فيبيع بأقل من سعر التكلفة أو يبيع دون ربح.

وقد اهتم الفقهاء أيضاً بمراعاة سعر التكلفة للسلعة، حيث أن الجالب الذى يحمل متاعه من مكان إلى آخر، يكون قد اتفق عليه كثيراً - أى على سلعته المعروضة للبيع - فلا يلزم أن يبيع بسعر معين، بل يترك أمره إلى حفظه في سعر السوق، مع إلزامه ألا يبيع بسعر مرتفع عن سعر السوق

(٦١) أعلام الموقعين - ابن القيم: ١٦٩: ٣.

حق لا ترتفع أسعار السلع على الناس، ومثل الجالب: الفلاح، وصاحب الماشية، ومربي الأغنام.

والناس لا يلزمون بالبيع بسعر محدد من السلطان، إذا كانوا يبيعون بأسعار ليس فيها ظلم للناس، بل يترك الأمر لقانون العرض والطلب، ولا يتدخل الإمام إلا إذا كان قد ارتفع السعر، بحيث يكون فيه ظلم المستهلكين، فعندها يسعر الإمام، بل واجب عليه أن يتدخل للتخفيف من عناء المجتمع وتأمين الغذاء إلى كافة أفرادها بأرخص الأسعار.

### المبحث الرابع النهي عن السرف والأمر بترشيد الاستهلاك

السرف ضد القصد، والإسراف في النفقة: التبذير، والقصد يكون بين الإسراف والتقتير، يقال: فلان مقتصد في النفقة أى معتدل، لا هو مسرف مبذر ولا هو شحيح بخيل<sup>(٦٢)</sup>.

قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٦٣)</sup>.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما عال من اقتصد» وفي رواية «ما عال مقتصد قط» وقال ﷺ في رواية أخرى: «ما أحسن القصد في الغنى، ما أحسن القصد في الفقر، وأحسن القصد في العبادة»<sup>(٦٤)</sup>.

والإسراف منهى عنه شرعاً، وفيه مضرة العقل والدين، ويجوز للانسان

(٦٢) مختار الصحاح مادة سرف، وقصد لسان العرب: ٣: ١٩٩٦.

(٦٣) الأعراف: آية ٣١

(٦٤) رواه أحمد والطبراني والبيهقي انظر مجمع الزوائد: ١٠: ٢٥٢.



أن يأكل ويتمتع على ألا يتجاوز أمر الله، وقد نهى الشارع الحكيم عن الإسراف في كل شيء حتى في الصدقات فلا يجوز التصدق بجميع المال<sup>(٦٥)</sup>.

قال عليه السلام فيما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «كل واشرب واليس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة»<sup>(٦٦)</sup>.

قال الصنعاني في هذا الحديث: دل على تحريم الإسراف في المأكل والمشرب والملبس والتصدق، وحقيقة الإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإنفاق أشهر»<sup>(٦٧)</sup>.

قال عطاء: «نہوا عن السرف في كل شيء» وقال إياس بن معاوية: «ما جاوزت به أمر الله فهو سرف»<sup>(٦٨)</sup>.

قال تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ، وَابْنِ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾<sup>(٦٩)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾<sup>(٧٠)</sup>.

ففي هذه الآيات أمر بالتوسط في الإنفاق، ونهى عن السرف والتبذير.

(٦٥) تفسير القاسمي: ٦: ٢٥٢٧ - ٢٥٢٨. سبل السلام: ٤: ١٥٩، ١٦٤. الفروع: ٤: ٣١٢ -

٣١٥. تفسير المرافعي: ٣: ٦٧، ٦٨. أوجز المسالك: ٥: ٢٨٥ - ٢٨٨. جمع الجوامع: ١: ١٣٨٨،

٣٠٤٧. مجمع الزوائد: ٣: ١١٣.

(٦٦) أخرجه أبو داود وأحمد وعلقه البخاري. أنظر سبل السلام: ٤: ١٥٩.

(٦٧) سبل السلام: ٤: ١٥٩.

(٦٨) تفسير القاسمي: ٦: ٢٥٢٧ - ٢٥٢٨.

(٦٩) الإسراء آية ٢٦ - ٢٧.

(٧٠) الإسراء آية ٢٩.

قال ابن كثير فيما ينقله القاسمى في تفسيره: «أى لا تسرف في الإنفاق فتعطى غير طاقتك وتخرج أكثر من دخلك»<sup>(٧١)</sup>.

وقال القاسمى: «في النهين استعارتان تمثيلتان: شبه في الأولى فعل الشحيح في منعه بمن يده مغلوله لعنقه، بحيث لا يقدر على مدها، وفي الثانية: شبه السرف ببسط الكف بحيث لا تحفظ شيئاً وهو ظاهر»<sup>(٧٢)</sup>.

ومن هنا يمنع السفيه من التصرف بالمال، وينفق على المبذر السفيه بقدر حاجته، ويحرم التبذير في مال الغير كالتبذير من الوصى أو الولي في مال اليتيم، والوكيل في مال الموكل، والعامل في مال المضاربة<sup>(٧٣)</sup>.

نقل الصنعاني قول عبد اللطيف البغدادي في الحديث المتقدم «كل واشرب والبس..» قال: «هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه، وفيه تدبير مصالح النفس الجسد في الدنيا والآخرة، فإن السرف في كل شيء مضر بالسود ومضر بالمعيشة، ويؤدي إلى الإلتلاف، فيضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال، والمخيلة تضر بالنفس، حيث تكسبها العجب، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم، وباللدنيا بحيث تكسب المقت من الناس»<sup>(٧٤)</sup>.

وقال ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى يرضى لكم ثلاثاً ويسخط لكم ثلاثاً

(٧١) تفسير القاسمى: ١٠: ٣٩٢٣.

(٧٢) تفسير القاسمى: ١٠: ٣٩٢٣.

(٧٣) تفسير المراهى: ٦٩: ٨. المنتقى: ١٠٧: ٢، البدائع: ٦: ٢٩٨٩ - ٢٩٩٠. أحكام القرآن: ابن العربى: ١: ٣٠٧ - ٣٠٩، ٢: ٧٦١، ٣: ١١٩٨. تفسير الكشاف: ١: ٣٥٧ - ٣٥٨، ٣٦٩، ٣٧٠. تبصرة الحكام: ١: ١٢، ١٥٠، ١٨٣، ٣٢٥. المجتهدون في القضاء - د. صبحى محمضانى: ص ١٦٢ ط أ ١٩٨٠. روضة الطالبين: ٤: ١٨٣، ١٨٥.

(٧٤) سبل السلام: ٤: ١٥٩ - ١٦٠.

يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشرکوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم، يسخط لكم: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال» (٧٥).

قال أبو عبيد: «إضاعة المال يحتمل أن يريد بتضييعه ترك تميمه وحفظه، ويحتمل أن يريد انفاقه في غير وجه من السرف والمعاصي» (٧٦).

وقال مالك: إضاعة المال: أن يرزقك الله رزقاً فتنفقه فيما حرم الله عليك» (٧٧).

فالل مال يحرم انفاقه إذا كان لغير غرض ديني أو دنيي لأنه إسراف وإضاعة للمال، وكل إنفاق في الحرام حرام، ومن أنفق في غير الوجوه المشروعة فهو تبذير.

في التبذير تفويت لمصالح الدين والدنيا سواء في حق صاحب المال أو في حق غيره.

أما الانفاق في الوجوه المحمودة شرعاً فلا شك في كونه مطلوباً، ما لم يفوت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه.

والإنفاق يجب أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله، وإذا كان كذلك فليس من الإسراف والتبذير من شيء، وكذلك الإنفاق لدفع مفسدة حاضرة أو متوقعة، أما خلاف ذلك فقد أجمع الفقهاء على أنه من الإسراف (٧٨).

(٧٥) المنتقى والموطأ: ٣١٥:٧، سبل السلام: ٤: ١٦٢.

(٧٦) المنتقى: ٣١٥:٧، وانظر سبل السلام: ٤: ١٦٤.

(٧٧) المنتقى: ٣١٥:٧.

(٧٨) سبل السلام: ١٦٤:٤، المنتقى - الباجي: ٣١٥:٧، روضة الطالبين: ٤: ١٨٠، ١٨٢.

تليوي وعميرة: ٢: ٢٩٩ - ٣٠٣.

ومن ذلك انفاق جميع المال في الصدقة، أو وقف جميع المال أو الإيصال بجميع المال، ولذا لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث<sup>(٧٩)</sup>.  
قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(٨٠)</sup>.

عن حكيم بن حزام رضى الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قال «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير لصدقة ما كان عن ظهر غنى»<sup>(٨١)</sup>.

وعن جرير قال: لما رأى النبي ﷺ لا أمسك مالا، إنما أنفق، قال لى: يا جرير: «لا عليك أن تمسك عليك مالك فإن لهذا الأمر مدة»<sup>(٨٢)</sup>.  
قال الصنعاني في حديث حكيم بن حزام: «في الحديث دليل على البداء بنفسه وعياله لأنهم الأهم، وفيه أن أفضل الصدقة ما بقى بعد إخراجها صاحبها مستغنيا، إذ معنى أفضل الصدقة ما أبقى المتصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصلحه، لأن المتصدق بجميع ماله يندم غالباً، ويجب إذا احتاج أنه لم يتصدق»<sup>(٨٣)</sup>.

والإسراف مذموم، سواء كان على مستوى الأفراد في مواجهة أعباء الحياة، أم كان على مستوى الدولة في مواجهة مسؤولياتها تجاه المواطنين،

---

(٧٩) البدائع: ٣٩١، ٨. تفسير الكشاف: ١، ١٦٨، ٣٧١ - ٣٧٤ - ٥٣٥ - ٥٣٧. أحكام القرآن - ابن العربي: ٢، ٩٩٧ - ٩٩٨، ١، ٧٢، ٣٣٠ - ٣٤٤. تبصرة الحكام: ٢، ٢٢٨، ١٠٦ - ١٠٧. تفسير القاسمي: ٥، ١١٤٣. أوجز المسالك: ١٢، ٢١٦ - ٣٢٨. التفسير الكبير: الرازي: ١٩٨ - ١٩٩.

(٨٠) سورة الفرقان آية ٦٧.

(٨١) متفق عليه وانظر سبل السلام: ٢، ١٤٦. جمع الجوامع: ٢، ١٨٢٩. مجمع الزوائد: ١١٥: ٣.

(٨٢) رواه الطبراني في الأوسط انظر: مجمع الزوائد: ٣، ١١٣.

(٨٣) سبل السلام: ٢، ١٤٦.

فيحرم على الدولة الإنفاق على المحرام كالإنفاق على وفود اللهو والفناء، وكل إنفاق تنفقه الحكومة في المحرام أو ما ينول إلى حرام فهو حرام. وأما انفاقها في المباحات، فيجب أن تراعى فيه الاقتصاد والتخطيط للمستقبل، والنظر إلى حالة الناس من العسر والغنى والفاقة وغيرها، هذا في انفاقها على الرعاية من حيث المرتبات والمساعدات. وكذلك إنفاقها في مصالحها الداخلية والخارجية.

### المبحث الخامس الادخار واستثمار المال

ادخر يدخر، وادخره، وهو ادخار أى جعله عدة له لوقت الحاجة من المال المكتسب بطريق حلال مما لا يضر بالناس منعه عنهم، كادخار نفقته ونفقة عياله مدة معينة، وغالباً ما يكون هذا عند الطبقة البسيطة في غناها، حيث تقوم بتوفير المال أو المؤن والأطعمة لوقت الحاجة، مما يقتاته وينفقه على نفسه بعد التوسط في الإنفاق، وقد جوز الفقهاء ادخار الطعام لوقت الحاجة<sup>(٨٤)</sup>.

وفي قصة يوسف عليه السلام العبرة والعظة لكل إنسان، ولكل دولة من الدول، فقد نصح يوسف عليه السلام الملك بما لا بد منه، ليتجنب أخطار القحط والمجاعة. فقد نصح أن يزرعوا سبع سنين حسب طاقتهم وقدرتهم لأكبر كمية ممكنة من المحصولات التي يقتاتون بها، وخطط لهم أن يتركوا ما حصده في سنابله مدخراً، ولا ينفقوا إلا ما اقتضت الحاجة إلى إنفاقه، وبما لا بد منه للتمون، وذكر أن بعد ذلك تأتى سبع سنين من القحط، يأكلون

(٨٤) تفسير الفخر الرازى: ١٨: ١٤٦ - ١٥٠. الفروع: ٤: ٥٢ - ٥٣. كشف القناع: ٣: ١٨٧.

الاحياء: ٤: ٣٦٩، ٢٧٠. أحكام القرآن - الشافعى: ١: ١٠٢، ١٠٣. المنتقى: ٥: ١٩، ٢: ١٢٥. سبل السلام: ٣: ٢٥.

فيها ما ادخره لمن إلا القليل مما يخصص للبذر والنماء، ثم يلى ذلك عام فيه يطر الناس وفيه يعصرون العنب وغيره، وبذا يكون قد خطط لهم عليه السلام كيف يواجهون السنين القاحلة.

قال تعالى: ﴿يُوسُفَ أَيُّهَا الصَّادِقُ افْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعَ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ. قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصَرُونَ﴾<sup>(٨٥)</sup>.

وقد حث الإسلام على الانفاق والتوسط فيه، وذم كنز المال إذا لم يخرج حق الله فيه، أما إذا أخرج المسلم حق الله في المال، فليس بكنز مهما كان هذا المال كثيرًا.

ولذلك فقد حمل الجمهور آية الكنز على مانعي الزكاة<sup>(٨٦)</sup>.

قال ﷺ: «كل مال وإن كان تحت سبع أرضين تؤدوا زكاته فليس بكنز، وكل مال لا تؤدوا زكاته وإن كان ظاهرًا فهو كنز»<sup>(٨٧)</sup>.

والكنز كل شيء جمع بعضه إلى بعض، وهو المال المدفون تحت الأرض غالبًا، فإذا أخرج منه الواجب لم يبق كنزًا، وإن كان مكنوزًا وهذا المعنى حكم شرعى تجوز فيه عن الأصل<sup>(٨٨)</sup>.

(٨٥) سورة يوسف آية ٤٦ - ٤٩.

(٨٦) تفسير القاسمي: ٨: ٣١٣٧. المنتقى: الباجي: ٢: ١٢٥، البدائع: ٨: ٨٠٩. التفسير الكبير:

١٦: ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٢١: ١٨٢.

(٨٧) أخرجه الطبراني والبيهقي وانظر البخاري ٢٤ كتاب الزكاة حديث رقم ٣٤. تحقيق

عبد الباقي: مجمع الزوائد: ٣: ٦٤. جمع الجوامع: ١: ٣٤٣.

(٨٨) لسان العرب: ٥: ٣٩٣٧ ط دار المعارف.

وعن مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال: سمعت عبد الله بن عمر وهو يسأل عن الكنز ما هو؟ فقال: هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة» (٨٩).

قال الباجي: «الكنز هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة.. هذا اسم مختص في الشرع بهذا النوع من المال، لأن أصل الكنز في اللغة هو الجمع، وكل مال جمع فهو كنز، لكن الشرع قرر هذا الاسم عنده على جمع المال على وجه منع الحق منه» (٩٠).

وقال عمر بن الخطاب: «كل ما أدت زكاته فليس بكنز، وإن كان تحت سبع أرضين، وفي رواية: لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده، أزيه، وأعمل فيه بطاعة الله تعالى» (٩١).

وقد ذكر الغزالي جواز ادخار الطعام بما يكفي أربعين يوماً، وهناك من يرى جواز الادخار لما يكفي السنة، والأفضل ألا يقوم بادخار طعام لأكثر من حاجته لمدة سنة» (٩٢).

وذكر في الفروع وكشاف القناع أنه يجوز ادخار الرجل قوت أهله ودابته سنة وستين دون أن ينوي التجارة» (٩٣).

واستدلوا على ذلك بما ورد أنه ﷺ: «ادخر قوت أهله سنة» فقد أخرج البخاري عن عمر رضي الله عنهم: «أن النبي ﷺ كان يبيع نخل بني النضير ويحتبس لأهله قوت سنتهم» (٩٤).

(٨٩) موطأ ما بشرح المنتقى: ٢: ١٢٥.

(٩٠) المنتقى: ٢: ١٢٥.

(٩١) أخرجه ابن ماجه هي ٨ كتاب الزكاة - باب من أدى زكاته فليس بكنز حديث رقم ١٧٨٧ تحقيق عبد الباقي.

(٩٢) الإحياء: ٤: ٢٠١.

(٩٣) الفروع: ٤: ٥٤، كشاف القناع: ٣: ١٨٨.

(٩٤) صحيح البخاري (كتاب التفسير)، باب ما جاء في سورة الحشر.

وروى الترمذى عن عمر رضى الله عنه قال: كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله، مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خالصاً، وكان ﷺ يعزل نفقة أهله سنة، ثم يجعل ما بقى فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله»<sup>(٩٥)</sup>.

قال الشافعى فى تفسيره لآية الكنز: «يعنى والله تعالى أعلم - فى سبيله التى فرض من الزكاة وغيرها، فأما دفن المال: فضرب من إحرازه، وإذا حل إحرازه بشئ حل بالدفن وغيره»<sup>(٩٦)</sup>.

وجوز الغزالي ادخار ما يحتاجه الإنسان من مال ورثه، أو اكتسبه بطريق حلال، إلا أنه حدد بعض السلع التى يجوز للإنسان أن يدخرها<sup>(٩٧)</sup>.

وعلى هذا لا يحرم ادخار العسل والزيت، كما لا يحرم ادخار علف البهائم، لأن مثل هذه الأشياء لا تعم الحاجة إليها، ولا يتضرر أحد باحتكارها، أما لو كان الادخار لقوت الناس، بحيث يضر بهم ادخاره ومنعه عنهم فلا يجوز ذلك، ولو احتاج الناس إلى الطعام المحبوس عند شخص، فإن الإمام يفرقه على المحتاجين إليه، ويردون مثله عند زوال الحاجة<sup>(٩٨)</sup>.

وهذا إذا كان الادخار بالقليل، أما ادخار كثير المال فهو ممنوع نظراً لأنه يضر بالناس ادخاره، وحبسه لمدة طويلة<sup>(٩٩)</sup>.

(٩٥) جامع الترمذى (أبواب فضائل الجهاد) باب ما جاء فى الفقه وسبل السلام: ٢، ٦٣.

(٩٦) أحكام القرآن - الشافعى: ١، ١٠١ - ١٠٢.

(٩٧) الإحياء: ٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١. وانظر سبل السلام: ٣، ٢٥.

(٩٨) كشف القناع: ٣، ١٨٨، الفروع: ٤، ٥٤. الإحياء: ٤، ٢٧١ التفسير الكبير - الرازى:

١٨: ١٤٦. جواهر الإكليل - الأزهري: ٢، ١٧.

(٩٩) المنتقى: ٢، ١٢٦. سبل السلام: ٣، ٢٥.



أما ما لا يضر ادخاره بالناس، فيجوز ادخاره مهما كان كثيراً، وهذا مفهوم حديث أنس بن مالك حيث يقول: «كان أبو طلحة أكثر أنصاري المدينة مالاً من نخل..»<sup>(١٠٠)</sup>.

قال الباجي في هذا الحديث: «إنه يجوز للرجل الصالح الاستكثار من المال الحلال..»<sup>(١٠١)</sup>.

قال الصنعاني: «واجه العلماء على جواز الادخار بما يستغله الإنسان من أرضه، وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره، فإن كان وقت ضيق الطعام لم يجوز، بل يشتري ما لم يحصل به تضيق على المسلمين، كقوت أيام أو شهر، وإن كان وقت سعة، اشترى قوت السنة، وهذا التفصيل نقله القاضي عياض عن أكثر العلماء»<sup>(١٠٢)</sup>.

وقد ذكر في كشف القناع ما نصه: «وإذا اشتدت المصلحة في سنة المجاعة، وأصابت الضرورة خلقاً كثيراً، وكان عند بعض الناس قدر كفايته، وكفاية عياله، لم يلزم بذله للمضطرين، لأن الضرر لا يزال بالضرر»<sup>(١٠٣)</sup>.

عن أبي هريرة أنه كان يقول: «من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول: أنا كنزك»<sup>(١٠٤)</sup>.

فمانع الزكاة يتحول ماله غمّاً عليه، ويتمثل له حية يوم القيامة، وأما

---

(١٠٠) موطأ مالك بشرح المنتقى: ٧، ٣١٩. وبشرح أوجز المسالك: ١٥، ٣٣٧ - ٣٣٩.

(١٠١) المنتقى: ٧، ٣١٩.

(١٠٢) سبل السلام: ٢، ٦٤.

(١٠٣) كشف القناع: ٣، ١٨٨.

(١٠٤) رواه البخاري في باب إثم مانع الزكاة. موطأ مالك بشرح المنتقى: ٢، ١٢٦. مجمع الزوائد:

٣، ٦٤.

المدخر للمال فليس من هذا في شيء نظراً لأنه أدى حق الله لمستحقه من مال الله الذي أعطاه.

وجمع المال مع عدم الإنفاق لا يكون إلا لإستحكام رذيلة الشح، وحب المال، وكل رذيلة كية يعذب بها صاحبها في الآخرة، ويخزي بها في الدنيا، ولما كان المال سبب ذلك كله كان هو الذى يحصى عليه في نار جهنم<sup>(١٠٥)</sup>.

قال ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقها، إلا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره»<sup>(١٠٦)</sup>.

وقد روى عن على كرم الله وجهه في تحديده لما يجوز ادخاره من المال بأربعة أواق، وهو أقل من النصاب الذى تجب فيه الزكاة<sup>(١٠٧)</sup>.

وذهب أبو ذر رضى الله عنه إلى تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال، وكان يفتى بذلك، حتى إن معاوية بن أبى سفيان تضايق منه نظراً لإغلاظ «أبوذر» في مخالفته، فشكاه إلى عثمان بن عفان، فنفاه عثمان إلى «الربذة».

وقد طبق أبو ذر هذا الرأى على نفسه، فكان ينفق عطاءه في يومه، وقد حمل رضى الله عنه آية الكنز على الادخار، وأن الوعيد في الآية ينتظر المدخرين<sup>(١٠٨)</sup>.

وقد امتحن معاوية بن أبى سفيان أبا ذر في مدى ما يطبق على نفسه هذا الرأى، فأرسل إليه ألف دينار، ففرقها أبو ذر من يومه، فأرسل معاوية إليه يطلبه ما أعطاه إياه، حيث عاد الرسول يطلبه وقال لأبى ذر إنها

(١٠٥) تفسير القاسمى: ٨، ٣١٤١. بدائع الصنائع: ٢: ٨٠٩.

(١٠٦) صحيح مسلم ١٢ كتاب الزكاة حديث رقم ٢٤ تحقيق عبد القادى.

(١٠٧) المنتقى: ٢: ١٢٥.

(١٠٨) المنتقى: ٢: ١٢٦. نيل المرام: ٢: ٥٥.

ليست لي، وقد غلظت فقال أبو ذر: انفتحتها، ولكن انتظر إذا جاء مال حاسبناك به<sup>(١٠٩)</sup>.

وقد ورد في الحديث أن رسول الله ﷺ: قال لأبي ذر: «ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً، يمر عليّ ثلاثة أيام وعندي منه شيء، ألا دينار أرصده لدين»<sup>(١١٠)</sup>.

وعن أبي ذر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أوكأ على ذهب أو فضة ولم ينفقه في سبيل الله، كان جرماً يوم القيامة يكوى به»<sup>(١١١)</sup>.  
نقل القاسمي قول ابن كثير: «هذا - الوعيد الشديد - والله أعلم هو الذي حدا أبا ذر على القول بهذا»<sup>(١١٢)</sup>.

وفلسفة أبي ذر في الاقتصاد، وادخار المال، جاءت من ورعه وحرصه على مصلحة المسلمين، وفهمه لمقاصد الشريعة السمحة، فكان مشهوراً بالورع، حريصاً على مصالح المسلمين، يقول الحق ولو على نفسه، وأخذ يشهر رأيه في المال، وأخذ حزياً من أهل الشام وطالب معاوية برد المال للمسلمين، وأعلن عدم رضاه عن كنزه في بيت المال، ولا بد من توزيعه على كافة المسلمين، وأيده كثير من المسلمين. وإنكاره هذا إنما كان لما رأى السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم ولا ينفقون المال في وجهه، ثم ذكر ذلك في فتح الباري والقاسمي في التفسير.

ومن تطبيقات هذا المبدأ على نفسه رضى الله عنه، ما رواه عبد الله بن

(١٠٩) تفسير القاسمي: ٨: ٣١٣٧.

(١١٠) البخاري في ٤٣ كتاب الاستقراض وأداء الديون - باب أداء الديون حديث رقم ٦٦٠. وفي

جميع الزوائد عن ابن عباس: ٣: ١٢٣.

(١١١) رواه الطبراني في الكبير، وأحد بنحوه ورجاله ثقات. انظر مجمع الزوائد: ٣: ١٢٥ ومسنند

أحمد: ٦: ١٧٥.

(١١٢) تفسير القاسمي: ٨: ٣١٣٧.

الصامت أنه كان مع أبي ذر، فخرج عطاؤه ومعه جارية، فجعلت تقضى حوائجه، ففضلت معها سبعة، فأمرها أن تشتري به فلوساً، قال: قلت: لو ادخرته لحاجة بيوتك وللضيف ينزل بك، قال: إن خليلي عهد إلى أن أيا ذهب أو فضة أو كىء عليه، فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله عز وجل إفرأغاً» (١١٣).

والواضح أن من يتمعن رأى أبي ذر يدرك أنه متفق مع القرآن الكريم والسنة المطهرة، من حيث أنه لا يجوز ادخار المال دون استثماره وإعطاء حق المسلمين فيه، فلو كان أبو ذر رضى الله عنه تاجرًا فلا يمكن له أن يقول بتوزيع المال من يومه وليلته، حتى يذهب ويشتري ثم يبيع، وقد تستغرق هذه العملية وقتًا طويلاً، فالذى أفهمه: أن كنز المال دون استثماره وإعطاء حق الله فيه هو الممنوع الذى لا يجوز عند «أبي ذر» خاصة في ما يعد نميناً كالذهب والفضة وغيرها، ولم يأت إنكار أبي ذر على صحابة رسول الله ﷺ وقد كانوا أهل مال، وتجارة، يدخرون المال ويحفظونه إلى وقت الحاجة إلا أنه كان يعرف أنهم كانوا يأخذونه بحقه وينفقونه في وجهه.

ولا شك أن للمال أهمية خاصة في حياة الإنسان: فرداً، وجماعة، ودولة، فهو وسيلة لإشباع الحاجات الأساسية، وهو وسيلة التنمية، وعماد التخطيط لرعاية الدولة والمجتمع ومصدر قوته.

وقد اعترف الإسلام بأهمية المال في الحياة، وحب المال مركز في نفس الإنسان قال تعالى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (١١٤) وقال تعالى أيضاً: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ

(١١٣) مسند الإمام أحمد: ٦: ١٧٥ ط الحلبي.

(١١٤) الفجر: آية ٢٠.

الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَالْخَيْلَ الْمُسَوَّمَةَ وَالْأَنْعَامَ. وَالْحَرْثَ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿١١٥﴾.

قال عمر بن الخطاب في هذه الآية: «اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نحب ما زيننا لنا فاجعلنا ممن يأخذه بحقه فينفقه في وجهه»<sup>(١١٦)</sup>.

والمال إذا أدت زكاته، تفرق بين الناس، وأخذ كل فرد في هذه الحياة حظه منه، فالغنى يستفيد والفقير يستفيد، واستفادة الغنى - إضافة إلى الراحة النفسية - حب المجتمع، ويتمكن من استثمار ما ادخره في أى عمل يعود عليه بالخير، ويزول نقصان ماله، والفقير إذا لم يعط من المال يبقى معدماً، والمال عند الغنى معطلاً.

والإسلام يبحث على الادخار، ولكن لصالح الجماعة الإسلامية، فإذا لم يكن كذلك، يعتبر الادخار كنزاً محرماً واحتكاًراً مذموماً، ولا يعد أن يكون حبساً لرأس المال عن التداول حيث لا يعود النفع على المجتمع قال تعالى: ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١١٧)</sup>.

قال الرازى حول هذا المفهوم في معرض تفسيره لآية الصدقات: «إن الشرع لما أبقي في يد المالك أكثر ذلك المال، وصرف إلى الفقير منه جزءاً قليلاً، تمكن المالك من جبر ذلك النقصان بسبب أن يتجر بما بقى في يده من ذلك المال، ويربح، ويزول ذلك النقصان، وأما الفقير فليس له شيء أصلاً، فلو لم يصرف إليه طائفة من أموال الأغنياء لبقى معطلاً، وليس له ما يجبره، فكان ذلك أولى... إن الأغنياء لو لم يقوموا بإصلاح مهمات الفقراء، فربما حملتهم شدة الحاجة، ومضرة المسكنة على الالتحاق بأعداء

(١١٥) آل عمران: آية ١٤.

(١١٦) المنتقى - الماجى: ٧: ٣١٩.

(١١٧) الحشر آية ٧.

المسلمين، أو على الإقدام على الأفعال المنكرة كالسرقة وغيرها، فكان إيجاب الزكاة يفيد هذه الفائدة، فوجب القول بوجوبها»<sup>(١١٨)</sup>.

ويجب استثمار المال المدخر بما يعود على صاحبه بالفائدة، وتتعدد وجوه استثمار الأموال، فقد تستثمر في التجارة، وقد تنفقه في الزراعة، سواء كان ذلك بإحياء الأرض الموات، أو بتحسين الإنتاج وزيادته، ولا يجوز إبقاء المال عاطلاً دون استثمار، لأنه يكون من الاحتكار الممنوع شرعاً.

ويمكن أن يتعاون المواطنون من ادخاراتهم في استثمارات كبيرة، ويمكن فتح بنوك استثمارية لهذه الادخارات تفيد المجتمع، ومن تطبيقات ذلك ما تم في مصر، حيث ظهرت هذه التجربة لأول مرة في منتصف عام ١٩٦٣م في محافظة الدقهلية بدلتا النيل، حيث قامت مؤسسة الادخار بإنشاء بنك ادخار في بلدة ميت غمر، وبقي البنك يمارس عمله بنجاح كبير، حيث قام على أساس المشاركة في الربح، وعدم اللجوء إلى التعامل بالربا إلا أن البنك أخذ يتعامل بالربا منذ سنة ١٩٦٧م.

وقد أفتى<sup>(١١٩)</sup> الشيخ حسنين مخلوف ت ٢٧ شعبان ١٣٧٢ هـ وفق ١١ مايو ١٩٥٣م بجواز استثمار أموال الادخار بشكل جماعي واعتمد في إجابته على المبادئ التالية:

- ١ - استثمار الأموال المدخرة يقتضى توزيع أرباحها بنسبة رهوس الأموال بشرط مطابقة ذلك لما تقتضيه الأحكام الشرعية.
- ٢ - التعاون بين الناس مطلوب شرعاً.
- ٣ - القرض الحسن ثوابه عظيم.
- ٤ - التوسط والاعتدال في المعيشة مندوب إليهما شرعاً.

(١١٨) التفسير الكبير: ١٦ : ١٠٤.

(١١٩) الفتاوى الإسلامية: ٧ : ٢٤٦١ - ٥٤٦٣.

والسؤال: من حضرة الصاغ أركان الحرب م.رج ويتضمن السؤال ما يلي:

تكون بين ضباط القوات المسلحة صندوق للتأمين والادخار، بقصد تنمية روح الادخار بين الأعضاء، والمعاونة في تحسين حالهم، اجتماعياً واقتصادياً بتحقيق الأغراض التالية:

- ١ - إعانة عائلات الأعضاء الذين يتوفون في أثناء عضويتهم.
- ٢ - إعانة الأعضاء الذين يصابون بعاهاات مستديمة.
- ٣ - اقراض الأعضاء لمواجهة الأزمات العارضة - وقد اشترط أن يكون القرض حسناً بدون فائدة.
- ٤ - يدفع العضو اشتراكاً شهرياً.
- ٥ - تتكون أموال الصندوق من الاشتراكات والتبرعات.
- ٦ - إذا توفي العضو يدفع الصندوق مبلغاً معيناً إلى الورثة.

وهذا الصندوق خاص بضباط القوات المسلحة.

وكان من إجابة الشيخ حسونة: «اطلعنا على السؤال... وما تضمنه من مشروع نظام صندوق الادخار والتأمين لضباط القوات المسلحة فوجدناه نظاماً تعاونياً مفيداً، سليماً مما لا يوجب تحريره... ولكن يجب توزيع الأرباح الناتجة فعلاً عن استثمار أمواله... مطابقاً لما تقتضيه الأحكام الشرعية المعروفة في ذلك، بحيث يوزع الربح الناتج من الاستثمار، لا بنسبة مئوية، بل بنسبة رموس الأموال، كما في بعض شركات بنك مصر كشركة الغزل والنسيج - والمشروع مع ذلك سبيل إلى الاقتصاد وترك الإسراف والبذخ في العيش، ويحث على الادخار من اليوم إلى الغد، والتعاون مطلوب شرعاً...».

ومثل ذلك مؤسسة - بيتنا - في المملكة الأردنية الهاشمية، وغيرها من المؤسسات الأردنية والعربية إذا لم تنحرف وتتعامل بالربا بعد بداية رашدة حميدة يكون فيها الإقبال من المواطنين كبيراً من أجل استثمار مدخراتهم.



## الباب الثالث

# في أثر العقيدة والمسئوليات في تحقيق الأمن الغذائي

وفيه الفصول التالية:

### **الفصل الأول: مسؤولية الدولة في تحقيق الأمن**

الغذائي وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: الحث على الإخلاص للرعية.

المبحث الثاني: قضاء حوائج الناس ودفع المرتبات.

المبحث الثالث: توزيع الغذاء على المستحقين.

المبحث الرابع: الاهتمام بطرق المواصلات.

المبحث الخامس: تخفيف الضرائب.

المبحث السادس: مساعدة الناس في أثناء الكوارث.

### **الفصل الثاني: مسؤولية الأفراد وتوفير الغذاء وفيه**

المباحث التالية

المبحث الأول: مسؤولية الأغنياء تجاه الفقراء.

المبحث الثاني: التعاون بين الأقارب.

المبحث الثالث: كفالة اليتيم.

## **الفصل الثالث: أثر العقيدة في تحقيق الأمن**

المبحث الأول: وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: الإمام يجمع المال بالحق. وينفقه إلى المستحق.

المبحث الثاني: الإمام يمنع الناس عن الحرام.

المبحث الثالث: أثر الشكر في تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الرابع: العقيدة الصادقة تقضى على الجشع والخوف من الفقر.

المبحث الخامس: تخفيف الضرائب.

المبحث السادس: مساعدة الناس في أثناء الكوارث.

## الفصل الأول

# في مسئولية الدولة في تحقيق الأمن الغذائي

## المبحث الأول

### الحث على الإخلاص للرعية

تلتزم الدولة الإسلامية باتخاذ التدابير اللازمة لسد حاجات العائلات المعوزة، والعائلات محدودة الدخل، وتوفير لهم المسكن والملبس والطعام الذي يكفيهم عن السؤال، وقد مرّ معنا أمثلة كثيرة في بداية هذا الكتاب، وسنذكر هنا المزيد للفائدة.

قال ﷺ: «أما راع استرعى رعيته فلم يحطها بالأمانة، والنصيحة ضاقت عليه رحمة الله التي وسعت كل شيء»<sup>(١)</sup>.

وعن معقل بن يسار رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة»<sup>(٢)</sup>.

قال الصنعاني: «ويتحقق غشه، بظلمه لهم، بأخذ أموالهم وسفك دماهم وانتهاك أعراضهم، واحتجابه عن خلتهم وحاجتهم، وحبسه عنهم ما جعله

(١) الجامع الصغير برقم ٣٠٠٧. الجامع الكبير: ١: ٣٥٠ ط ١. سبل السلام: ٤: ١١٠.

(٢) متفق عليه انظر سبل السلام: ٤: ١٩٠.

الله لهم من مال الله سبحانه المعين للمصارف»<sup>(٣)</sup>.  
 وقال ﷺ: «أيا رجل استعمل رجلاً على عشرة أنفس، علم أن العشرة أفضل من استعمل، فقد غش الله وغش رسوله، وغش جماعة المسلمين»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال ﷺ: «من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلاً فإلى الله»<sup>(٥)</sup>.  
 قال ﷺ فيما يرويه معاذ بن جبل: «من ولى من أمر الناس شيئاً فاحتجب عن أولى الضعفة والحاجة، احتجب الله عنه يوم القيامة»<sup>(٦)</sup>.  
 وقال ﷺ: «تمنوا الموت عند خصال ست: عند إمارة السفهاء، وبيع الحكم، واستخفاف بالدم، وكثرة الشرط، وقطيعة الرحم، ونشء يتخذون القرآن مزامير يقدمون الرجل ليغنيهم وليس بأفقههم»<sup>(٧)</sup>.  
 وقال ﷺ: «إن من أخون الخيانة تجارة الوالى فى رعيته»<sup>(٨)</sup>.  
 وقال ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته، والرجل فى أهله راع وهو مسئول عن رعيته، والمرأة فى بيت زوجها راعية وهى مسئولة عن رعيته، والخادم فى مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته، ألا وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»<sup>(٩)</sup>.  
 وقال ﷺ: «خاب عبد وخسر، لم يجعل الله فى قلبه رحمة للبشر»<sup>(١٠)</sup>.

(٣) سبل السلام: ٤ : ١٩٠.

(٤) الجامع الكبير: ١ : ٣٤٨٧. الجامع الصغير يرقم ٢٩٤٩.

(٥) انظر شرح السنة: ٨ : ٣٢٤، ٣٢٥. مجمع الزوائد: ٤ : ٢٢٧.

(٦) مجمع الزوائد: ٥ : ٢١٠ قال رواه أحمد والطبرانى.

(٧) الجامع الكبير: ٢ : ١٢١٩.

(٨) جمع الجوامع: ١ : ٢٤٦٨.

(٩) رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط انظر مجمع الزوائد: ٥ : ٢٠٧.

(١٠) الجامع الكبير: ٢ : ١٦٠٠ ط ١.

وهذا عام في كل إنسان وهو في المستول أكثر أهمية نظراً لما يليه من أمور الرعية، وما يقوم به من مهام.

ورود عن أبي هريرة الأثر التالي: «إياكم والإقراض: يكون أحدكم أميراً أو عالماً، فتأتى الأرملة واليتيم والمسكين فيقال: اقعد حتى ينظر في حاجتك فيتركون مقردين لا يقضى لهم حاجة، ولا يؤمروا فينفضوا، ويأتى الرجل الغنى الشريف فيقعده إلى جانبه، ثم يقول: ما حاجتك؟ فيقول: حاجتي كذا وكذا، فيقول: اقضوا حاجته وعجلوا»<sup>(١١)</sup>.

وأقرد الرجل: إذا سكت ذلاً وحياءً نظراً لحاجته، وهذا يحكى حال المحتاجين في هذا العصر، سواء أكان ذلك في الدوائر الرسمية، أم كان ذلك في بيوت المستولين، يترك الضعفاء يموتون حياءً وذلاً وقهراً وفقراً، وتقضى حاجة الأغنياء دون تأخير، وربما أكل الأغنياء حقوق الضعفاء المساكين، وهو ما يحصل غالباً.

## المبحث الثانى

### قضاء حوائج الناس ومربياتهم تصرف من بيت المال

تقضى حوائج الناس، وكل نفقات المصالح العامة من بيت المال وإيراداته: الصدقة، والجزية، والخراج، والمكوس، وغيرها من المصادر الممولة: كالتبرعات، والهبات، والأوقاف، والقروض الداخلية و.... إلخ<sup>(١٢)</sup>.

وكان ﷺ يقسم الفئء وهو أول مصدر في الإسلام للمال في يومه.

(١١) جمع الجوامع: ١: ٣٤٣٧ ط ١.

(١٢) كشف القناع: ٣: ١٠٠.

فقد روى أبو داود عن عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ : كان إذا أتاه  
الغنى قسمه في يومه، فأعطى الآهل حظين، وأعطى الأعزب حظاً، فدعينا  
وكنت أدعى قبل عمار، فدعيت فأعطاني حظين، - وكان لى أهل - ثم  
دعى بعدى عمار بن يسار فأعطى حظاً واحداً<sup>(١٣)</sup>.

ولما كان عهد عمر بن الخطاب، وكثر الناس وجبيت الأموال الوفيرة،  
وفرضت الأعطيات، وتأكدت الحاجة إليها، تأكدت أيضاً الحاجة إلى وضع  
ديوان يضبط المستحقين، فوضع عمر بن الخطاب الديوان بعد مشاورة  
الصحابة رضى الله عنهم<sup>(١٤)</sup>.

قال الإمام أحمد في الفئ: «فيه حق لكل المسلمين وهو بين الغني  
والفقير، ولأن المصالح نفعها عام، والحاجة داعية إلى فعلها، تحصيلاً  
لها»<sup>(١٥)</sup>.

وذكر في كشف القناع في العطاء الواجب: «... ويتعرف قدر حاجة  
أهل العطاء وكفايتهم ويزيد ذا الولد من أجل ولده، وذا الفرس من أجل  
فرسه... وينظر في أسعار بلادهم لأن الأسعار تختلف، والغرض والكفاية،  
ولهذا تعتبر الزرية... ومن مات بعد حلول وقت العطاء دفع إلى ورثته  
حقه... ومن مات من أجناد المسلمين دفع إلى امرأته وأولاده الصغار قدر  
كفايتهم... ويسقط فرض المرأة والبنات بالتزويج لحصول الغنى به، وبيت  
المال ملك للمسلمين يضمه متلفه، ويحرم الأخذ منه والتصرف فيه بلا إذن  
الإمام»<sup>(١٦)</sup>.

(١٣) أبو داود (كتاب الحراج والإمارة والفئ) باب في قسمة الفئ. وانظر تخریج الدلالات  
السمعية: ص ٢٣٣.

(١٤) تخریج الدلالات السمعية: ص ٢٣٨.

(١٥) كشف القناع: ٣: ١٠١.

(١٦) كشف القناع: ٣: ١٠٣. وإلى هذا أشار في روضة الطالبين: ٦: ٣٦٣. والمتقى: ٢: ١٥٥.

قال العز بن عبد السلام: «تقدير النفقات بالحاجات مع تفاوتها عدل وتسوية، من جهة أنه سوى بين المنفق عليهم في دفع حاجاتهم لا في مقادير ما وصل إليهم؛ لأن دفع الحاجات هو المقصود الأعظم في النفقات وغيرها من أموال المصالح»<sup>(١٧)</sup>.

وقال ﷺ: «الحازن المسلم الأمين الذي يعطى ما أمر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه، فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين»<sup>(١٨)</sup>.

ومن نفقته ﷺ على الفقراء والمحتاجين واهتمامه بتوفير الأمن الغذائي وتأمين النساء ما ورد في سنن أبي داود عن «عبد الله الهوزني» رحمه الله تعالى قال: «لقيت بلالاً مؤذن رسول الله ﷺ بحلب فقلت: يا بلال: حدثني كيف كانت نفقة رسول الله ﷺ؟ قال: ما كان له شيء، كنت أنا الذي إلى ذلك منه مذ بعثه الله عز وجل إلى أن توفي، وكان إذا أتاه الإنسان مسلماً عارياً يأمرني فأنتطق فأستقرض فأشتري البردة فأكسوه وأطعمه»<sup>(١٩)</sup>.

ومما تتخذه الدول لتدبير شئون العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من حيث المسكن وتوفير الغذاء لهم ما قرره المادة الثالثة والعشرون من دستور المملكة الأردنية الهاشمية بأن الدولة تقوم بتعويض العمال في أحوال خاصة منها التسريح والمرض، والعجز...

وقد تم لتحقيق هذه الغايات إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ الذي تمت الإشارة إليه سابقاً.

(١٧) قواعد الأحكام: ١: ٧١ - ٧٢.

(١٨) جمع الجوامع: ٢: ١٤٨.

(١٩) أبو داود (كتاب الخراج والإمارة) باب الإمام يقبل هدايا المشركين.

## المبحث الثالث توزيع الغذاء على المستحقين

ومن مسئوليات الحكومة، توفير الطعام وتوزيعه عند الضرورة بعينه، ولا يكتفى بإعطاء النقد. وتشمل هذه كافة صور الإعانات غير النقدية سواء قدمت بصورة دورية أم عند الحاجة والطلب<sup>(٢٠)</sup>.

ومن ذلك ما فعله عمر بن الخطاب، حيث قدم السحيم والدقيق إلى المرأة وصبيبتها. ومن ذلك ما قدمه للمرأة العربية التي كانت في حالة وضع، حين أخذ لها ما يصلح لها حالها وحال مولودها<sup>(٢١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما فعله عمر بن الخطاب والخلفاء من بعده، من إعطاء الطعام الذي عرف في عهد مروان بن الحكم بطعام الجار، حيث يعطى لهم بصورة صكوك يستلمونه من بيت المال، وهذه الصكوك - رقايع مكتوب فيها أعطيات الطعام وغيرها... - لم تكن نقدية فقط وإنما كانت فيها معونات من الطعام بمختلف أنواعه. وكان بيت المال فيه مخازن خاصة للطعام تصرف للمحتاجين وقت الحاجة<sup>(٢٢)</sup>.

هذا إذا علمنا أن زكاة الزروع بمختلف أنواعها، والثمار بمختلف أصنافها، والزيت من الزيتون يؤخذ عيناً نظراً لمنفعة الفقراء، ويحفظ ما زاد في بيت المال.

---

(٢٠) البداية والنهاية: ٧: ١٣٦. تاريخ الطبري: ٥: ٢١. تخريج الدلالات السمية. ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٢١) البداية والنهاية: ٧: ١٣٦.

(٢٢) موطأ مالك وشرح الهاجي: ٤: ٢٨٥. روضة الطالبين: ٦: ٣٥٩.



## المبحث الرابع الاهتمام بطرق المواصلات

ومن مسئوليات الإمام أيضًا، الاهتمام بطرق المواصلات، نظرًا لأهمية الطرق في تنشيط التجارة والانتقال من بلد إلى آخر، أمنًا وأمانًا للمتقاربين بين البلدان...

قال تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(٢٣)</sup>.

وأمّا تسهيل هذه الطرق فيمكن أن نستدل بما فعله ﷺ حيث بعث رجالاً عام الفتح يسهل الطريق أمام الجيش<sup>(٢٤)</sup>.

ولأن الطرق والجسور والقناطر والمواصلات من المصالح العامة التي تنفع جميع المسلمين، والحاجة تدعو إلى تحقيقها حفظًا لراحة المسلمين، وسدًا لحوائجهم وتحقيقًا لمنافعهم<sup>(٢٥)</sup>. لذا فإن على الإمام أن يهتم بطرق المواصلات ويسهلها للمسافرين، وقد أجاز الفقهاء الوقف على المصالح العامة، وبينوا أن من مصارف المصالح العامة بناء الطرق والجسور.

وقال عمر بن الخطاب: «لو ضاعت شاة بالفرات لختيت أن أسأل عنها يوم القيامة» وفي رواية لو عنرت ناقة... لماذا لم أسو لها الطريق<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٣) الزخرف: آية ١٠

(٢٤) تخریج الدلالات السمعیة: ص ٤٣٩ وهو غالب بن عبد الله الليثي الكلبی.

(٢٥) كشف القناع: ٣، ١٠١ - ١٠٣، الإقناع. ٢، ٢٤٣. تفسير القاسمي: ١٦،

٥٧٣٧ - ٥٧٤٠. أوجز المسالك: ٨، ٣٢٤ - ٣٣٠. الفروع: ٦، ٢٢٩. أحكام القرآن - الشافعي: ١،

١٥٧. شرح السنة: ١١، ١٧٩، ١٨٠. البدائع: ٢، ٨٨٧، ٨٩٠، ٩٥٩. تبصرة الحاكم: ١، ٩٤. روضة

الطالبين: ١٠، ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢٦) معالم القرية - ابن الاخوان: ص ٢١٦ كمبرج.

وقال ﷺ: «من أخرج من طريق المسلمين شيئاً يؤذيهم كتب الله له به حسنة. ومن كتب له حسنة أدخله بها الجنة» (٢٧).

## المبحث الخامس تخفيف الضرائب

يلتزم الحاكم بتخفيف الضرائب عن غير القادرين على الدفع، وقد تقدر لهم مرتبات خاصة من بيت المال، لا سيما لغير القادرين على العمل منهم. فقد تخفّض الضرائب التي تؤخذ على التجارة تشجيعاً للتجار على جلب الأقوات الضرورية إلى المدن. والمعروف أن الضرائب لا تخفف عن المسلمين لأن الذي يؤخذ من المسلم هو الزكاة، فلا تجب الزكاة على المسلم إلا بشروطها ومنها حلول الحول وبلوغ النصاب. أما تجار أهل الذمة فيظهر تخفيف الضرائب عليهم في تجارتهم ومن ذلك:

قال مالك: «وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والحنطة فيما أخذ من النبط.. فخفف عمر بن الخطاب عن النبط فيما كان يأخذه منهم من الحنطة لما كانت الحاجة إليها أكد من سائر الأقوات» (٢٨).

قال الباجي: «... فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزبيب وغير ذلك من أقوات أهل الشام، فكان عمر بن الخطاب يخفف عنهم في الحنطة والزيت فيأخذ منها نصف العشر، فيكثر حملهم لها إلى المدينة، فترخص بذلك الحنطة والزيت بالمدينة، لأنها معظم القوت، وكان يأخذ منهم من

(٢٧) رواء الطبراني في الأوسط ومثله في الكبير - انظر مجمع الزوائد: ٣، ١٣٥.

(٢٨) الموطأ والمنتقى: ٢، ١٦٨، ١٧٨. وشرح أوجز المسالك: ٦، ١٠٧.

القطنية العشر كاملاً، لأن غلاء القطاني لا يكاد يضر بالناس كثير ضرر»<sup>(٢٩)</sup>.

والإمام هو المخول بأخذ المكوس، فلا يستطيع أحد أخذ المكوس دون إذن الإمام وتكليف منه.

ومن ذلك أنه لا يؤخذ العشر إلا مرة واحدة في العام ولو مرت التجارة عدة مرات في السنة إلا إذا باع بضاعته واشترى بضاعة أخرى ثم مر بها، كما بين الجصاص وغيره، أن من أخذ الضرائب دون تأويل، يعتبر كقاطع طريق منتهك لحرمات الله، وحرمة المسلمين، وذلك إذا أخذه دون أمر الإمام قهراً وجبراً، فلا يجوز تحصيل الضرائب إلا من قبل الإمام<sup>(٣٠)</sup>.

وقد رخص الشافعي رضي الله عنه برفع الجزية عن تجار أهل الحرب؛ لأن في دخولهم بلاد المسلمين منفعة للمسلمين، وارتفاع العشر عنهم يشجعهم على التجارة مع بلاد الإسلام<sup>(٣١)</sup>.

ومن ذلك أن أهل الكتاب ممن يدفعون الجزية، لا يمنعون من الكسب بالتجارة داخل الأقطار الإسلامية ويدفعون مرة في العام. وإذا كانت تجارتهم داخل القطر الذي عقدت معهم الجزية في محل إقامتهم فلا عشر عليهم<sup>(٣٢)</sup>.

وحرصاً على الرعية وحقوقها وتحقيق مصالحها سواء أكانت الرعية من المسلمين أم من الذميين فعلى الإمام أن يتصرف بما فيه خيرهم وسعادتهم.

(٢٩) المنتقى: الهاجي؛ ٢: ١٧٨.

(٣٠) أحكام القرآن - الجصاص؛ ٢: ١٩٣. أعلام الموقعين؛ ٤: ١٩١، ٣٦٥. كشف القناع؛ ٣:

١٣٨. الفروع؛ ٢: ٤٤٠. شرح السنة؛ ١١: ١٧٩، ١٨٠. البدائع؛ ٢: ٨٩٠ - ٨٩١. مجمع الزوائد؛ ٣:

٨٨، ٨٧. (ثم أخذ العشر بغير حق).

(٣١) أوجز المسالك؛ ٦: ١٠٨.

(٣٢) المنتقى؛ ٢: ١٧٧، ١٧٨.

ومن ذلك تسقط الجزية عن المرضى والضعفاء المساكين، والنساء والأطفال وذوى العاهات والرهبان فى الأديرة إذا كان ليس لهم عمل. وتسقط الجزية كذلك عن كبار السن الذين لا يستطيعون أن يعملوا ويكسبوا، بل يجب أن يفرض لهم من بيت المال. فجزية الرؤوس تسقط عن هؤلاء نظراً لأنه لا عمل لهم<sup>(٣٣)</sup>.

مر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل. وهو شيخ كبير ضير البصر. فسأله عمر رضى الله عنه عن شأنه فقال: «أسال الجزية والحاجة والسن» فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله فرضخ له بشيء وأرسل به إلى خازن بيت المال فقال: «انظر هذا وضرباه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم... ووضع الجزية عن ضربائه<sup>(٣٤)</sup>.

وقد خفف عثمان بن عفان الجزية عن أهل الكتاب، وهكذا فعل معاوية بن أبى سفيان وعمر بن عبد العزيز<sup>(٣٥)</sup>.

وقد كتب الإمام على بن أبى طالب إلى يهود خيبر كتاباً بإسقاط الجزية عنهم. وذكر أن ابن أبى هريرة رضى الله عنهم أسقط الجزية عن يهود خيبر<sup>(٣٦)</sup>.

ومن ذلك ما قرره الفقهاء من أن الجزية تؤخذ على حسب يسار وقدره

---

(٣٣) تفسير القاسمى: ٨: ٣١٠٨، ٣١١١. أحكام القرآن - الجصاص: ٤: ٢٩٠، ٢٩١ أحكام القرآن - الشافعى: ٢: ٦١. شرح السنة: ١١: ١٧٢، ١٧٣. أوجز المسالك: ٦: ١٠٠. كنش القناع: ٣: ١٢٠ - ١٢٢. تفسير الكشاف: ٢: ٢٠٦. تحفة الفقهاء: ٣: ٥٢٧ - ٥٢٨. الإحياء: ٢: ١٣٤. التفسير الكبير: ١٦: ٣١. الفروع: ٦: ٢٦٣. روضة الطالبين: ١٠: ٣٠٧، ٣٠٨. المنتقى: ٢: ١٧٦

(٣٤) كتاب الخراج: ص ١٥٠، ١٥١. تفسير القاسمى: ٨: ٣١١٣.

(٣٥) تفسير القاسمى: ٨: ٣١١٣. أحكام القرآن - الجصاص: ٤: ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٣٦) روضة الطالبين: ١٠: ٣٠٧.

أهل الكتاب. وأما أهل الصناعات فتؤخذ على قدر صناعاتهم<sup>(٣٧)</sup>.  
وقد تركت الأرض بيد أهلها وعليها الخراج من أجل أن تعيينهم - أهل  
الجزية - على معاشهم والتزاماتهم ولم تؤخذ منهم وتسلم للمسلمين، وكذلك  
يحط من خراج الأرض عن أهل الذمة بحسب تعطل منافع الأرض<sup>(٣٨)</sup>.  
وقد جوز بعض الفقهاء إعطاء الزكاة إلى أهل الذمة إذا لم يوجد المسلم  
الفقير الذي يأخذها<sup>(٣٩)</sup>.

وتخفيف الضرائب، يعتبر مساعدة غير منظورة للفقراء، وإن كان في  
ظاهره تخفيفاً عن الأغنياء الذين يملكون رموس الأموال فيستخدمونها في  
التجارة. وإذا جاز أخذ الضريبة من المسلمين لأسباب خاصة تقتضيها  
المصلحة العامة، فإن تخفيف هذه الضريبة يساعد الفقراء نظراً لرخص  
الأسعار المترتب على إزالة بعض الضريبة.

حيث إن الضريبة تضاف إلى تكاليف السلع، كما يضاف عند بعض  
الفقهاء المكوس إلى رأس المال في بيع المراهبة، الأمر الذي يرفع تكاليف  
السلع الاستهلاكية على المستهلكين وغالباً ما يكونون الكتلة الغالبة من  
أفراد المجتمع، وهى الطبقة العريضة من المجتمع وهى المقصودة في اهتمام  
الدولة في تخفيف أعباء الحياة عنها، ورفع المعاناة عن مثل هؤلاء الناس، هو  
محور اهتمام الدولة غالباً.

هذا بالإضافة إلى أن تخفيف الضريبة التى تحصلها الدولة يعود بدوره  
بفائدة غير منظورة بصور متعددة غير التى ذكرت، فهى تفيد في تشجيع

---

(٣٧) أحكام القرآن - الجصاص: ٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢. كشاف القناع: ٣، ١٢١. روضة  
الطالبين: ١٠، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣٨) الفروع: ٦، ٢٤٢. المنتقى: ٣، ٢٢٤.

(٣٩) أحكام القرآن: الجصاص: ٤، ٣٣٩. هذا إضافة إلى أن الفقهاء جوزوا إعطاء صدقة التطوع  
إلى المسلمين وغير المسلمين انظر تفسير المراعى: ١، ٤٧، ٤٨. أحكام القرآن - الجصاص: ٢، ١٧٩

الصناعة والزراعة وتزيل البطالة، فالصانع والتاجر كل منهما يستورد بصورة أكثر، ويستخدم العمال نظراً لفائض الربح، ويزداد الخير في البلد بتوافر السلع التي يحتاجها الناس، وغالباً ما تختلف ضروريات المجتمع - ضروريات الحياة - من عصر إلى عصر، إذا كان بعض الفقهاء ينظرون إلى أن الفرس وآلة الصناعة، والملابس والمساكن والثياب التي تلبق بمستوى الشخص تعد من ضروريات الحياة عندهم، فلا تباع على صاحبها لو أفلس مثلاً، فإنه في هذه الأيام تعتبر السيارة والثلاجة والغسالة وغيرها من ضروريات الحياة، فعندما تقل الضريبة على الاستيراد مثلاً كما فعل عمر بن الخطاب في تخفيفها عن الزيت والحنطة، فإن في رفعها عن مثل هذه الآلات وغيرها مما له المساس بحياة الناس، ترخص أسعار هذه السلع على المستهلكين فتكون استفادتهم بهذا الأمر بصورة غير منظورة، ومن هنا كان رفع الضريبة عن الناس مساعدة للفقراء - وإن كانت لا تؤخذ منهم أصلاً - بصورة غير مباشرة.

### المبحث السادس

#### مساعدة الناس في أثناء الكوارث الطبيعية والأحداث المفاجئة

تتحمل الدولة ما يصيب الناس في أثناء الكوارث والأحداث الطبيعية، وما يصابون به من غرم مفاجيء يذهب بمالهم.

ومن ذلك أن بيت المال يتحمل دفع دية القتل الخطأ لولى القتل في حالة القتل الخطأ، إذا كان القاتل فقيراً، وليس له من يساعده بدفع الدية<sup>(٤٠)</sup>.

---

(٤٠) أحكام القرآن - الجصاص: ٣: ١٩٤.

وكذلك تسدد ديون المدينين من بيت المال لقول الرسول ﷺ: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته».

قال ﷺ: «إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسلك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قوماً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحاجة من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيشه»<sup>(٤١)</sup>.

قال الباجي: «وأما سؤال السلطان مع الحاجة فجائز»<sup>(٤٢)</sup>.

قال ﷺ: «المسألة كد يكذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لابد منه»<sup>(٤٣)</sup>.

قال الصنعاني: «وأما سؤاله من السلطان، فإنه لا مذمة فيه لأنه إنما يسأل ممن هو حق له في بيت المال، ولا منة للسلطان على السائل لأنه وكيل، فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذى لديه، وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرًا، فإنه لا بأس فيه ولا إثم، لأنه جعله قسيماً للأمر الذى لابد منه»<sup>(٤٤)</sup>.

قال الماوردي في الغارمين: «وهم صنفان: صنف منهم استدانوا في مصالح أنفسهم، فيدفع إليهم مع الفقر دون الغنى ما يقضون به ديونهم.

(٤١) رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان انظر سبل السلام؛ ٢: ١٤٦ - ١٤٧. ومثله في موطأ مالك مع المتن؛ ٢: ١٥١.

(٤٢) المتن؛ ٧: ٣٢٣.

(٤٣) رواه الترمذي وصححه أنظر سبل السلام؛ ٢: ١٤٤ - ١٤٥.

(٤٤) سبل السلام؛ ٢: ١٤٥.

وصنف منهم استدانوا في مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل» (٤٥).

ويمكن أن نستخلص مما تقدم ما يلي:

١ - يجوز لمن تحمل حمالة أى ضمن ديناً عن غيره أو دية، أو صالح بال بين طائفتين أن يأخذ من الزكاة - أى من بيت المال - ولو كان غنياً بمقدار ما دفع وتحمل.

٢ - من أصيب ماله بأفة سماوية، كأن يغرق زرعه أو ماله وبيته، بحيث لم يبق له ما يعيش به، فيعطى من بيت المال ما يكفيه من رصيد الزكاة أو من غير الزكاة.

٣ - من أصابه فقر نتيجة لخسارة تجارته بعد أن كان غنياً، فيعطى من الزكاة لو جاء بشهود ثلاثة يشهدون بحاله، ومن ذلك من أصيب بدين فأخذ ماله. وإن كان غير معروف بالغنى فسأل الصدقة يؤخذ بقوله.

٤ - هذا العطاء من الزكاة يكون لكف أمثال هؤلاء عن السؤال. وقد يكون العطاء من غير الصدقات للمسلمين وغير المسلمين، ممن هم في مثل هذه الحالة.

ومن المعروف أن الصدقات بيد السلطان، أو نائبه. وهى حق للفقراء ولن سمي الله معهم خاصة (٤٦).

(٤٥) الأحكام السلطانية: ص ١٠٧ ط الأزهرية.

(٤٦) سبل السلام: ٢: ١٤٧، المنتقى: ٢: ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤. كشف القناع: ٢: ٢٩٠. أحكام القرآن لابن العربي: ١: ٥٩ - ٦٠، ٢٣٨ - ٢٣٩، ٢: ٢٣٩، ٣: ٩٤٥، ١١٩١، ٤: ١٩٧٢، ١٩٧٣. أوجز المسالك: ٥: ١٦ - ٢٧، ٦: ٧٢، ٧٣. الأفتاح: ١: ١٩١. الدرر الحكام: ١: ١٨٨. حاشية الشرنبلال: ١: ١٨٨ - ١٨٩، المذهب: ١: ١٧٢. تبصرة الحكام: ١: ١١٠.



وفي قوله تعالى ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾ يرى بعض المالكية: أن «من أدان في غير سفه ولا فساد، ويكون معهم أموال هي بإزاء ديونهم فيعطون به ديونهم، وإن لم يكن لهم وفاء فهم فقراء غارمون فأعطوا بالوصفين جميعاً»<sup>(٤٧)</sup>.

قال الباجي: «ويجب أن يكون هذا الغارم على وجه ممن تنجز حاله بأخذ الزكاة ويتغير بتركها، وذلك بأن يكون ممن له أصول يستغلها ويعتمد عليها، فيركبه دين يلجئه إلى بيعها، ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله، فهذا يؤدي دينه من الزكاة...»<sup>(٤٨)</sup>.

وهكذا وبتعاليم الإسلام السمحة وتوجيهاته الكريمة، وتشريعاته الحكيمة أطعم الخلفاء رعيتهم أشهى الطعام، وألبسهم أجمل الثياب، وآثروا خشونة العيش لأنفسهم عن التمتع بالملذات. فالفقير يسد جوعه، والغنى إذا أصيب بماله يجد ما يحافظ على حاله ومستوى معيشته، وتنعم المسلمون بالعيش الكريم لما كانوا يطبقون شرع الله تعالى وسنة رسوله الكريم.

---

(٤٧) المنتقى: ٢: ١٥٣.

(٤٨) المنتقى: ٢: ١٥٤.

## الفصل الثاني

### في مسئوليات الأفراد في توفير الأمن الغذائي

كنا قد بينا سابقاً أن كل مواطن من المواطنين مكلف بالعمل واستغلال ما يمكن استغلاله من الأرض وهي المصدر الرئيسي للغذاء، وتربية الماشية والاستفادة منها في توفير الغذاء لأنفسهم ولغيرهم، والعمل بالكسب الحلال سواء عن طريق التجارة وما يتعلق بها من أعمال، أو عن طريق العمل اليدوي والصناعات المختلفة، فإن مسئولية الأفراد تتعدى هذا الحد ويمكن أن نتكلم في هذا الموضوع ضمن مباحث عدة هي:

### المبحث الأول

#### مسئولية الأغنياء تجاه الفقراء

يتكفل الأغنياء بسد عوز الفقراء في المجتمع المسلم، وتأمين الغذاء الكافي لهم، والمسكن المناسب إذا لم تفي الصدقات بذلك، ولم تستطع الدولة أن تفي بالتزاماتها تجاههم، وهذا حق للفقراء على الأغنياء، ويجوز للدولة أن تجبرهم على ذلك، بحيث يقوم أغنياء كل بلد بالفقراء من حيث توفير اللباس والمسكن والمأكل<sup>(١)</sup>.

(١) الطرق الحكمية: ص ٤ - ٥. المحل - ابن جزم: ١٥٦: ٦. احياء علوم الدين: ٢٠٩: ٤. تبصرة الأحكام: ١ - ١١٠. التفسير الكبير: ١٦: ١٠٤. محاسن التأويل: ٢٥٢٩: ٦. تفسير القرطبي: ١٥: ٢٦ ط أ. قواعد الأحكام: ٢: ٧١، ٧٨. المنتقى: ٥: ١٧. الاسلام عقيدة وشرعة محمود شلتوت ص: ٢٧٤. ط. ١٩٧٢. أحكام القرآن - الجصاص: ٤: ٣٤١.

قال ﷺ: «أَيُّ مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرى كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خَضِرِ الْجَنَّةِ - أَى ثِيَابِهَا الْخَضِرُ - وَأَيُّ مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جَوْعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّ مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ»<sup>(٢)</sup>.

قال تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال الرازى: «إِنْ الْأَغْنِيَاءُ لَوْ لَمْ يَقُومُوا بِإِصْلَاحِ مَهْمَاتِ الْفُقَرَاءِ فَرُبَّمَا حَمَلَهُمْ شِدَّةُ الْحَاجَةِ، وَمُضَرَّةُ الْمَسْكِنَةِ عَلَى الْإِلْتِحَاقِ بِأَعْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُنْكَرَةِ، كَالسَّرْقَةِ وَغَيْرِهَا»<sup>(٥)</sup>.

وقد نظر بعض التابعين، كَالنَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَبِجَاهِدٍ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُخْرِجَ الْمُسْلِمُ مِنْ مَالِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ غَيْرَ حَقِّهِمْ فِي الزَّكَاةِ إِذَا احْتَاجُوا لِذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

وقد حثت الشريعة الإسلامية على صدقة التطوع سراً وجهراً، وإن كان الأفضل أن تكون سراً إلا لضرورة كما قال الفقهاء<sup>(٧)</sup>:

(٢) رواه أبو داود؛ انظر سبل السلام ١٤١:٢

(٣) سورة الذاريات، آية ١٩.

(٤) سورة الماعج آية ٢٤ - ٢٥.

(٥) التفسير الكبير: ١٦: ١٠٤.

(٦) تفسير القاسمي: ٣: ٦٩٤. الأحياء: ١: ٢١٥.

(٧) روضة الطالبين ٢: ٣٤١ - ٣٤٤. المنتقى: ٢: ١٥١، ٧: ٢٣٣، ٢٣٤. الإحياء: ١: ٢١٦ - ١٧، ٢٢٦ - ٢٣٠، ٢٣٣: ٤، ٢٣٣: ٤، ٢٠٤، التفسير الكبير: ٢٩: ١٥، ٢١٥، ٣٠: ٢٧ - ٢٨. شرح السنة: ٦: ٨٩ - ٩٤. أوجز المسالك: ١٤: ٢٥٣ - ٢٥٥، ١٥: ٣٣٩ - ٣٣٥. كشف القناع: ٢: ٢٩٨ - ٢٩٩. تفسير الرازي: ٣: ٤٥ - ٤٧، ٥٢. أحكام القرآن: ٢: ١٧٧ - ١٧٩. أحكام القرآن: الشافعي: ٢: ١٢، ٣٠، ١٧٢، ١٩٤. أعلام الموقعين: ٢: ٣٣٧ - ٣٣٩. سبل السلام: ٢: ١٤٠.

قال ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله..» وفيه:  
«ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»<sup>(٨)</sup>.  
ويجوز كما قلنا أن يلزم الإمام الناس بإعطاء شيء من مالهم إلى الفقراء،  
وعليهم الطاعة، ومن تخلف قد يقدم إلى القضاء فيحكم عليه بضرورة  
التبرع كما أشار إلى ذلك في تبصرة الحكام<sup>(٩)</sup>.  
قال الباجي: «إن الأحكام العامة التي هي معروفة إلى الأئمة لا يمضى  
فيها إلا ما يراه الإمام، ويؤديه إليه اجتهاده دون رأى المحكوم عليه»<sup>(١٠)</sup>.

## المبحث الثاني التعاون بين الأقرباء

بينت الشريعة الإسلامية تعاون الفرد مع أسرته عن طريق النفقة  
الواجبة، وهذا يدل على الترابط الأسرى الذى يحفظ كيان الأسرة، ويحقق  
الخير لأفرادها جميعاً.

ومن ذلك فقد أمرت الشريعة برعاية الوالدين والإنفاق عليهما جبراً  
إذا لم يكن عندهما مال، ومثل الوالدين الجد والجد إذا لم يكن لهما أبناء، وقد  
جعلت الشريعة الإحسان إلى الوالدين طريقاً إلى الجنة، قال تعالى:  
﴿وَقَضَىٰ رَبِّيَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ الْوَالِدِينَ إِحْسَانًا ۚ إِنَّمَا يَبُغِينَ عِنْدَكَ  
الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا

---

(٨) متفق عليه انظر سبل السلام: ١١٥:٢. والجامع الكبير: ٩: ١٠٥، ١١٦٦، ٢٢٥٤، ٢٢: ٢.  
٣٧٢، ٢٠٧٠، ٢٣٥١، ٢٧١٣، ٢٧١٤.  
(٩) تبصرة الحكام: ١: ١١٠ وانظر في هذا المتن: ١٤٢: ٢.  
(١٠) المتن: - الباجي: ١٤٢: ٢.

كَرِيمًا. وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا  
رَبَّيْنِي صَغِيرًا ﴿١١١﴾.

ولقد كانت الوصية للوالدين والأقربين واجبة قبل نزول آية الموارث  
شرعاً، وأصبح الوارث يأخذ حقه دون وصية، ويرى طائفة من العلماء أنه  
يوصى للوالدين والأقربين مع ثبوت الميراث لهم، كما أكد سبحانه وتعالى  
الإحسان إلى الأرحام وذوى القربى الذين لا يرثون بالعصبة، ونسخ  
وجوب الوصية للوالدين والأقربين، على هذا لا يستلزم نسخ وجوبها إلى  
غيرهم.

ومن ذلك تجب نفقة الفقراء من الأولاد الكبار، ونفقة الأولاد الصغار  
على الأب، ونفقة الزوجة على زوجها ثم الأدنى فالأدنى<sup>(١٢)</sup>.

والمسلم مكلف أن يبدأ بنفسه وعتاله لأنهم الأهم، ثم الأقرب فالأقرب،  
وتعتبر الشريعة النفقة على الأقارب من باب التكافل الاجتماعى، لأن  
الصدقة عليهم صدقة إضافة إلى أنها صلة رحم.

قال ﷺ: «يد المعطى العليا، وأبدأ بمن تعول: أمك وأباك، وأختك  
وأخاك، ثم أدناك فأدناك»<sup>(١٣)</sup>.

(١١) الإسراء: آية ٢٣ - ٢٤.

(١٢) تفسير القاسمى: ٢: ٤١١، ٤١٢، ٤١٣. الرسالة- الشافعى فقرة ٣٩٨ - ٣٩٩ تحقيق محمد  
شاكر. والموطأ فى كتاب الوصية ٣٧ باب الوصية للوارث والحياة ٥٥ تحقيق عبدالباقى كشاف القناع:  
٢: ٢٩٦، ٢٩٧. التفسير الكبير: ٦: ٢٢ - ٢٤. أحكام القرآن: الجصاص: ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧. أحكام  
القرآن: ابن العربي: ١: ٦٩ - ٧٠، ٧٢، ٣: ١١٩٠. شرح السنة: ٥: ٢٨٨، ٢٨٩ - ٢٩١. أوجز  
المسالك: ١٢: ٣٤٦٦ - ٣٥٢ أدب القضاء- ابن أبى الدم: ٢: ٣١٠ - ٣١٩. روضة الطالبين:  
٣: ١٠٣٩ - ١٠٦٥. حاشية المدوى على شرح أبى الحسن ٢: ١٢١ - ١٢٣، قليوبى وعميرة:  
٤: ٨٤ - ٨٨. مناهج الطالبين ومتن المناهج: ص ١٠٢ - ١٠٣.

(١٣) رواه النسائى وصححه ابن حبان والدارقطنى، انظر سبل السلام: ٣: ٢٢٠، وانظر مجمع  
الزوائد: ٣: ١١٥، ١٢٠. جمع الجوامع: ٢: ٣٧١، ١٨٢٩، ٢٧١٥.

قال الصنعاني: «قوله: ابدأ بن تعول» دليل على وجوب الإنفاق على القريب»<sup>(١٤)</sup>.

وهذا دليل على أن النفقة تجب للفقير غير المكتسب من الأقارب سواء كان صغيراً أم عاجزاً عن كفاية نفسه لسبب أو لآخر، كمرض أو جنون، وقال بعض الفقهاء لا تجب النفقة للقريب إذا كان قادراً على الكسب، وإنما يلزم على التكسب<sup>(١٥)</sup>.

قال ﷺ: «تصدقوا فقال رجل: يا رسول الله عندي دينار قال: تصدق به على نفسك، قال: عندي آخر: قال: تصدق به على خادمك، قال: عندي آخر، قال: أنت أبصر به»<sup>(١٦)</sup>.

وقال ﷺ: «إن أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح» وفي رواية: الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة»<sup>(١٧)</sup>.

وعن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الصدقة على ذي قرابة يضاعف أجرها مرتين»<sup>(١٨)</sup>.

وعن «رائطة» امرأة «عبد الله بن مسعود» رضى الله عنها وأم ولده وكانت امرأة صناع اليد - أى لها صنعة تعملها بيدها - فكانت تنفق عليه وعلى ولده من صنعها قالت فقلت لعبد الله: لقد شغلتنى أنت وولدك عن الصدقة مما لا أستطيع أن أتصدق معكم بشيء. فقال لها عبد الله: والله

(١٤) سبل السلام: ٣: ٢٢٠.

(١٥) سبل السلام: ٢: ٢٢١.

(١٦) سبل السلام: ٢: ١٤٢. رواية مسلمة في أفضل الصدقة: «دينار انفقته في سبيل الله، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً. الذي أنفقته على أهلك» صحيح مسلم كتاب الزكاة - باب فضل النفقة على العيال.

(١٧) رواه الطبراني في الكبير انظر مجمع الزوائد: ٣: ١١٦.

(١٨) رواه الطبراني في الكبير: مجمع الزوائد: ٣: ١١٦.

ما أحب إن لم يكن لك في ذلك أجر أن تفعل، فأنت رسول الله ﷺ  
 فقالت: يا رسول الله: إني امرأة ذات صنعة أبيع منها، وليس لي ولا لولدى  
 ولا لزوجي نفقة غيرها، وقد شغلوني عن الصدقة، فما أستطيع أن أتصدق  
 بشيء، فهل لي في ذلك من أجر فيها أنفقت عليهم، فقال لها رسول الله  
 ﷺ: «انفقي عليهم فإن لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم»<sup>(١٩)</sup>.

### المبحث الثالث كفالة اليتيم

كما كفلت الشريعة الإسلامية اليتامى وأوصت بهم خيرًا، وحثت على  
 برهم وإطعامهم بما يكفل عيشهم وسعادتهم، فلا يجوز تركهم يسألون  
 الناس دومًا رعاية وعناية، خاصة إذا كانوا من الأقارب، ويدل عليه  
 الحديث المتقدم، حيث ورد في رواية البخاري ومسلم أن امرأة ابن مسعود  
 قالت: يا رسول الله أيجزى عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وأبناء أخ  
 أيتام في حجورنا؛ فقال لها ﷺ: لك أجر الصدقة وأجر الصلة<sup>(٢٠)</sup>.  
 وقال ﷺ: «أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين، وأشار بأصبعيه»<sup>(٢١)</sup>.  
 واليتيم هو الصغير الذي مات أبوه وهو صغير، لأن اليتيم في الناس  
 يكون من قبل الأب وفي البهائم من قبل الأم. وكل شيء منفرد ليس له  
 نظير فهو يتييم<sup>(٢٢)</sup>.

(١٩) رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير. انظر جمع الزوائد: ١١٦:٣. وسبل السلام: ٦٤٣:٢.

(٢٠) رواه البخاري ومسلم انظر سبل السلام: ١٤٣:٢ وانظر تفسير القاسمي: ٣:٣٨٩.

(٢١) الترغيب والترهيب للمنذرى: ٤:٢١٨.

(٢٢) مختار الصحاح مادة يتم.

وهذا اليتيم قد يكون غنياً فيحتاج إلى الرعاية النفسية مع حفظ المال من الضياع والتبذير، وإعائلته من ماله بالعدل دون الاعتداء وتجاوز الحد في الانفاق.

ولما أن يكون فقيراً ليس له مال فيحتاج إلى الإحسان والإنفاق عليه من مال الكفيل والوصى وصدقات المسلمين التطوعية إضافة إلى الزكاة. وقد حثت الشريعة على العناية باليتيم وحفظ ماله، والاتجار بهذا المال حتى ينمو بما لا يتعرض إلى المخاطر، ويكون تصرف الولي في هذا المال بما يحقق مصلحة اليتيم، حتى إذا ما بلغ اليتيم، يسلم إليه المال ويحسن أن يشهد عليه بذلك شهوداً<sup>(٢٢)</sup>.

وكذلك يجب على الدولة رعاية اليتامى، حيث يتكفل القاضى بأن يكون ولياً لليتيم الذى لا قرابة له، أو عدم وجود من يوثق به من أقاربه، حيث يتصرف فى شئونه حسب الأصول الشرعية، وتقوم الدولة بتقديم كل وسائل الراحة والعناية للأيتام.

ومن التوجيهات القرآنية فى ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾<sup>(٢٤)</sup>.

(٢٣) يمكن أن يراجع بذلك: التفسير الكبير: ٩: ١٩٧، أعلام الموقعين ١: ٤٣، أحكام القرآن-الخصاص: ١٢: ١٥ - تفسير المزاوى: ٢: ١٤٨-١٤٩، شرح السنة: ٨: ٣٠٤ - ٣٠٧، الإقناع: ٢: ١١-١٢، لسان الحكماء: ص ٣٥٨ جواهر الإكليل. ٢: ٤٧، حاشية العدو على رسالة أبى زيد: ٢: ١٤٠، شرح المجلة-ماز: ١٩٩ قوانين الأحكام الشرعية: ص ٢٦٨ - ٢٧١، شرح المجلة- على حيدر: ٤: ٢٤٦، الأشباه والنظائر- ابن نجيم. ص ٢٣١، جامع الفصولين: ١: ١٢٣، البدائع: ٦: ٢٩٨٩-٢٩٩٠، النهاية الطوسى: ص ٣٦٢، تبصرة الحكماء: ١: ١٢٥، ١٨٣ - ١٨٤، ٣١١، ٣٢٥، أحكام القرآن- ابن العرى: ١: ٣٠٧ - ٣٢٧، ٢: ٧٦١، ٣: ١١٩٨، ٤: ١٨٧٦، ١٨٧٧ تفسير الكشف: ١: ٣٥٧ - ٣٥٨، ٣٦٩ - ٣٧٠، تفسير القاسمى: ٥: ١١٠٠ - ١١٠٢، ١١٢٤ - ١١٢٧، ١٠: ٣٩٢٤.



وقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾<sup>(٢٥)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ﴾<sup>(٢٦)</sup>.

ففي هذه الآيات توجيه واضح لكل إنسان ولكل مسئول في ضرورة رعاية الأيتام والعناية بهم، والإنفاق عليهم إذا لم يكن لهم مال.

وقال ﷺ: «ثلاثة في ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله: واصل الرحم يزيد الله في رزقه، ويمد له في أجله، وامرأة مات زوجها وترك عليها أيتاماً صغاراً فقالت: لا أتزوج أقيم على أيتامي حتى يموتوا أو يغنيهم الله، وعبد صنع طعاماً فأضاف ضيفه وأحسن نفقته فدعا عليه اليتيم والمسكين فأطعمهم لوجه الله تعالى»<sup>(٢٧)</sup>.

---

(٢٥) البلد: ١٥

(٢٦) الكهف: ٨٢

(٢٧) الجامع الكبير - السيوطي: ٢: ١٣٥١، ط ١.

## الفصل الثالث

# في أثر العقيدة في تحقيق الأمن الغذائي وفيه المباحث التالية

## المبحث الأول

### الإمام المؤمن يجمع المال بالحق وينفقه إلى المستحق

يلتزم الإمام كما يقول الماوردي بحفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، كما يلتزم بحماية الدولة ورعاياها ليتصرف الناس في المعاش وينتشروا في الأرض آمنين على أنفسهم وأموالهم، ومن ذلك أيضاً تقدير العطايا من بيت المال للمستحقين بلا سرف ولا تقتير، وأخذ الواجب من الناس حسب الشرع، وتقليد الأمناء فيما يوكل إليهم من أعمال ممن يتصفون بالأمانة والكفاءة في العمل<sup>(٢٨)</sup>.

ولتزام الدولة بالعمل بشريعة الله يديم النعمة ويبقيها والابتعاد عن العمل بكتاب الله وسنة رسوله الكريم يحق النعمة ويزيلها، قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ، فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِسَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٨) الأحكام السلطانية: ص ١٤ - ١٥.

(٢٩) النحل آية ١١٢.

ومن الالتزام بكتاب الله أخذ الزكاة من الأغنياء وصرفها إلى الفقراء، ومن كفران النعمة وقف طلبها من الأغنياء، وتغيير شرع الله باستبدالها بضريبة توضع في غير مواضعها.

لأن الزكاة وهي أهم مصادر دخل بيت المال كفيلة وحدها لسد حاجة الفقراء وتحقيق الأمن والأمان في كل البلاد الإسلامية، وفي هذا يقول ﷺ: لا بن عباس عندما وجهه إلى اليمن: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم»<sup>(٣٠)</sup>.

وقد استدلل العلماء في هذا الحديث أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بالنيابة إلى المستحقين شرعاً<sup>(٣١)</sup>.

وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنيائهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً سديداً ويعذبهم عذاباً أليماً»<sup>(٣٢)</sup>.

وقد كان ﷺ يرسل الولاة والعمال لجمع الزكاة من البلاد ويأمر أن ترد إلى فقرائهم، وهكذا فعل الخلفاء الراشدون ولم يتهاونوا في جمعها، فقد قاتل الخليفة أبو بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة، ويرى الفقهاء أن الزكاة تؤخذ قهراً إن أبي رب المال دفعها، وأنه يقاتل عليها حتى يدفعها، ولما كثرت أموال التجارة زمن عثمان، فوض أربابها في أداء الزكاة عنها كما يقوله الكاساني وغيره<sup>(٣٣)</sup>.

<sup>(٣٠)</sup> متفق عليه انظر سبل السلام؛ ٢: ١٢٠، المصنف- ابن أبي شيبة؛ ١١٤: ٣، موطن مالك بشرح المتقي؛ ٢: ٩١، ٩٤ عن معاذ بن جبل.

<sup>(٣١)</sup> سبل السلام؛ ٢: ١٢٠.

<sup>(٣٢)</sup> رواء الطبراني في الصغير انظر مجمع الزوائد؛ ٦٢: ٣، وكشاف القناع؛ ٢: ٦٦.

<sup>(٣٣)</sup> المصنف. ابن أبي شيبة. ١١٤: ٣، أعلام الموقعين؛ ١: ٣٥٢، أحكام القرآن الشافعي؛ =

ومن حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال: «... من أعطاها مؤتجراً بها فله أجرها، ومن منعها فإننا آخذوها وشطر ماله»<sup>(٣٤)</sup>.

قال الصنعاني في هذا الحديث: «يأخذ الإمام الزكاة قهراً ممن منعها، والظاهر أنه يجمع عليه، وأن نية الإمام كافية وأنها تجزئ من هي عليه، وإن فاته الأجر، فقد سقط عنه الوجوب»<sup>(٣٥)</sup>.

## المبحث الثاني

### الإمام مكلف بمنع الناس عن الحرام

ومن أثر العقيدة أن الإمام يمنع الناس عن الحرام بكافة صوره وأشكاله سواء كان ذلك في العقود التي يمارسونها أم في الأعمال التي يعملون بها، وعليها أن تمنع الربا والبيع المؤدى إلى الخلاف من البيوع المحرمة، وأن تسعر للناس وأن تمنع من أكل الحرام، وأن تلتزم هي بذلك، لأن الدولة العادلة هي الدولة المؤمنة.

ومن ذلك تحريم الرشوة لأنها كما يقول الفقهاء طريق إلى الفقر، وعلى الدولة أن تمنع الرشوة، وتضرب بيد من حديد على ممارستها لأنها محرمة شرعاً لا يجوز أخذها أو إعطاؤها، وهي - الرشوة - تضر بالمواطنين

---

= ١٠١-١٠٤. أحكام القرآن-المجصاص-١: ٢٨-١٦٣ تحفة الفقهاء-السمرقندي: ١: ٤٢٩، ٤٧٦. البدائع: ٢: ٨١٩ - ٨٢٠، ٨٨٣ - ٨٨٤. الأحياء: ١: ٢٠٩ - ٢١٠، ٢١٣. التفسير الكبير: ٢٧: ١٠٠، ١١٧: ٥. شرح السنة: ٥: ٤٨٨ - ٤٩٥. أوجز المسالك: ٦: ٢٧ - ٣١. جمع الجوامع: ١: ٢٨٨٤. روضة الطالبين: ٢: ١٤٩. سبل السلام: ٢: ١٢٦ - ١٢٧. قوانين الأحكام الشرعية: ص ٩٥. المنتقى-الهاجى: ٢: ١٥٦. مخريج الدلالات السمية: ص ٥٦٣، ٥٦٤. الفروع: ٢: ٥٥٦ - ٥٥٧، ٥٦٦ - ٥٧٠.

(٣٤) سبل السلام: ٢: ١٢٦.

(٣٥) سبل السلام: ٢: ١٢٧.

وتضرر بالدولة وتؤثر في تحقيق الرخاء وتوافر الغذاء نظرًا للجشع، فإنها إن انتشرت في مجتمع، فلا بد أن يهدم بناؤه.

وقد لعن ﷺ «الراشئ والمرتشئ والرائش - وهو الوساطة بينها»<sup>(٣٦)</sup> وهذا من عدالة الحاكم والتزامه بأحكام الشرع الحنيف.

قال ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم ما ولوا»<sup>(٣٧)</sup>.

وقد مر معنا أن الرسول ﷺ مر على رجل يبيع طعامًا فأدخل يده فيه فنالت أصابعه بللًا فقال: «يا صاحب الطعام ما هذا؟ فقال أصابعه السماء يا رسول الله. قال: «أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟» ثم قال: «من غش فليس منا»<sup>(٣٨)</sup> وفي هذا منع للحرام والكسب الحرام حفظًا لمصالح المسلمين.

وكان ﷺ قد ولي على السوق أناسًا يمنعون الناس من التعامل بالربا، ويمنعون الناس من الشراء من الركبان، ومن شراء الطعام مجازفة، وقد استعمل ﷺ سعيد بن سعيد بن العاص بن أمية بعد الفتح على سوق مكة<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٦) انظر: الفروع: ٦: ٢٩٣. أحكام القرآن - الجصاص: ٤٠٤، ٨٤ - ٨٧. الإحياء: ٢: ١٣٧، ١٥٤ تفسير القاسمي: ٣: ٦، ٤٦٧، ١٩٩١ - ١٩٩٢. تفسير المراهي: ٢: ٨٠ - ٨١، ٨٢. الفروع: ٢: ٥٧٦، ٦: ٢٩٩. والحديث رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والترمذي وغيرهم انظر: الترمذي في ١٣ كتاب الأحكام - ٩ باب ما جاء في الراشئ والمرتشئ في الحكم - وقال الترمذي حديث أبي هريرة حديث صحيح. أحكام القرآن - الجصاص: ٤: ٨٥ جمع الجوامع: ٢: ٩١٧. (٣٧) سنن النسائي بشرح الأسيوطي وحاشية السندی: ٨: ٢٢١ - ٢٢٢ المكتبة العلمية - بيروت.

(٣٨) رواه مسلم والترمذي انظر سبل السلام: ٣: ٢٩. تخريج الدلالات السمية: ص ٢٩٦. مجمع الزوائد: ١: ٤٤٢، ٤٤٣. شرح السنة: ٨: ١٦٥، ١٦٦. الترمذي باب الغش في البيع. (٣٩) البخاري (كتاب الجوع) باب منتهى التلق، مسلم في كتاب البيوع باب بطلان بيع البيع قبل القبض. الاستيعاب: ٢: ٥٥٥.

وقد عرف ذلك في العهود الإسلامية المتلاحقة بالحسبة، وحيث يأمر إلى الحسبة بالأمانة والصدق في البيع، وينهى عن الخيانة وتطفيف الكيل والميزان، ويمنع من تزيف العملات المتداولة، والخروج على طاعة الله تعالى<sup>(٤٠)</sup>.

ومن ذلك ما فعله مروان بن الحكم عندما جمع صكوك الجار من أيدي الناس بعدما تعاملوا بها، وباعوها قبل قبضها حيث أشير عليه بأن هذا التعامل يدخله الحرام.

### المبحث الثالث أثر الشكر في تحقيق الأمن الغذائي

حتى تدوم النعمة على المسلم يجب أن يشكر معطيها وهو الله تعالى: قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾<sup>(٤١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَأَرْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾<sup>(٤٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَأَيُّ لَهِمُّ الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ، وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ، لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾<sup>(٤٣)</sup>.

فهذه الآيات تشير إلى أنه بالشكر تدوم النعم، وشكر الله على النعمة يكون بعبادته تعالى، وإخراج حق الله في المال الذي بين يديه، فإن المال مال الله والعبد مستخلف فيه، وعليه أن ينفقه في وجوه الطاعات، التي أمر

(٤٠) الطرق الحكيمة؛ ص ٢٤٠.

(٤١) سورة إبراهيم آية ٧

(٤٢) سورة إبراهيم آية ٣٧

(٤٣) سورة يس آية ٣٣ - ٣٥

الله تعالى بها دون إسراف أو تبذير قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ (٤٤).

وقال تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٤٥).

قال الرازي في معرض تفسيره لآية الصدقات: والمال محبوب بالطبع فوجب أنه يوجب الشكر، وفقدانه يوجب الصبر، فكأنه قيل: أيها الغني أعطيتك المال فشكرت فصرت من الشاكرين، فأخرج من يدك نصيباً منه حتى تصبر على فقدان ذلك المقدار فتصير بسببه من الصابرين، وأيها الفقير ما أعطيتك الأموال الكثيرة فصرت من الصابرين... ولكن أوجبت على الغني أن يصرف إليك طائفة من ذلك المال حتى إذا دخل ذلك المقدار ملكك شكرتني فصرت من الشاكرين، فكان إيجاب الزكاة سبباً في جعل جميع المكلفين موصوفين بصفة الصبر والشكر معاً، (٤٦).

ومن شكر النعمة الابتعاد عن الحرام خاصة الربا نظراً لمضاره الاجتماعية، فلا بركة في الربا؛ لأنه حصول مال بمخالفة الحق عز وجل، ولأنه سبب المفاسد الاجتماعية والأخلاقية، وبسبب البطالة نظراً لتكدس المال بيد فئة قليلة في المجتمع يتحكمون بمصير الناس، وحينئذ يظهر الخوف على المصير والأطفال والمستقبل، وتقل السلع في السوق وتحصل المجاعات في الوقت الذي تتمتع فيه فئة قليلة من الناس بالخيرات، ولا بد نتيجة لذلك من أن تحل الكوارث والمجاعات في مثل هذه المجتمعات (٤٧).

ولا بد أن يعاقب الله الناس على عدم شكرهم لنعمته قال تعالى: ﴿لَقَدْ

(٤٤) الحديد آفة ٧.

(٤٥) الأنعام آية ١٤١.

(٤٦) التفسير الكبير: ١٦: ١٠٤. وانظر تفسير القاسمي حيث تكلم عن أثر شكر النعمة على دوام

الرزق؛ ٢: ١٣٥، ١٣٦، ط - ٢٥٤، ٣١٠

(٤٧) تفسير القاسمي، ٣: ٧١٠ - ٧١٢

كَانَ لِسِيًّا فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُّوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ  
وَاشْكُرُوا لَهُ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ  
وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِنِ أَكُلِ خَمْطٍ وَأَثَلٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ  
ذَلِكَ جَزَاءُ نَفْسٍ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ» (٤٨).

وعلى المسلم أن يشعر مع الآخرين ويعطيهم مما أعطاه الله تعالى، ومن  
أمثلة حقوق بعض المكلفين على بعض، ما يقوله العز بن عبد السلام:  
«أن ينظر المعسر ويتجاوز عن الموسر، ويوسع المقتر ولا يماطل في الحقوق،  
وأن يجانب العقوق... ومنها - ألا يؤخر الزكاة إذا وجبت ولا الديون إذا  
طلبت...» (٤٩).

وقال: «معظم الناس خاسرون، وأقلهم رابحون، فمن أراد أن ينظر في  
خسره وربحه فليعرض نفسه على الكتاب والسنة، فإن وافقهما فهو الرابع  
إن صدق ظنه في موافقتهما، وإن كذب ظنه فبا حسرة عليه، وقد أخبر الله  
بخسران الخاسرين وربح الرابحين، وأقسم بالعصر إن الإنسان لفي خسر  
إلا من اجتمع فيه أربعة أوصاف: أحدها: الإيمان، والثاني: العمل،  
والثالث: التواصي بالحق، والرابع: التواصي بالصبر» (٥٠).

والمؤمن ينظر بعين البصيرة، ويشاهد قدرة الله تعالى فيما أنعم به عليه،  
ويعرف أن الشكر رباط النعم، وأن الصبر يدفع النقم، فيشكر الله ويصبر  
ويعلم أن المنعم المتفضل على كل شيء قدير، ولذا فهو لا يجزع لما أصابه  
في ماله، ولا يغفل عن حق الله في هذا المال» (٥١).

(٤٨) سورة سبأ آية ١٥ - ١٧

(٤٩) قواعد الأحكام: ١: ١٦٠

(٥٠) قواعد الأحكام: ٢: ٢٢٨ - ٢٢٩

(٥١) تفسير القاسمي: ١٠: ٣٩٨٠



قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَلَٰكِنَّ كَذَبُوا فَاَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٥٢)</sup>.

الأمة التي يحكمها قانون الإيمان والخوف من الله ومراقبته واتباع نعمته وعذابه، يفيض عليهم ربهم بنعمته وخيراته من كل حذب وصوب.

والأمة التي تجحد وتكذب بحقوق البارئ سبحانه وتعالى وتتطاول على سنته وقواميسه، وتزعم لنفسها القدرة على الكسب وتستنكر لأمر الله -- يكلها الله -إلى قدرتها. فكسبها غائر، وسعيها خائب، ولا بد أن في ذلك العذاب، إضافة إلى عذاب الآخرة.

فالرزق مربوط بطاعة الله وبالمداومة على ذلك: قال تعالى: ﴿وَالْوُاسِقُونَ إِلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَّاءً غَدَقًا، لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ، وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾<sup>(٥٣)</sup>، وقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾<sup>(٥٤)</sup>.

قال ﷺ فيما يرويه حذيفة أنه قال للناس بعد أن جمعهم: «هذا رسول رب العالمين جبريل نفث في روعي: أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فإن ابطأ عليها فاتقوا الله واجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمعصية الله، فإن الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته». قال ﷺ: «(الإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر)»<sup>(٥٥)</sup>.

وقد وجه الشارع المسلمين إلى الانفاق وعدم التقصير على المستحقين، وهو يعلم النفس الانسانية وما بها.

(٥٢) الأعراف: آية ٩٦

(٥٣) سورة الجن: آية ١٦ - ١٧

(٥٤) سورة طه: آية ١٢٤

(٥٥) تفسير الرازي: ١٦ : ١٠٤

قال تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا﴾<sup>(٥٦)</sup>.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾<sup>(٥٧)</sup>.

وذكر القاسمي أن ما اقتضاه آخر الآية من بخل، الإنسان بالنسبة إلى الجواد الحقيقي فهو الله سبحانه وتعالى، لأن المرء إما ممسك أو منفق، والانفاق لا يكون إلا لغرض من الأغراض دنيوى كعرض مال، أو معنوى كثناء جميل، أو خدمة واستمتاع كما في النفقة على الأهل، وما كان لعوض مالى كان مبادلة لا مبادلة كما قيل:

عَدْنَا فِي زَمَانِنَا      عَنْ حَدِيثِ الْمَكَارِمِ  
مَنْ كَفَى النَّاسَ شَرَهُ      فَهُوَ فِي جُودِ حَاتِمِ<sup>(٥٨)</sup>

قال الاحنف بن قيس: «قدمت المدينة، فبينما أنا في حلقة فيها في ملأ من قریش إذ جاء رجل أخشن الثياب، أخشن الجسد، أخشن الوجه فقام عليهم، فقال: بشر الكائنين برضف<sup>(٥٩)</sup> يحمى عليه في نار جهنم، ثم يوضع على حلمة تدى أحدهم حتى يخرج من نقض كتفه<sup>(٦٠)</sup>، ويوضع على نقض كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه، يتزلزل. قال: فوضع القوم رؤوسهم، فما رأيت أحداً منهم رجع إليه شيئاً. قال: وأدبر واتبعته حتى جلس إلى سارية فقلت: ما رأيت هؤلاء إلا كرهوا ما قلت لهم. فقال: إن هؤلاء لا يعلمون شيئاً، إنما يجمعون الدنيا»<sup>(٦١)</sup>.

(٥٦) سورة الاسراء: آية ٨٣

(٥٨) تفسير القاسمي: ١٠: ٣٩٨٠

(٥٧) الأسراء: آية ١٠٠

(٥٩) الحجارة المحمأة على النار واحدا رضة

(٦٠) النقض: أعلى الكتف وقبل العظيم الرفيع على طرفه.

(٦١) رواء البخارى في - ٢٤ كتاب الزكاة ٤ باب ما أدى زكاته فليس بكنز برقم ٧٥٠ ومسلم في

١٢ كتاب الزكاة حديث رقم ٣٤ تحقيق عبد الباقي - وقد تقدم رأى «أبو ذر» في المال وانفاقه، وخلافه

مع معاوية وعثمان رضى الله عنهم.

فالمؤمن لا يدخر المال ويجمعه دون أن يعطى حق الله فيه، لأن ذلك من الكنز المحرم كما ورد في آية الكنز.

## المبحث الرابع

### العقيدة الصادقة تقضى على الجشع والخوف من الفقر

العقيدة الصافية تذكر المسلم دائماً ألا يكون جشعاً مه أن يجمع المال، وتذكره بضرورة إنفاقه في وجوه الخير، ولا يخش الفقر أبداً، فالرازق هو الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا، وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٦٢).

فالله جل شأنه، يعلم كل ما خلق من الأجناس البشرية وغير البشرية، سواء كانت في البر أم البحر، وهو يحصيها، عالم بكيفية طبائعها وأحوالها وأغذيتها ومسكنها، وما يوافقها وما لا يوافقها، وهو المتكفل برزقها (٦٣).

ولذا فالمؤمن لا يخاف الفقر، فالله يبسط الرزق لمن يشاء، والمال عرض زائل، وليس بباقي، وإن نعيم الدنيا لا ينال نعيم الآخرة، وإن كنرة الأموال لا تدل على حسن الحال وحسن الاعتقاد، كما أن وجود الترف لا يدل على الشرف، ولذا فالمؤمن ينفق المال في سبيل الله ويحس بالفقراء ويوفر لهم المال والغذاء مما فاض عن حاجته (٦٤).

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَبْسُطُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ،

(٦٢) سورة هود: آية ٦.

(٦٣) التفسير الكبير: ١٧: ١٠٦.

(٦٤) تفسير القاسمي: ١٠ - ٣٩٢٤ - ٣٩٢٥. التفسير الكبير: ٢٥: ٢٦٣. تفسير المراغي: ٨:

٤٤، ٤١.

وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٦٥﴾.

وعن عبد الله بن مسعود أنه قال: «يا رسول الله: أى الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك. قلت: ثم أى؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك...» (٦٦).

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (٦٧). وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ (٦٨).

وقال تعالى أيضاً: ﴿ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (٦٩).

فهذه الآيات تشير بوضوح يفهمه أى إنسان أن الرزق على الله، وأنه يحرم الخوف من الفقر، وأن الله هو الرازق للناس وأولادهم، وما أنفق هذا الإنسان فهو يخلفه، وقد تكفل بمن خلق، وأن المسلم لله عقيدة وتطبيقاً عملياً يعلم أنه لا بد من شكر الله وأنه دائماً يحتاج إلى رحمة رب العالمين، وكل ما يصيب الإنسان من خير إنما يكون بإرادة الله الخالق.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٧٠).

وهذه الآية تدل على سعة الرزق من الله للعباد، وهو عطاء بغير حساب

(٦٥) سورة سبأ: آية ٣٩.

(٦٦) البخارى في ٦٥ كتاب تفسير القرآن ٢ سورة البقرة، ٣ باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لله أنداداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حديث رقم: ١٩٦٢.

(٦٧) الأنعام: آية ١٥١.

(٦٨) الإسراء: آية ٣١.

(٦٩) القصص: آية ٢٤.

(٧٠) البقرة: آية ٢١٢.

إذ أن عطاء الله للإنسان بغير حساب، سواء كان أكثر مما يستحق أو أقل مما يستحق كما ذكره المفسرون - وهذا العطاء يحتمل الوجوه التالية:

الأول: يعطيه عطاء لا يحويه حصر العباد كقول الشاعر:  
\* عطاياه يحصى قبل إحصائها القطر \*

الثاني: يعطيه أكثر مما يستحق.

الثالث: يعطيه ولا منة.

الرابع: يعطيه بلا مضايقة من قولهم: حاسبه.

الخامس: يعطيه أكثر مما يحسبه أن يكفيه. وكل هذه الوجوه يحتمل أن يكون في الدنيا، ويحتمل أن يكون - العطاء - في الآخرة.

السادس: إن ذلك إشارة إلى توسيعه تعالى على الكفار والفساق الذين قال فيهم الله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ (الزخرف: آية ٣٣) تنبيهاً أنه لا فضيلة في المال لمن يوسع عليه ما لم يستعن عليه في الوصول إلى المطلوب منه، ولهذا قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ، نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (المؤمنون: آيتا ٥٥-٥٦).

السابع: يعطى أوليائه بلا تبعه، ولا حساب عليهم فيما يعطون، وذلك لأن المؤمن لا يأخذ من عرض الدنيا إلا ما يجب من حيث يجب على الوجه الذي يجب، ولا ينفقه إلا على ذلك، فهو يحاسب نفسه فلا يحاسب، ولهذا روى: «من حاسب نفسه في الدنيا آمن الحساب في الآخرة، ولهذا قال تعالى لسليمان: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص: آية ٣٩).

الثامن: أن الله عز وجل يعامل في يوم القيامة المؤمنين لا بقدر استحقاقهم بل بأكثر منه، كما قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ (البقرة: آية ٢٤٥).

التاسع: وهو يقارب ذلك: أن ذلك إشارة - في الآية - إلى ما روى أن أهل الجنة لا حظز عليهم وعلى ذلك قال تعالى: ﴿فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾<sup>(٧١)</sup> (الزخرف: آية ٧١).

وقال الرسول ﷺ: «أبى الله أن يرزق المؤمن إلا من حيث لا يعلم»<sup>(٧٢)</sup>.

وقال ﷺ: «إن الفاقة لأصحابي سعادة، وإن الغنى للمؤمن في آخر الزمان سعادة»<sup>(٧٣)</sup>.

وإذا كان الناس يختلفون في سعة الرزق، فمن المعروف أنه لا بد للرزق من سبب، ولكن هذا السبب ليس في عقل الإنسان، فلا يدل ضيق الرزق على أن الإنسان جاهل، لأنه قد يكون الإنسان العاقل الرشيد الذي يستشار في تصريف الأمور في أشد الضيق، وقد يكون الجاهل الضعيف المريض أعظم سعة في الرزق من العالم الكبير، وليس ذلك بالحظ، ولكنه حكم رب العالمين<sup>(٧٤)</sup>.

وحق يتذكر العبد نعمة الله فيشكره، عليه أن ينظر لمن دونه في الرزق،

(٧١) انظر محاسن التأويل: ٣، ٥٢٦ - ٥٢٧. التفسير الكبير: ٢٥، ٢٦٣.

(٧٢) كشف الخفاء برقم ٥٨.

(٧٣) الرافعي عن أنس عن ابن مسعود رضي الله عنهم - انظر جمع الجوامع: ١، ١٩٢٣. برقم ١٢٧٨، ٥٧٦٤. وفي الأثر: يا داود طيب الطعام ولين اللباس والصيت في الناس وفي الآخرة - الجنة - لا يجتمع أبدًا» انظر جمع الجوامع: ١، ٣١٦٧.

(٧٤) التفسير الكبير: ٢٦، ٢٨٩.

وينظر إلى الميتلى بالأسقام، أو إلى من خلق ناقص اليد أو غير ذلك أو أصيب بالعمى، أو الصمم، ومختلف العاهات التى تجلب الهم والغم، أو ينظر إلى من ابتلى بالدنيا وبالمال وقصر عن أداء الحقوق والواجبات، أو ينظر إلى من ابتلى بالفقر المدقع، وبالدين المروع، أو ينظر إلى من هو فوقه فيعرف كيف فرط فى الحقوق فكان ماله وبالأعلى عليه، وبدأ يعرف أن حاله أفضل من غيره بكثير وأن الله أعطاه ما يستطيع أن يتحملة، والخيرة فيها اختاره الله وبذا يقول ﷺ: فيما يرويه الإمام أبى هريرة: «انظروا إلى من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم، فهو أجدر ألا تزدروا نعمة الله عليكم» (٧٥).

جلس أحد أهل البصائر يستمع لرجل جاء يشكو إليه الفقر والحاجة حتى فرغ من كلامه. فسأله: أيسرك أنك أعمى ولك عشرة آلاف درهم؟ قال: لا. فسأله أيسرك أنك أخرس ولك عشرة آلاف درهم؟ قال: لا. فسأله أيسرك أنك أقطع اليدين والرجلين ولك عشرون ألف درهم؟ قال: لا. فسأله أيسرك أنك مجنون ولك عشرة آلاف درهم؟ قال: لا. فقال له: أما تستحي أن تشكو مولاك وله عندك عروض بخمسين ألف؟؟

ومن آثار العقيدة فى تحقيق الأمن الغذائى ما سبق أن قدمناه من تعاون المسلمين بعضهم مع بعض، والتكافل بين الولد وأبيه، وبين الزوج وزوجته، والتكافل بين الأقارب عن طريق الميراث، وطريق النفقة الواجبة، والتكافل بين المسلم وجيرانه، والعطف على اليتامى والمساكين وأبناء السبيل المدينين، وبين المسلمين جميعاً بما لا نستطيع حصره فى هذا الكتاب، فالمسلم عضو نافع فى المجتمع يشعر مع الآخرين، ولا يحتكر

(٧٥) متفق عليه: سهل السلام: ٤: ١٥١.

طعامهم، بل يبسر أمرهم ويعفو عنهم، وهو معهم بنفسه وماله، وهو أمين على المسلمين، أمين في تعهده وعقوده، ويحسن إلى ذوى القربى، ويفتق عليهم، ويعتدل في الإنفاق على نفسه ومن يعول، فلا يسرف ولا يبذر، ولا ييخل المسلم في المال على من يستحقه، ولا يحتكر طعام المسلمين، وهو إن باع وإن اشترى صدق، لأنه يتصف بالأمانة، ويفى بالكيل والميزان، ولا يرهق العمال الذين يلى عليهم، ولا يأكل لهم أجراً.

وهكذا نرى أن أثر العقيدة يظهر في كل تصرفات المسلم، وبذا يأمن كل فرد من أفراد المجتمع على مستقبله ومستقبل أبنائه، ويعيش في أمن وأمان.

وبعد؛ فقد بذلت جهدى من أجل أن أقدم للقارئ ما يفيد في دراسة نظرية الأمن الغذائى الإسلامى، مستعيناً بأمّهات كتب الفقه والحديث والتفسير بعد الاعتماد على آيات الله البينات، وأرجو الله أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة السريعة لإعطاء فكرة عامة، دون الخوض بالتفاصيل الدقيقة عن الموضوعات التى بحثتها في هذا البحث، والتى يحتاج إليها كل مسلم في هذا العصر، حيث إن الإسلام سبق النظم الحديثة في الاهتمام بأمن وأمان الإنسان، وتوفير ضروريات الحياة الكريمة له من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن....، والتى قد تختلف بتطور العصر وتعدّد الحياة ومتطلباتها، فإن كنت قد أصبت الهدف فإن الحمد لله الموفق لكل خير، وإن جانب الصواب، فإنى أرجو أن يغفر لى القارئ الكريم ذلك، ويعلم أن كل كتاب خطّ لا يخلو من عيب إلا كتاب الله، فالعصمة لله وحده ولن خصهم من عباده الأكرمين.

كما أرجو الله أن يشفع لى هذا الخطأ بإخلاصى، ودأبى فى العمل،



واستعدادى لتلافى التقصير فى المستقبل بسماع النصيحة، والحكمة ضالة  
المؤمن أنى وجدها التقطها.  
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## المراجع

### القرآن الكريم

#### ١ - كتب التفسير

أحكام القرآن/ الجصاص : حجة الإسلام الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ). الطبعة الثانية - منشورات دارالمصنف - الأزهر بمصر. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

- تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»/ البيضاوي: القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٧٩١هـ). دار الكتب العربية الكبرى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

- التفسير الكبير «المسمى مفاتيح الغيب»/ فخرى الدين الرازي: أبو عبد الله محمد بن حسين القرشي الطبرستاني الشافعي (ت: ٦٠٦هـ). الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - طهران. المطبعة البهية المصرية.

- تفسير المراغي/ أحمد مصطفى المراغي: (ت: ١٣٦٤هـ) الطبعة الثانية - ١٣٨٢ - ١٩٦٢ - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

- محاسن التأويل/ محمد جمال الدين القاسمي: (ت: ١٣٣٢هـ) -

١٩١٤). الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي  
وشركاه ع مصر ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م. تحقيق عبد الباقي.

## ٢ - كتب الحديث الشريف

- أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك / العلامة: مولانا محمد زكريا  
الكاندهلوى. الطبعة الثالثة - مطبعة السعادة بالقاهرة - منشورات دارالفكر  
بيروت - المكتبة الأمدادية - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام / ابن حجر : الحافظ سهاب الدين  
أبي الفضل أحمد بن حجر الكنانى العسقلانى القاهرى (ت : ٨٥٢ هـ). مطبوع  
مع سبل السلام مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر . الطبعة الرابعة  
١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

- الجامع الصحيح «سنن الترمذى» / الترمذى: أبو عيسى محمد بن  
عيسى بن سورة (ت: ٢٩٧ هـ). الطبعة الأولى - ١٩٣٧ م - ١٣٥٦ هـ. مكتبة  
ومطبعة عيسى البابي. الحلبي - القاهرة - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

- جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير / السيوطى: جلال الدين  
السيوطى (ت: ٩١١ هـ). منشورات مجمع البحوث الإسلامية - موسوعة السنة  
٢. ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

- جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد / الإمام محمد بن  
سليمان بن محمد بن سليمان. وجامع الأصول لابن الأثير الجوزى: (ت:  
٦٠٦ هـ). ومجمع الزوائد: للحافظ الهيثمى (ت: ٨٠٧ هـ). الطبعة الأولى  
٣٨١ هـ - ١٩٦١ م. منشورات عبد الله هاشم اليماني المدني.

- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام / الصنعاني:  
محمد بن إسماعيل الكحلاني المعروف بالأمير (ت: ١١٨٢ هـ). الطبعة الرابعة  
١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

- سنن ابن ماجه / ابن ماجه: الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى (ت: ٢٧٥هـ). دار الفكر - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبى داود / أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت: ٢٧٥هـ). الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. مطبوعات دارالحديث - حمص سوريا. تعليق عزت عبيد، وعادل السيد.
- سنن الإمام النسائي / النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣هـ). المطبعة النظامية - الكانفور - الهند: ١٢٩٦هـ.
- السنن الكبرى / البيهقي: أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). مطبعة مجلس دار المعارف - حيدر آباد - الهند سنة ١٣٥٥هـ.
- شرح السنة: البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦هـ). تحقيق شعيب أرنؤوط ومحمد زهير الشاويش - الطبعة الأولى: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، المكتب الإسلامي.
- شرح النووى على صحيح مسلم / النووى: يحيى بن شرف النووى (ت: ٦٧٦هـ). الطبعة الأولى - ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م. المطبعة المصرية - القاهرة.
- صحيح البخارى / البخارى: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ). المطبعة السلفية مصطفى البابى الحلبي - مصر ١٩٥٩م. مطبوع مع شرح فتح البارى.
- صحيح مسلم / الإمام مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربى - الطبعة الأولى: ١٩٥٥م - ١٩٧٥هـ.
- صحيح مسلم / الإمام مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ). المطبعة المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى: ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م. مطبوع بشرح النووى (ت: ٦٧٦هـ).

- فتح الباري بشرح البخارى / ابن حجر العسقلاني: أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). المطبعة السلفية - مطبعة البابي الحلبي - مصر: ١٩٥٩م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / الهيئى: المحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيئى (ت: ٨٠٧هـ). مكتبة القدس - القاهرة - طبع سنة ١٣٥٢هـ.  
- مسند الإمام أحمد / الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: (ت: ٢٤١هـ). المكتب الإسلامى للطباعة والنشر.

مشكاة المصابيح / التبريزى: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى. تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى. المكتب الإسلامى - الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

- المنتقى / ابن الجارود: أبو محمد عبد الله على بن الجارود النيسابورى (ت: ٣٠٧هـ). مطبعة الفجالة - القاهرة - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- المنتقى شرح موطأ مالك / الباجى: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى (٤٠٣هـ - ٤٩٤م) مطبعة السعادة بمصر ط ٣ ١٩٨٣م.

- موطأ الإمام مالك / الإمام مالك: الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ). الطبعة الثالثة - دار الفكر - المكتبة الإمدادية - مطبعة دار السعادة بالقاهرة - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - مطبوع مع شرح أوجز المسالك.

### ٣ - كتب اللغة

- تاج اللغة وصحاح العربية / الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٨٢هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩م.

- لسان العرب المحيط / ابن منظور: جمال الدين محمد بن محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ). المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

- مختار الصحاح/ الرازى: محمد بن أبى بكر عبدالقادر الرازى (ت: ٦٦٦هـ). ترتيب السيد محمود خاطر دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة.
- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير/ الفيومى: أحمد بن محمد بن على المفري الفيومى: (ت: ٧٧٠هـ). دار المعارف - القاهرة.

## ٤ - كتب الفقه

### ( أ ) كتب فقه الحنابلة

- أعلام الموقعين عن رب العالمين/ ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ). تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - شركة الطباعة الفنية المتحدة/ ١٩٧٨م.
- شرح منتهى الإرادات/ البهوتى: منصور بن يونس بن إدريس البهوتى (ت: ١٠٥١هـ). مطبعة أنصار السنة المحمدية - مصر: ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م
- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية/ ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ). تحقيق: محمد حامد الفقى - مكتبة السنة المحمدية - مصر.
- العدة فى شرح العدة فى فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيبانى/ المقدسى: بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسى (ت: ٦٢٤هـ). مكتبة الرياض - الرياض.
- الفروع ٤٢ المقدسى: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسى (ت: ٧٦٣هـ). الطبعة الثانية - مراجعة عبد الستار أحمد فراج - دار مصر للطباعة: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٧م.
- الكافى فى فقه الإمام أحمد بن حنبل/ ابن قدامة: موفق الدين

عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى (ت: ٦٢٠ هـ). منشورات المكتبة الإسلامية - دمشق.

- كشف القناع عن متن الإقناع/ البهوتى: منصور بن يونس بن إدريس البهوتى (ت: ١٠٥١ هـ). عالم المكتب - بيروت: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

## (ب) كتب فقه الحنفية

- الاختيار لتعليل المختار/ الموصلى: عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود مجد الدين الموصلى (ت: ٦٨٣ هـ). تحقيق: محمد محبى الدين عبد الحميد (د. ت.).

- الأشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة النعمان/ ابن نجيم: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ). تحقيق: عبدالعزيز محمد الوكيل. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع. القاهرة - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لعبد الله بن أحمد النسفى (ت: ٧١٠ هـ)/ ابن نجيم: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ) مطبعة دار الكتب العربية الكبرى - مصر ١٣٣٣ هـ

- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع/ الكاسانى: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى (ت: ٥٨٧ هـ). منشورات: زكريا على يوسف - مطبعة الإمام - القاهرة: ١٩٧١ م.

- البناية فى شرح الهداية/ العيني: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥ هـ). تصحيح المولى محمد عمر الشهير بناصر الإسلام الرامفورى. دار الفكر - الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- تحفة الفقهاء/ السمرقندى: أبوبكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى (ت: ٥٣٩ هـ). تحقيق الدكتور زكى عبد البر. الطبعة الأولى:

- ١٩٥٩ م - ١٣٧٩ هـ مطبعة جامعة دمشق.
- حاشية الشيخ شهاب الدين أحمد الشلبى على الشرح الجليلي / الزيلعي.  
(ت: ٧٤٣ هـ) شهاب الدين أحمد الشلبى. مطبوع بهامش تبين الحقائق شرح  
كنز الدقائق للنفسى (ت: ٧١٠ هـ). المطبعة الأميرية - الطبعة الأولى بولاق:  
١٣١٤ هـ.
- جامع الفصولين في الفروع / بدر الدين محمود إسماعيل: الشهير  
بأبن قاضي سماوة الحنفى (ت: ٨٢٣ هـ). المطبعة الأزهرية - الطبعة الأولى:  
١٣٠٠ هـ.
- الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام / القاضي محمد بن فراموز الشهير  
بمنلاخسرو الحنفى: (ت: ٨٨٥ هـ). ومعه حاشية الشرنبلالي الموسومة بـ غنية  
ذوى الأحكام في بغية درر الأحكام (ت: ١٠٩٦ هـ) طبعة دار الخلافة العلية -  
مطبعة أحمد كامل: ١٣٣٠ هـ.
- رد المختار على الدر المختار للعصكفى (ت: ١٠٨٨ هـ). شرح تنوير  
الأيصار للتمرتاشى (ت: ١٠٠٤ هـ) / ابن عابدين: محمد أمين عابدين بن عمر  
عابدين (ت: ١٢٥٢ هـ). مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة  
الثانية: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- الرسائل الزينية: (رسائل بن نجيم) / ابن نجيم: زين العابدين بن  
إبراهيم بن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ). تعليق الشيخ خليل المس. دار الكتب  
العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- روضة القضاة وطريق النجاة / السمناني: علي بن محمد بن أحمد  
الرحبي السمناني الحنفى (ت: ٤٩٩ هـ). تحقيق: الدكتور صلاح الدين  
الناهى - مطبعة أسعد - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.
- العناية على الهداية / البابرى: محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين  
البابرى (ت: ٧٨٦ هـ). مطبوع مع فتح القدير.



- غنية ذوى الأحكام فى بقية در الحكام (حاشية الشرنبلال)  
الشرنبلال: الشيخ حسن بن عماد بن على الشرنبلال الحنفى (ت: ١٠٩٦هـ).  
مطبعة أحمد كامل دار الخلافة العلية - ١٣٢٩هـ مطبوع بهامش الدرر الحكام.  
- الفتاوى البزازية/ المكتبة الإسلامية: محمد أزدمير - تركيا - مصورة  
عن مطبعة بولاق: ١٣١٠هـ.
- الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية/ الشيخ نظام وجامعة من  
علماء الهند. المكتبة الإسلامية - تركيا - المطبعة الأميرية - بولاق: ١٣١٠هـ  
مصورة. ط ٢ دار المعرفة - بيروت: ١٩٧٤م.
- لسان الحكام فى معرفة الأحكام/ ابن الشحنة: الشيخ أبو الوليد بن  
أبى اليمن محمد ابن أبى الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفى (ت: ٨٨٢هـ).  
الطبعة الثانية: ١٣٩٣ - ١٩٧٣م. شركة مطبعة مصطفى البابى الحلبي - مصر.  
- المبسوط/ السرخسى: محمد بن أحمد أبو بكر شمس الأئمة السرخسى  
(ت: ٤٩٠هـ). مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الأولى.
- المجانى الزهرية على الفواكه البدرية/ الجارم: محمد صالح بن  
عبد الفتاح بن إبراهيم الجارم. مطبعة النيل - شارع محمد على بالقاهرة.
- مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر للحلبى (٩٥٦هـ)/ عبدالرحمن بن  
محمد بن سليمان المدعوة بشيخى زادة (ت: ١٠٨٧هـ). المطبعة العثمانية -  
الطبعة الأولى: ١٣٢٧هـ.
- مرآة المجلة/ يوسف آصاف (ت: ١٩٣٨م). المطبعة العمومية بمصر:  
١٨٩٤م.
- مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان فى المعاملات على مذهب  
الإمام أبى حنيفة النعمان/ محمد قدرى باشا: الطبعة الأولى: المطبعة الكبرى  
الأميرية - بولاق: ١٣٠٨هـ.
- معين الحكام/ الطرابلسى: على بن خليل الطرابلسى الحنفى (ت:

٨٤٤هـ). الطبعة النائية: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

٠ - منحة الخالق حاشية البحر الرائق / ابن عابدين : محمد أمين بن عابدين (ت: ١٢٥٢ هـ). مطبوع من البحر الرائق.

- موجبات الأحكام وواقعات الأيام / الشيخ قاسم : الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى (ت: ٨٧٩ هـ). مطبعة الإرشاد - بغداد: ١٩٨٣ م. منشورات وزارة الأوقاف العراقية.

- الهادية شرح بداية المبتدى / المرغيناني : على بن أبي بكر بن عبد الجليل الرسداني المرغيناني (ت: ٥٩٣ هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.

### (ج) كتب فقه المالكية

- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك على الشرح الصغير لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت: ١٢٠١ هـ) الشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكي: الطبعة الأخيرة - ١٩٥٢ م - ١٣٧٢ هـ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

- تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام / ابن فرحون : إبراهيم بن على بن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩ هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة: ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

- تقريرات الشيخ عlish / الشيخ عlish : محمد أحمد عlish : (ت: ١٢٩٩ هـ). مطبوع مع حاشية الدسوقي.

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير (ت: ١٢٠١ هـ) / الدسوقي: محمد عرفة الدسوقي (ت: ١٢٣٠ هـ). ويهامنه الشرح الكبير مع

- تقريرات للشيخ عيسى. (ت: ١٢٩٩هـ). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح الخرشى على مختصر خليل/ الخرشى: أبو عبد الله محمد الخرشى (ت: ١١٠١هـ). المطبعة الأميرية - بولاق الطبعة الثانية: ١٣١٧هـ. وبهامشه حاشية الشيخ على العدوى.
- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك/ الدردير: أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت: ١٢٠١هـ). وبهامشه حاشية الشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكي.
- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل/ الشيخ عيسى: أبو عبد الله محمد أحمد عيسى (ت: ١٢٩٩هـ). مكتبة النجاشي - طرابلس - ليبيا.
- الشرح الكبير على مختصر خليل/ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير: (ت: ١٢٠١هـ). مطبوع بهامش حاشية الدسوقي.
- الفروق/ القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ). الطبعة الأولى: ١٣٤٦هـ. طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية وبهامشه نهذيب الفروع.
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية/ ابن جزى: محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي المالكي (ت: ٧٤١هـ). الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. عالم الفكر - مصر.
- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني/ الساذلي: الشيخ على أبو الحسن الساذلي (القرن العاشر الهجري). مطبوع بهامش حاشية على العدوى على الكفاية.
- الموافقات/ الشاطبي أبو إسحق إبراهيم اللخمي الغرناطي (ت: ٧٩٠هـ). المكتبة التجارية الكبرى - ط ٢ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- منح الجليل شرح مختصر خليل / الخطاب: محمد بن محمد المعروف بالخطاب (ت: ٩٥٤هـ). مطبعة السعادة - مصر. الطبعة الأولى: ١٣٢٩هـ.

### ( د ) كتب فقه الشافعية

- الأحكام السلطانية والولايات الدينية / الماوردى: على بن محمد حبيب البصرى الماوردى (ت: ٤٥٠هـ). الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م. دار الفكر للطباعة والنشر - مصر.
- إحياء علوم الدين / الغزالي - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ). دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٩٥٧م.
- أسنى المطالب شرح روضة الطالب / الأنصارى: أبو يحيى زكريا الأنصارى الشافعى: منشورات المكتبة الإسلامية.
- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية / السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين / البكرى: السيد البكرى ابن السيد محمد الدمياطى. المطبعة الميمنية - الطبعة الخامسة - مصر: ١٣٢٦هـ.
- الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع / الخطيب الشربيني: الشيخ شمس الدين محمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ). المطبعة الخيرية - مصر: ١٣١٨هـ.
- الأم / الشافعى: محمد بن إدريس الشافعى (ت: ٢٠٤هـ). طبعة الشعب - القاهرة: ١٩٦٨م.
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج / أحمد بن حجر الهيتمى: (٩٧٢هـ). مطبوع مع هامش حاشية الشروانى والعبادى.
- تقريرات الباجورى / الباجورى: الشيخ إبراهيم الباجورى (ت:

- ١٢٨٦هـ) المطبعة الخيرية - مصر: ١٣١٨هـ - مطبوع بهامش الإقناع.
- حاشية البجيرمي على شرح منتهج الطلاب المسماة «التجريد لنفع العبيد/ المكتبة الإسلامية ديار بكر - تركيا.
- حاشية الشرواني وابن القاسم على تحفة المحتاج/ عبد الحميد الشرواني - أحمد بن القاسم العبادي. المطبعة الميمنية بمصر - الطبعة الثالثة. سنة ١٣١٥هـ.
- حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلي للمنهاج/ شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة (ت: ٩٥٧هـ). مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الثالثة. سنة: ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م. وطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي - مصر.
- حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي للمنهاج/ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت: ١٠٦٩هـ). مطبوع مع حاشية عميرة. - روضة الطالبين/ يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت: ٦٧٦هـ).
- المكتب الإسلامي - بيروت: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح الشيخ زكريا الأنصاري على متن البهجة للعلامة ابن الوردی/ وهامشه حاشية الإمام ابن القاسم العبادي مع تقارير للشيخ الشربيني. طبع بالمطبعة الميمنية بمصر المحمدية سنة: ١٣١٨هـ.
- شرح المحلي على منهاج الطالبين للنووي (ت: ٦٧٦هـ)/ جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٦٤هـ). مطبوع مع حاشيتي قليوبي وعميرة.
- غاية الاختصار/ أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني الشهير بأبي شجاع. مطبوع بشرح محمد الخطيب الشربيني. المطبعة الخيرية - مصر بالقاهرة: ١٣١٨هـ.
- فتاوى الإمام النووي المسماة بالمسائل المنتورة/ الإمام يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). ترتيب تلميذه علاء بن العطار. تحقيق: الشيخ محمد

الحجار. الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. دار السلام للطباعة والنشر والترجمة بالقاهرة.

- فتح المعين بشرح قرعة العين/ المليبارى: زين الدين بن عبدالعزيز المليبارى تلميذ العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعى. دار الكتاب العربى بمصر.  
- قواعد الأحكام فى مصالح الأنام/ السلى: عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلى (ت: ٦٦٠ هـ). دار الجيل. الطبعة الثانية: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م تعليق ومراجعة عبد الرؤوف سعد.

- كتاب أدب القضاء المعروف «بالدرر المنظومات فى الأقضية والحكومات»/ ابن أبى الدم: عبد الله المعروف بابن أبى الدم الحموى الشافعى (ت: ٦٤٢ هـ). تحقيق: يحيى هلال السرحان. مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية/ بغداد. وتحقيق: محمد مصطفى الزحيلي. منشورات مجمع اللغة العربية - دمشق.

- المجموع شرح المذهب «التكملة»/ محمد نجيب المطيعى. مطبعة الأهرام - مصر.

مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج/ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني القاهرى (ت: ٩٧٧ هـ). مطبعة مصطفى الحلبي - سنة: ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م.

- المذهب/ الشيرازى: أبو إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروزابادى الشيرازى (ت: ٤٧٦ هـ). مطبعة عيسى البابى الحلبي - مصر. ومعه النظم المستعذب فى شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن بطلال الركبى (ت: ٦٣٠ هـ).

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج/ الرملى: شمس الدين محمد بن أحمد الرملى (ت: ١٠٠٤ هـ). المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٠٤ هـ.

## ١٨٩ (هـ) كتب المذاهب الأخرى

- ١ - كتب الفقه الظاهري: المحلى / ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ). مكتبة الجمهورية العربية - مصر: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م. منشورات دار الاتحاد العربي للطباعة - طبعة جديدة بتصحيح حسن زيدان طلبة.
- كتب الفقه الزيدي: البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار / أحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠ هـ). الطبعة الأولى: ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م. مكتبة أنصار السنة المحمدية - مصر.
- كتب الفقه الجعفري (الإمامية): جواهر الكلام في شرائع الإسلام / شيخ الفقهاء محمد حسن النجفي (ت: ١٢٦٦ هـ). تحقيق: محمود التوجاني. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة السابعة: ١٩٨١ م
- شرائع الإسلام في الفقه الجعفري / جعفر بن الحسن بن أبي زكريا بن سعيد الهذلي. بإشراف العلامة محمد جواد مغنية - مكتبة الحياة - بيروت - لبنان. طبعة: ١٩٧٨ م.
- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام / الحلبي: أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت: ٦٧٦ هـ). الطبعة الثالثة: ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ. مؤسسة الوفاء - بيروت. مع تعليقات السيد الصادق النيرازي.
- الإمام جعفر الصادق / محمد جواد مغنية. دار الجواد، دار الجديد. الطبعة الخامسة: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. بيروت - لبنان.
- النهاية في مجرد الفقه والفتاوى / الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن علي الطوسي (ت: ٤٦٠ هـ). الطبعة الأولى: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

## كتب أخرى

- الإسلام عقيدة وشريعة / محمود شلتوت ط ٥ دار الشروق.
- البداية والنهاية في التاريخ / ابن كثير: عماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ) مطبعة السعادة بمصر.
- تاريخ الطبري / أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ). ط ١. المطبعة الحسينية.
- التجارة في الإسلام / عبد السميع المصري - مكتبة وهبة ط ٢ ١٩٨٦م.
- دعائم الحكم / الحريات العامة / د. إسماعيل البدوي ط ١. ١٩٨١م.
- شرح مجلة الأحكام العدلية / سليم رستم باز.
- عدالة توزيع الثروة في الإسلام / عبد السميع المصري. مكتبة وهبة ط ١ ١٩٨٦م.
- المجتمع المتكافل في الإسلام / عبد العزيز الخياط. دار السلام ١٩٨٦م.



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
تقديم	٧
مقدمة	١١
الباب الأول	١٥
الفصل الأول: الأمن الغذائي معناه ومفهومه	١٧
الفصل الثاني: تلبية حاجات الإنسان الضرورية	٢١
الباب الثاني: في تشجيع الإنتاج	٣٣
الفصل الأول: استغلال الأرض	٣٥
المبحث الأول: الزراعة	٣٥
المبحث الثاني: الاهتمام بالرى	٣٩
المبحث الثالث: استصلاح أراضي البور	٤٧
المبحث الرابع: إعطاء الأراضي البور لمن يستغلها وهو ما يعرف	
بالقطائع	٥٢
المبحث الخامس: تخصيص الموات للمراعى وتربية الماشية	٥٧
الفصل الثاني: في العمل والإنتاج	٦٠
المبحث الأول: معنى العمل وأهميته	٦٠
المبحث الثاني: وجوب العمل، الأهداف والتنظيم والحقوق	٦٢
العمل شرف للإنسان	٦٥
يشترط أن يكون العمل بالحلال	٦٧
العمل عقد لازم بين طرفي العقد	٦٨
يلتزم العامل بإتقان العمل	٧٠
منع إرهاق العامل	٧٣
لا عمل بغير أجر (تحریم السخرة)	٧٥
وضع المرتبات والأجور والحوافز	٧٨

٨٣	تشجيع العمل بالصناعات المختلفة .....
٨٦	التأمين الاجتماعي حق للمواطن .....
٩٥	الفصل الثالث: في الكسب الحلال وحماية المستهلك .....
٩٥	المبحث الأول: الحث على الكسب الحلال .....
١٠٦	المبحث الثاني: حرمة الاحتكار .....
١١١	المبحث الثالث: الرقابة على الأسعار .....
١١٨	المبحث الرابع: النهي عن السرف والأمر بترشيد الاستهلاك .....
١٢٣	المبحث الخامس: الادخار واستثمار المال .....
١٣٥	الباب الثالث: أثر العقيدة والمسئوليات في تحقيق الأمن الغذائي .....
١٣٧	الفصل الأول: مسئولية الدولة في تحقيق الأمن الغذائي .....
١٣٧	المبحث الأول: الحث على الإخلاص للرعية .....
١٣٩	المبحث الثاني: قضاء حوائج الناس ومرتباتهم تصرف من بيت المال .....
١٤٢	المبحث الثالث: توزيع الغذاء على المستحقين .....
١٤٣	المبحث الرابع: الاهتمام بطرق المواصلات .....
١٤٤	المبحث الخامس: تخفيف الضرائب .....
	المبحث السادس: مساعدة الناس في اثناء الكوارث الطبيعية والأحداث
١٤٨	المفاجئة .....
١٥٢	الفصل الثاني: في مسئولية الأفراد في توفير الأمن الغذائي .....
١٥٢	المبحث الأول: مسئولية الأغنياء تجاه الفقراء .....
١٥٤	المبحث الثاني: التعاون بين الأقارب .....
١٥٧	المبحث الثالث: كفالة اليتيم .....
١٦٠	الفصل الثالث: أثر العقيدة في تحقيق الأمن الغذائي .....
١٦٠	المبحث الأول: الإمام المؤمن يجمع المال بالحق وينفق إلى المستحق .....
١٦٢	المبحث الثاني: الإمام مكلف بمنع الناس عن الحرام .....
١٦٤	المبحث الثالث: أثر الشكر في تحقيق الأمن الغذائي .....
١٦٩	المبحث الرابع: العقيدة الصادقة تقضى على الجشع والخوف من الفقر .....
١٧٦	المراجع .....

١٩٩٣ / ٢٦١٦	رقم الإبداع
ISBN 977-02-3976-3	الترقيم الدولي



يعتقد البعض أن عبارة الأمن الغذائي (عبارة مستحدثة)  
ولكن المؤكد أن الإسلام قد عرف (الأمن الغذائي) جيدًا،  
وتناولته كتب الفقه وشروح التفسير والحديث، وذلك  
لإرتباطه بحاجات الناس ومطالبهم وكيفية توزيع الثروات،  
الأمر الذي يعالج مشاكل المجتمع ويظهر روح الأخوة  
والتعاون بين الأفراد والجماعات، وهذا ما نادى به الإسلام  
لذلك فأن هذا الكتاب يهم القارئ العربي في كل مكان.